الجغرافية السياسية

تأليف

دكتور محمد متولى

أستاذ الجغرافية بكلية الآداب بجامعة القاهرة

القاهرة

مطبعة المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية

(تحت الحراسة)

١٩٥٨

الجغرافية السياسية

تأليف

دكتور محمد متولى

أستاذ الجغرافية بكلية الآداب بجامعة القاهرة

القـــاهرة

مطبعة المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية

(تحت الحراســة)

١٩٥٨

فهـــرس

صفحة

الباب الرابع

الباب الخامس

البـــاب السادس

البـــاب السابع

البـــاب الثامن

البـــاب التاسع

البـــاب العاشر

صفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمة

يعرض هذا الكتاب لوناً جديداً من الدراسات الجغرافية ، هو ما يسمى الجغرافية السياسية ، والغرض منه أن يقدم لقراء العربية طرفاً من المشاكل السياسية والاقتصادية التى تواجه الدول سواء كانت خاصة تعنى دولة بذاتها أو عامة تعنى أكثر من دولة ، وتربط بين كل مشكلة منها وبين العوامل الجغرافية التى تكمن وراءها ، ليكون ذلك وسيلة للوصول إلى حلّها حلاًّ صحيحاً مبنياً على إدراك العلل الحقيقية للأشياء .

ولن يجد القارىء فى هذا الكتاب ما تعود أن يراه فى الكتب الجغرافية من وصف للجبال والأنهار وذكر للعواصم والمدن ، وإنما سنعرض أمامه دول العالم بمقوماتها المختلفة ، طبيعية كانت أو بشرية ، لكى يعرف مكان كل منها فى ميدان السياسة الدولية ، ومقدرتها على توجيه سياسة العالم ، والدور الذى يمكن أن تؤديه فى سبيل المحافظة على السلام العالمى ، والنصيب الذى تسهم به فى إسعاد الدول الأخرى ونشر الرخاء بينها .

والكتاب على النحو الذى ظهر به لم يتعرض لمشاكل الدول جميعاً ، لأنها أكثر من أن يتضمنها كتاب واحد ، ولكنه عنى بقدر الإمكان ببسط القواعد الأساسية التى تراعى عند تقدير القيمة السياسية للدولة ، والأسس العامة التى يكون لها الاعتبار الأول عند التعرض لدراسة أية مشكلة سياسية أو اقتصادية .

وقد أفاد هذا الكتاب مما كتبه جغرافيو الغرب والشرق فى ميدان الجغرافية السياسية ، وأخص بالذكر : الدكتور ڤان ڤالكنبرج ، أستاذ الجغرافية بجامعة كلارك ؛ والدكتور عز الدين أحمد فريد ، أستاذ الجغرافية بمعهد الدراسات السودانية بجامعة القاهرة ؛ والدكتور محمد فاتح عقيل ، الأستاذ المساعد بجامعة الأسكندرية .

فإلى هؤلاء أقدم وافر الشكر . . . والله أدعو أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه الخير .

أكتوبر سنة ١٩٥٨ محمد متولى

الباب الأول

معنى الجغرافيـــة السياسية

الجغرافية السياسية هى جغرافية الدول أو جغرافية الوحدات السياسية ، ومهمتها دراسة كل دولة من دول العالم كوحدة قائمة بذاتها . لها كيانها السياسى الخاص ، ولها صفاتها المميزة من حيث الإنتاج والاستهلاك ، ومن حيث المقدرة على سد مطالب السكان الذين يعيشون فى داخل حدودها ، وعلى المساهمة فى رخاء العالم بما تمده به من إنتاجها الذى يفيض عن حاجتها . ولها أهميتها من حيث مقدرتها على المساهمة فى المحافظة على الأمن والسلام العالمى ، وذلك بمراعاة حقوق الدول الأخرى التى تتألف منها المجموعة العالمية . وهى تدرس المقومات المختلفة التى يتوقف عليها نهوض الدولة وتقدمها ، وتفسر العلاقات القائمة بينها وبين الدول الأخرى على أساس جغرافى .

وتعد الجغرافية السياسية فرعاً من فروع الجغرافية البشرية التى تبحث فى العلاقة بين الإنسان وبين البيئة التى يعيش فيها . مثلها فى ذلك مثل الجغرافية الاقتصادية والجغرافية الإقليمية ، وربما كانت الجغرافية الإقليمية أقرب الأنواع إلى الجغرافية السياسية ، فمثلها مثل الجغرافية السياسية تفيد من المعلومات الجغرافية جميعاً ، إلا أن الجغرافية السياسية تمتاز عن الإقليمية بأنها تعنى بدراسة الوحدات السياسية ، من حيث أنها وحدات ذات نظام سياسى واقتصادى واجتماعى معين ، على حين أن الجغرافية الإقليمية تعنى بدراسة تلك الوحدات ، من حيث أنها تنتمى إلى أقاليم جغرافية ، قد تتباين أو تتشابه فى الظروف الطبيعية كالموقع والمناخ والنبات والحيوان .

وقد كانت الحرب الأوروبية الأولى (حرب ١٩١٤ — ١٩١٨) وما أعقبها من نتائج وتطورات أهم العوامل التى خلقت هذا الزلمان عذر فى ذلك ، لأنهم

وبعثته إلى الوجود ، لأنها هى التى نبهت الأذهان إلى المشاكل الجغرافية التى تعانيها دول العالم المختلفة ، سواء كانت حديثة أو قديمة .

وكانت ألمانيا أكثر دول العالم اهتماماً بالجغرافية السياسية ، لأنها تأثرت بتلك الحرب أكثر من غيرها . فلقد حرمت من مستعمراتها ، بل وانتزعت مساحات واسعة من الأراضى التى كانت تملكها قبل الحرب ، وضمت إلى أملاك الدول الأخرى ، وكتب الألمان فيما أصاب بلادهم من تقطيع وتمزيق الكثير من الأبحاث والمقالات ونشروها على العالم ، فكان ذلك نواة لما يعرف بالجغرافية السياسية .

لكن الذى يلاحظ أن ما كتبه الألمان فى هذا الميدان ، كان متأثراً إلى حد كبير بالنزعة الألمانية ، وأنه كان وسيلة تبرر بها ألمانيا رغبتها فى استرداد أملاكها التى فقدتها فى أثناء الحرب ، وذريعة تتوسل بها إلى التوسع خارج حدودها السياسية .

وبهذا بعدت هذه الدراسات عن الميدان الحقيقى للجغرافية السياسية التى تعنى أكثر ما تعنى بدراسة المشاكل السياسية والاقتصادية فى ضوء العلاقة التى تربط بين الإنسان وبين البيئة الطبيعية التى يعيش فيها داخل حدود سياسة معينة .

ويطلق على هذا النوع من الدراسة اسم « جيوپولتكس » ، وهو وإن كان لوناً من ألوان الجغرافية السياسية ، إلا أنه لون خاص ، متأثر بالنزعة الوطنية الخاصة ، ولا يعبر عن وجهة نظر الجغرافى بقدر ما يبين الزاوية الخاصة التى ينظر منها شعب من الشعوب إلى مشكلة سياسية أو اقتصادية معينة .

وقد حذت البلاد الأخرى حذو ألمانيا ، فظهرت مؤلفات عديدة فى الجيوپولتكس تبحث فى المشاكل العالمية من ناحية خاصة ، هى الناحية التى تعنى تلك البلاد دون غيرها ، أو بعبارة أخرى تبحثها من وجهة نظرها الخاصة .

فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا عندما تبحث مسألة سياسية معينة ، ولتكن مشكلة العناصر الملوّنة سواء فى أمريكا أو أفريقية ، وتفكر فى حل هذه المشكلة حلا يتفق مع مصالحها هى دون رعاية لمصالح الآخرين ، دخل ذلك فى نطاق الجيوپولتكس . أما إذا بحثت المسألة بحثاً مجرداً دون أن يكون للمصالح الذاتية ضمن نطاق الجغرافية السياسية .

تطور الجغرافية السياسية

كان الألمان أكثر الناس اهتماماً بالجغرافية السياسية ، وقد تطور هذا العلم على أيديهم تطوراً كبيراً ، حتى أصبح أداة من أدوات الحكم فى الدولة .

أما فى بريطانيا فقد أهملت الجغرافية السياسية إهمالا تاماً ، إلا فيما يتعلق بطريقة حكم الإمبراطورية البريطانية ، وتنظيم العلاقات بين أجزائها المختلفة وبين الدولة .

وقد تشبه الفرنسيون بالبريطانيين ، ودرسوا الجغرافية السياسية على أنها سياسة استعمارية ، ولكنهم أضافوا إلى ذلك ناحية خاصة بفرنسا ، نشأت عن موقعها فى مجاورة ألمانيا ، وهى محاولة فهم أغراض ألمانيا وأهدافها تجاه فرنسا .

أما الأمريكيون فقد وجهوا اهتمامهم إلى الجغرافية الاقتصادية ، ذلك لأن الولايات المتحدة شهدت فى القرن التاسع عشر أكبر تطور اقتصادى حدث فى تاريخها ، ولم تشغلها أية مسائل سياسية إلا فى القرن العشرين .

وعلى العكس من ذلك ، كانت الحال فى ألمانيا ، إذ كانت فى مستهل القرن العشرين تعانى ضيقاً فى أراضيها ، وتضخماً فى سكانها . وكانت فى الوقت ذاته محاطة بجيران أقوياء لا يفصل بينهم وبينها أية حدود طبيعية قوية ، كما أن عدداً كبيراً من أبنائها كان يعيش خارج حدودها ، من أجل هذا اتجه التفكير السياسى فى ألمانيا إلى العناية بكل ما يساعد الدولة على أن تقوى وتنهض . وحددت أهدافها على هذا الاساس ، وأخذت تعمل على تحقيقها وكان سبيلها إلى ذلك أمران:

الأول : هو توسيع رقعة الدولة حتى تضم العناصر الألمانية جميعاً .

الثانى : هو تقوية الدولة حتى تصبح قوة كبيرة .

وبمضى الزمن زاد اهتمام ألمانيا بالقوة إلى أن أصبح التفكير فى القوة العسكرية الألمانية مرضاً يعترى الألمان جميعاً . وربما كان للألمان عذر فى ذلك ، لأنهم

بعد هزيمتهم فى الحرب الأوروبية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) حاولوا أن يبحثوا فى أسباب هزيمتهم فى تلك الحرب ، فقادهم البحث إلى التعمق فى الدراسات الجغرافـية .

وخلال هذا البحث كان الجغرافيون الألمان يعانون قسوة التفكير فى أمور ثلاثة :

الأول : وصمة إشعال نار الحرب العالمية الأولى (أمام العالم) .

الثـانى : وصمة الهزيمة فى الحرب (أمام الشعب الألمانى) .

الثالث : تفكيرهم فى نبذ معاهدة فرساى التى فرضت عليهم فى أعقاب تلك الحرب والتخلص من قيودها .

وتحت تأثير هذه الظروف لم يبحث الألمان فى أسباب الهزيمة التى أصابتهم بقدر ما عملوا على تناسى الماضى ، وإحياء الشعب الألمانى مرة أخرى ، ووضع الاستراتيجية التى تكفل لدولتهم نصراً فى المستقبل .

أعلام الجغرافيين الذين ساهموا فى الدراسات السياسية

ساهم فى دراسات الجغرافية السياسية خلق كثيرون ، واهتم بها العلماء فى بلاد العالم جميعاً ، فنجم عن ذلك ظهور مجموعة قيمة من المؤلفات العلمية والمجلات الدورية ، وفيما يلى عرض موجز لأهم من ساهموا فى تلك الدراسات ، وكان لآرائهم أثر كبير فى توجيه الرأى العام العالمى :

أولا — كانت (Kant) :

وهو عالم ألمانى توفى فى سنة ١٨٠٤ ، وترجع أهميته إلى أنه أول من استعمل فى كتاباته تعبير « جغرافية سياسية » .

وقد تتلمذ عليه كثير من العلماء الألمان الذين تفرغوا فيما بعد للدراسات الجغرافية .

ثانياً — راتزل (Ratzel) :

وهو عالم ألمانى أيضاً ، كان يعمل أستاذاً فى جامعتى ميونخ وليبرج ، وقد ألف فى أواخر القرن التاسع عشر كتاباً بعنوان : « الجغرافية السياسية » . وكان أول تحقيق دقيق لهذا العلم .

ومن الآراء التى أخذت عن راتزل ، أن الدولة كائن حى ، وأن حدودها قابلة للزحزحة ، وأن هذه الحدود كثيراً ما تؤدى إلى قيام الحروب بين الدول .

ثالثاً — كيلن (Kjellen) :

كان أستاذاً للجغرافية باحدى جامعات السويد . وكان مشايعاً للألمان فى الحرب العالمية الأولى .

وقد أخذ عن راتزل أغلب آرائه ثم توسع فيها وطبقها على السياسة ، فكتب كثيراً عن الدولة ككائن حى ، وذهب إلى أن أهم صفة للدولة هى القوة ، بل إنه ذهب إلى أن القوة أهم فى وجود الدولة من القانون ، لأن القانون لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة .

ومن آراء كيلن التى تظهر تشيعه للألمان ، أنه كان يؤمن بأن الإمبراطوريات البحرية سوف تؤول إلى إمبراطوريات برية ، وأن هذه الأخيرة سوف تسطر فى النهاية على البحار .

وقد تنبأ بأن ألمانيا ستكون أعظم دولة فى القارات الثلاث : « أوروبا وآسيا وأفريقية » . وقد تأثر الألمان كثيراً بكتاباته ، واتخذوا من بعضها دستوراً رسموا سياستهم الحربية على أساسه .

رابعاً — ماكندر (Mackinder) :

هو عالم إنجليزى ، ويعتبر من أفذاذ الجغرافية ، وقد أخرج كثيراً من المؤلفات والمقالات العلمية . وربما كانت نظريته فى توزيع القوى السياسية فى العالم على

أساس توزيع اليابس والماء على وجه الأرض هى أهم ما ساهم به فى ميدان الجغرافية السياسية .

وفيما يلى الأساس الذى بنى عليه ماكندر نظريته المشهورة :

١ — نظر ماكندر إلى القارات القديمة الثلاث — أوروبا وآسيا وأفريقيا — على أنها كتلة قارية واحدة وأطلق عليها اسم جزيرة العالم "World Island" .

٢ — واعتبر المنطقة الوسطى من هذه الكتلة قلباً لها ، وأطلق عليها اسم "Heart Land" واعتبرها المركز الحيوى فى هذه الجزيرة "Pivot Area" ، وهى فى نظره تشمل روسيا وسيبريا ، فيما عدا الأجزاء الشرقية منها التى تطل على المحيط الهادئ ، كما تشمل أيضاً منغوليا وإيران .

وقد أشار إلى أن هذه المساحة عظيمة الموارد ، وإلى أنها لا يمكن أن تخضع لأية قوة بحرية ، نظراً إلى أن أراضيها بعيدة عن السواحل ، وإلى أن أنهارها الرئيسية إما أن تصب فى المحيط المتجمد ، وهو عبارة عن بحر مغلق أو تصب فى بحيرات مقفلة ، مما لا يساعد على توغل الأساطيل البحرية فيها .

وقد اعتبر الأراضى الأفريقية التى تمتد جنوبى الصحراء الكبرى قلباً قارياً ثانوياً يتصل بالقلب الشمالى عبر بلاد العرب .

٣ — ونظر ماكندر إلى الأراضى التى تحيط بقلب اليابس على أنها قوس كبير يمتد فى غربه ويشمل أوروبا الوسطى والغربية ، كما يمتد فى شرقه وجنوبه ، ويشمل الأراضى الموسمية فى قارة آسيا .

٤ — كما نظر إلى كل من الجزر البريطانية والجزر اليابانية كمجموعتين كبيرتين من الجزر تقعان خارج القوس المذكور ، إحداهما فى الشرق والأخرى فى الغرب .

٥ — ونظر إلى الأمريكتين واستراليا على أنهما دائرة من الأراضى اليابسة تمتد على شكل قوس خارجى بالنسبة للعالم .

وفى ضوء هذا التوزيع للكتل اليابسة ، وضع ماكندر نظريته المشهورة التى تتلخص فيما يأتى :

(ا) إن من يسيطر على شرق أوروبا يتحكم فى قلب الأرض .

(ب) ومن يسيطر على قلب الأرض يتحكم فى جزيرة العالم .

(ج) ومن يسيطر على جزيرة العالم يتحكم فى العالم كله .

وكان ماكندر يعتقد اعتقاداً راسخاً فى أهمية قلب الأرض ، وفى إمكانياته الاقتصادية والاستراتيجية العديدة ، كما يؤمن بأن موقع ألمانيا بالنسبة لقلب الأرض يكسبها مزايا عديدة ، لأن قلب الأرض بالنسبة لها عبارة عن أرض مفتوحة لا يفصلها عنها أية عقبة طبيعية .

وفى خلال الحرب الأوروبية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) كتب ماكندر مرة ثانية مؤكداً نظريته الخاصة بقلب الأرض ، ومبيناً أن الاتحاد السوفيتى إذا خرج من الحرب منتصراً على ألمانيا ، فان روسيا ستصبح أكبر دولة برية على الأرض ، ثم إنها ستكون الدولة ذات الموقع الاستراتيجى الممتاز ، لأن قلب الأرض يعتبر أقوى حصن فى العالم .

خامساً — هوسهوفر (Haushofer) :

هو عالم ألمانى من رجال العسكرية الألمانية ، كان معاصراً لماكندر ، وقد أوفد فى أول حياته إلى اليابان كمراقب عسكرى من قبل هيئة أركان الحرب الألمانية ، فدرس النظم اليابانية وصار خبيراً فى شئون الشرق الأقصى .

وقد حصل على درجة الدكتوراه من جامعة ميونخ بعد عودته من بلاد الشرق ، ثم قام بتدريس الجغرافية السياسية فى الجامعة ذاتها .

ومما يعرف عنه أنه بعد هزيمة ألمانيا فى الحرب الأوروبية الأولى حمل على عاتقه عبء إحياء الشعب الألمانى من جديد ، ومن أجل هذا اشترك مع جماعة من العلماء فى إصدار مجلة شهرية فى العلوم السياسية ، لكى تكون فى متناول

القارىء العادى ، وكانت هذه المجلة عاملا رئيسياً من العوامل التى أثرت فى نفسية الشعب الألمانى بما كانت تنشره من حقائق وخرائط ذات مغزى سياسى معين .

وفى عام ١٩٢٣ بدأ هوسهوفر اتصالاته ببعض النازيين ، واستطاع أن يحصل على معونه لمعهده الذى أخذ يتضخم . وعن هذا الطريق ضم إليه عدداً كبيراً من أعلام الجغرافية السياسية الذين تمكنوا من جمع معلومات جغرافية على نطاق واسع ، وبوبوا هذه المعلومات فى فهرس خاص بالمعهد ، فلما جاء هتلر إلى الحكم وجد كثيراً من الموضوعات السياسية المدروسة تنتظر التنفيذ ، فقام بتنفيذ كثير منها ، بل يمكن القول إنها كانت الدستور الذى سار عليه فى سياسة التوسع التى نفذها .

وبلغ من أهمية هذا المعهد ومن أهمية نشراته ، أن تفكير طبقات الشعب الألمانى جميعاً أصبح تفكيراً جيوبوليتيكياً .

وكان بعض هذه الأفكار يتجه نحو موضوعات سياسية معينة كفكرة أن الدولة كائن حى ، وأنها بناء على ذلك قابلة للنمو ، كما هى عرضة للانكماش ، ثم النظر إلى الحدود السياسية على أنها ظاهرة ديناميكية ، أى أنها قابلة للزحزحة والتغير ، ثم فكرة المجال الحيوى التى كان يدين بها الشعب الألمانى .

وعن طريق هيس اتصل هوسهوفر بهتلر ، وزاره فى السجن عندما فشلت حركته الأولى . وليس من شك فى أن هتلر قد أفاد علمياً من هذه الزيارات ، ولكن هوسهوفر لم ينضم رسمياً إلى الحزب النارى ، إلا أن هذا لم يمنع الحزب من أن يستغل معهد هوسهوفر لتنفيذ أغراضه .

وقد قام المعهد بأبحاث كثيرة ، ومنها ما طبق فعلا . ومن أمثلة ذلك أن موقع سنغافورة درس دراسة دقيقة ، فكشفت الدراسة عن أن هذا الحصن وإن كان يبدو منيعاً من البحر ، إلا أنه سهل الغزو من طريق البر ، وهذا ما حدث فعلا عندما استولى اليابانيون على هذه الميناء ، إذ هاجموها من الخلف أى من ناحيـــة البر .

ومنها أن تدريب الجنود الألمان فى كثير من الأحيان قد بنى على دراسات الجغرافيين المتعلقة بالمناخ ، فكان الجيش الأفريقى مثلا يتدرب فى ثكنات مكيفة بالهواء الحار الذى يمثل المناخ الصحراوى الذى سيقاتلون فيه .

ويمكن تلخيص النظريات السياسية والعسكرية التى تعزى إلى هوسهوفر فيما يلى :

١ — يجب على الدولة ألا تبدأ باعلان الحرب حتى تتفادى وصمة إشعال نارها فى نظر العالم .

٢ — يجب أن تتكتل الدول الموجودة فى قلب الأرض ، وأن تشرف دولة قوية واحدة على هذا الجزء من العالم . والمعروف لدى هوسهوفر أن ألمانيا هى تلك الدولة ، ولكن لتحقيق هذا الهدف لا بد من قيام حرب برية ، ومن أجل هذا كان هوسهوفر يلح دائماً على تدريب المشاه ، لأنهم فى نظره الجزء الرئيسى من القوات المحاربة الذى لا يزال يتحكم فى نتيجة الحرب ، إذ أنه هو الذى يحتل المساحات فى النهاية .

ويبدو أن هوسهوفر لم يكن يرى التحرش بروسيا ، وإنما كان يفضل أن يكون هناك حلف يجمع بين ألمانيا وروسيا واليابان والصين والهند . على أنه لم يشر فى كتاباته إلى الطريقة التى يمكن لألمانيا أن تتخذها ، إذا لم تصل إلى هذا التحالف بطريقة سلمية . ولكنه أشار فى بعض ما كتب إلى أن دولة مثل روسيا تعادل مساحتها $\frac{1}{5}$ مساحة العالم ، وتشغل كتلة أرضية متصلة تمتد لمسافة بعيدة تعادل المسافة ما بين سان فرنسسكو ولندن ، مثل هذه الدولة لديها وسائل الدفاع فى عمق كبير ، وتستطيع أن تبيع المساحات لتشترى الوقت .

٣ — ومن آراء هوسهوفر ، أن وضع ألمانيا فى وسط أوروبا تقريباً بين قراصنة البحر فى الغرب وسكان الاستبس فى الشرق ، يحتم عليها ألا تحارب فى جبهتين فى وقت واحد .

وكان هوسهوفر يرى تدمير القوة البحرية التى كانت تقاوم ألمانيا دائماً ويقصد بذلك الدول الأنجلوسكسونية . ومن رأيه أن سيطرة ألمانيا على الأراضى الساحلية فى غرب أوروبا ، أمر حيوى لمستقبل بلاده .

وقد سرت هذه العقيدة بين كتاب الجيوبولتكس الألمان ، وكان من رأيهم أن الدول الصغيرة الواقعة فى غرب أوروبا ، مثل الدانمرك وهولنده مصيرها إلى الزوال .

أما نظرتهم إلى فرنسا ، فكانت نظرة إلى دوله راكدة فى سبيلها إلى الانحلال ، ولم يعلقوا أهمية تذكر على قوتها الحربية . وكذلك الحال بالنسبة إلى إيطاليا ، فقد أصابوا فى تقدير قوتها على اعتبار أن الأسس الجغرافية التى تتحكم فى إيطاليا وخصوصاً من ناحية الموقع والموارد الاقتصادية لا تعطى هذه الدولة حرية فى العمل والحركة ، فلا يستطيع الألمان أن يعولوا عليها كثيراً .

أما الدول الأنجلوسكسونية ، فقد نالت قسطاً كبيراً من الاهتمام ، وقد بنى الألمان آمالهم فى توحيد قلب الأرض على أساس مجهودهم الخاص ، بالإضافة إلى المساعدة التى يمكن أن يتلقوها من اليابانيين فيمكنهم بهذا التعاون وضع الخطط اللازمة للتغلب على المعسكر الأنجلو أمريكى .

وكانت نظرتهم إلى الإمبراطورية البريطانية أنها تتفكك تدريجياً .

٤ — وكان هوسهوفر يعتبر المحيط الهادى أهم منطقة جيوبوليتيكية فى العالم ، ويبدو أن السبب فى ذلك يرجع إلى أنه كان متحيزاً لليابان ومتحمساً لها منذ إقامته بها كمراقب حربى ، وكان يروق له ما يقوم به زعماء اليابان من إقناع شعبهم بأن دولتهم تقاسى من ضغط السكان ، وعلى الرغم من أن هوسهوفر قد صرح مرة بأنه من المستحيل تحديد ما إذا كانت الدولة مكتظة بالسكان ، فانه استحسن فكرة ضغط السكان التى استخدمها اليابانيون كعنصر من عناصر الدعاية عندما تفكر أية دولة فى التوسع الإقليمى .

وقد أدرك هوسهوفر ومدرسته أن السياسة الاستعمارية اليابانية لا بد أن تصطدم بقوة الصين ومقاومتها . ورأوا أن هناك خطورة كبرى إذا استمرت مقاومة الصينيين .

وعندما حدث ذلك بالفعل بعد قيام الحرب السافرة بين الدولتين ، صرح الألمان بأن الحكومة اليابانية لا تستطيع أن تنجح فى مغامرتها مع الصين إلا إذا اتبعت سياسة إفناء صارمة . وكانوا يفضلون لو أن اليابان وجهت ضربتها الأولى لا إلى الصين بل إلى المستمرات الأوروبية فى المحيط الهادى .

ونادى هوسهوفر أيضاً بأن تحالف اليابان وروسيا يكون ذا فائدة كبيرة لأن ذلك هو الوسيلة الوحيدة التى تمنع الدول الأنجلوسكسونية من التغلغل فى الشرق الأقصى .

ومما يلفت النظر أن الولايات المتحدة لم تنل اهتماماً كبيراً فى كتابات الألمان ، لأن هوسهوفر كان أكثر انشغالا بالمحيط الهادى ، وبالنطاق الأرضى الممتد حول قلب الأرض ، ولكن الألمان نظروا إلى الولايات المتحدة كدولة من دول المحيط الهادى ، وتنبأوا ببعض ما حدث فى الحرب الأوروبية الثانية . ففى عام ١٩٣٩ صرحوا باحتمال مهاجمة قاعدة أمريكا الرئيسية فى المحيط الهادى — بيرل هاربر — بقوة بحرية تتمتع بغطاء جوى . وأشاروا أيضاً إلى أن جزر الفلبين ليست على صلة وثيقة بالولايات المتحدة ، وأنه يمكن استخدام العناصر اليابانية الواسعة الانتشار فى جزر المحيط الهادى للمساعدة فى احتلال تلك الجزر إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

سادساً — سبيكمان (Spykman) :

هو أستاذ العلاقات السياسية ، ومدير معهد الدراسات الدولية بجامعة ييل الأمريكية .

وترجع أهميته إلى نقده لنظرية ماكندر الخاصة بقلب الأرض ، وإلى أنه كان ينظر إلى الجيوبولتكس نظرة تختلف عن الألمان ، على أنها تهدف إلى المحافظة على السلم لا إلى قيام حرب .

فالمظهر الرئيسى لقوة الدولة فى نظر سبيكمان هو أن تستخدم هذه القوة فى الاحتفاظ بالسلم ، والدول العظمى فقط هى التى تتوفر لديها الوسيلة لكى تفرض السلم على العالم .

أما دراسته لماكندر ، فقد بدأت بتشككه فى صحة نظرية قلب الأرض كما تصوره ماكندر ، وفى مقدرة هذه المساحة على أن تصبح فى وقت قريب أو بعيد مركزاً لقوة عالمية ، وأهم الأسباب التى أبداها ترجع إلى ما يأتى :

(١) المناخ البارد السائد فى معظم أنحاء هذه المساحة .

(ب) إمكانيات الإنتاج الزراعى فيها وتوزيع الفحم والحديد والبترول والقوى المائية بها .

وقد لاحظ سبيكمان أن معظم موارد روسيا الاقتصادية تؤخذ من الإقليم الأوروبى ، وأن ماكندر يعتبر بناء على ذلك مبالغاً فى قوله إن الجزء الأكبر من روسيا الأسيوية ذو إمكانيات اقتصادية وبشرية تكسبه قوة كبيرة .

ويختلف سبيكمان عن ماكندر فى أنه أعطى الأقاليم الساحلية المحيطة بقلب الأرض أهمية أكبر من هذا القلب . فهذا الجزء من العالم يحتل المنطقة المتوسطة بين قلب الأض من ناحية والمحيطات من ناحية أخرى . وتشمل هذه المساحة كل أوروبا ما عدا روسيا ، وآسيا الصغرى ، والجزيرة العربية بما فى ذلك العراق وإيران ، وأفغانستان ، والهند ، وجنوب شرقى آسيا ، والصين ، وكوريا ، وشرق سيبريا .

ثم عبر سبيكمان عن فكرته الرئيسية بقوله : « إن من يسيطر على هذا النطاق من الأرض يتحكم فى قارة أوراسيا ، ومن يتحكم فى أوراسيا يكون بيده مصير العالم »

ونظر سبيكمان إلى الولايات المتحدة نظرة تختلف عن نظرة ماكندر فتخيلها واقعة فى وسط العالم محاطة بكتل قارية فى كل من أوراسيا وأفريقية وأستراليا .

وقدر أن مقدار الطاقة التى يمكن استغلالها فى هذه القارات الثلاث تعادل بالتقريب الطاقة التى فى متناول العالم الجديد . كما أنه نادى بأنه يجب على الولايات المتحدة أن تجعل هدف سياستها الخارجية فى الحرب والسلم منع تكوين اتحاد قوى من دول العالم القديم ضد الولايات المتحدة خصوصاً فى أوروبا والشرق الأقصى .

وكان سبيكمان من الذين يعتقدون فى ضرورة التعاون والتقارب بين بلاده وبين بريطانيا . أما نظرته إلى فرنسا فهى أنها دولة دب فيها الضعف ولم تعد فى قوة تستطيع أن تواجه بها ألمانيا .

وأما عن روسيا فقد قرر سبيكمان أنها ستصبح أقوى دولة فى قارة أوراسيا .

ونتيجة لهذه المقدمات رأى سبيكمان أن سلام العالم يتوقف على اتحاد كل من الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وروسيا .

الباب الثانى

المراحل المختلفة التى تمر بها الدول

فى تطورها السياسى

يخيل لأى غريب عن عالمنا أن الدول المختلفة التى يتألف منها هذا العالم غير منتظمة فى توزيعها ، وأن الحدود التى تعين أملاك هذه الدول لا تعتمد فى امتدادها أو اتجاهاتها على نظام معين .

أما من يتداولون الخرائط على اختلاف أنواعها تاريخية كانت أو جغرافية فان الصورة الحديثة لدول العالم لا تبدو غريبة عليهم وإنما تعد شيئاً مألوفاً بالنسبة لهم ، والصورة الحالية التى تظهر بها الدول المختلفة فى الخرائط هى إحدى الصور العديدة التى مرت بها تلك الدول فى تاريخها الطويل ، وهى أحدث صورة من تلك الصور ، ولن تكون آخر صورة لها ، فستتسع مساحة بعض الدول ، وسينكمش بعضها الآخر ، وستظهر دول جديدة ليس لها وجود الآن ، وستزول أخرى من الدول القائمة الآن . وهذا معناه أن الحدود السياسية ستظل فى تغير مستمر .

وتغير حدود الدول أمر يقع فى كل آونة ، وهو يحدث نتيجة لاتفاق سلمى ، أو نتيجة لحرب يخضع فيها الضعيف للقوى ، ولكن مع ذلك يجب أن ندرك أن كثيراً من أركان العالم قد استقرت من الناحية السياسية ، وأن البلاد التى توجد فيها قد عينت حدودها وحددت تحديداً دقيقاً ، ولم يعد فى إمكان أية دولة من دولها أن تزحزح حدودها حسب أهوائها إلا بعد أن توافق على ذلك الدولة المجاورة .

وقد انقضى الوقت الذى كانت تنتزع فيه مساحات واسعة من دولة لكى تضم إلى دولة أخرى ، يدل على ذلك أننا لو قارنا الخريطة التى نجمت عن معاهدات

الصلح التى أعقبت حرب (١٤ / ١٨) بالخريطة التى أعقبت حرب (٣٩/ ٤٥) فانه يتبين أن الجهات التى شملها التغيير لا تتعدى مناطق محدودة ، وهذه حقيقة تدل على أن استقرار الحدود السياسية قد شمل أغلب جهات العالم .

ولكى ندرك مدى التغيير الذى يصيب الحدود السياسية لأية دولة يجب أن نعرف مراحل التطور السياسى التى تمر بها الدول المختلفة لأن مقدرة الدولة على التوسع وتغيير الحدود تختلف من مرحلة إلى مرحلة .

وفيما يلى أهم تلك المراحل :

١ — مرحلة التكوين والنشأة .

٢ — مرحلة الشباب أو القوة .

٣ — مرحلة النضج .

٤ — مرحلة الكهولة .

أولا — مرحلة التكوين والنشأة :

أهم ما نلاحظه فى الدولة الناشئة أنها توجه كل عنايتها إلى تنظيم شئونها الداخلية ، وأنها تصرف كل جهودها إلى تنمية مواردها ومرافقها فى داخل حدودها ، وهى لهذا لا تأخذ بسياسة التوسع الخارجى ، ولهذا كانت حدود الدولة الناشئة حدوداً ثابتة ، وقلما يصيبها أى نوع من التغيير ، اللهم إلا إذا تعرضت هذه الدولة لهجوم يأتيها من الدول الأخرى ، فهى فى هذه الحالة تضطر إلى مقابلة الهجوم بمثله وتكون فى هذه الحالة خطراً يهدد السلام العالمى .

ويمكن أن تعد جمهوريات أمريكا الجنوبية دولا ناشئة ، وقد رسمت المعاهدات المختلفة الحدود التى تعين تلك البلاد ، ولم تؤد أية نقطة من نقط النزاع على تلك الحدود إلى حرب ، وإنما حلت جميعاً بوسائل سلمية أو شبه سلمية ، ويبدو أن اتساع المساحات التى تشغلها تلك الدول واختلاف العناصر الجنسية التى تعيش فى داخل حدودها قد أخر انتقال تلك الدول الناشئة إلى المرحلة التالية

وهى مرحلة الشباب ، ولا بد من انقضاء وقت طويل قبل أن تندمج العناصر المختلفة التى تعيش فى تلك الدول ، وتساعد باندماجها على انتقال هذه الدول إلى مرحلة الشباب .

ويمكن أن تعد الدول الأوروبية التى نشأت حديثاً فى وسط أوروبا نتيجة للحرب العالمية الأولى ، مثل رومانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا دولا ناشئة ، وهذه جميعاً لا تبدى ميلا نحو التوسع لأنها تنفق كل جهودها فى ربط أجزائها المختلفة بعضها ببعض ، وفى حل مشاكلها الداخلية وتكتيل العناصر الجنسية المتباينة التى تعيش داخل حدودها ، وهى إذا تركت وشأنها فانها لا تهدد السلام العالمى ، أما إذا هاجمتها دولة مجاورة قوية كما حدث فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ عندما أغارت ألمانيا على تشيكوسلوفاكيا فان السلام العالمى يكون فى خطر شديد .

ويمكن أن تعد الصين الحديثة دولة ناشئة لأنها بدأت من جديد تستعيد نشاطها بعد أن تحطمت قواها وهى فى مرحلة الكهولة التى كانت قد بلغتها وعاشت فيها زمناً طويلا ، وهى الآن تسعى لتوحيد صفوفها وتنظيم أمورها الداخلية .

ويمكن أن تعد روسيا دولة ناشئة لأنها صرفت وقتها منذ أن قامت بها الثورة الشيوعية حتى قيام الحرب الأوروبية الثانية فى تنظيم أمورها الداخلية وتنمية مواردها ، ولم تفكر فى تعكير صفو السلام العالمى ، ولكن روسيا وقفت وقفة حازمة مع ألمانيا عندما هددتها ، وأغارت على حدودها ، ولولا هذا التهديد لوقفت روسيا ساكنة دون أن تشترك فى الحرب .

ومن الجائز ألا نعد روسيا أو الصين دولة ناشئة وأن نضعها فى عداد الدول الشابة ، وبذلك تكون قد اجتازت مرحلة النشأة ، وهى المرحلة التى تفرغ فيها الدول من تنظيم شئونها الداخلية ، وتنتقل إلى مرحلة الشباب التى توجه فيها الدولة كل قواها إلى خارج حدودها كى توسع أملاكها وتنشر نفوذها .

ونستطيع أن نعد الجمهورية العربية المتحدة والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية كلها دولا ناشئة . لأنها جميعها توجه عنايتها وتصرف جهودها نحو تنظيم أمورها الداخلية . ولا تفكر فى التوسع الخارجى .

ثانياً ـ مرحلة الشباب :

لا تبلغ الدولة هذه المرحلة من مراحل التطور إلا بعد أن تنتهى من تكتيل أجزائها المختلفة والتأليف بين العناصر البشرية التى تعيش فيها .

وينظر الساسة إلى الدول التى تبلغ تلك المرحلة كمصدر للأخطار التى تهدد العالم ، ذلك لأن الدولة التى تبلغ هذه المرحلة تكون قد انتظمت أحوالها الداخلية ، وبذلك تتوافر لديها القوة والجهد اللذين يمكن توجيههما نحو التوسع الخارجى .

وهناك دول ثلاث كانت قد بلغت تلك المرحلة قبل قيام الحرب الأوروبية الأخيرة هى إيطاليا وألمانيا واليابان ، ونستطيع أن نضم إليها روسيا كدولة رابعة ، وقد بلغت إيطاليا هذه المرحلة فى سنة ١٩١١ عندما أغارت على الإمبراطورية العثمانية وضمت إليها بعضاً من أملاكها فى أوروبا وأفريقية (الدوديكانيز وليبيا) ، وكان آخر مظهر من مظاهر النشاط الإيطالى فى التوسع ضم الحبشة لأملاكها سنة ١٩٣٦

وقد بلغت اليابان تلك المرحلة فى سنة ١٩٣٥ عندما أخذت تمد نفوذها نحو الجنوب حتى بلغت خط الاستواء ونحو الشمال حتى جزيرة سخالين ونحو الغرب متوغلة فى منشوريا والصين .

وبلغت ألمانيا تلك المرحلة فى سنة ١٩٣٨ عندما ضمت إليهـا النمسا ثم تشيكوسلوفاكيا . وليس هناك أدنى شك فى أن تصميم ألمانيا على تنفيذ سياسة التوسع التى رسمتها لنفسها بعد أن انتهت من تنظيم أمورها الداخلية ، أو بعبارة أخرى بعد أن انتقلت من مرحلة التكوين إلى طور الشباب ، كان هذا التنظيم هو السبب المباشر فى إشعال نار الحرب العالمية الأخيرة ، وذلك عقب إغارتها على منطقة دانزج .

ثالثاً — مرحلة النضج :

وتبلغ الدولة هذه المرحلة حينما تتخم بما ضمته إليها من أراضى ، وتكون مهمتها هى الدفاع عن سلامة أملاكها ، وليس الهجوم كما هى الحال فى مرحلة الشباب . والدول الناضجة هى أكثر دول العالم رغبة فى السلام ، ولكن عندما تهدد مصالحها فى أية جهة من الجهات تهب للدفاع عن نفسها ولا تتوانى عن إشعال نار الحرب أو الاشتراك فيها .

وتعد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية دولا ناضجة ، وهى لهذا يتسع صدرها لكثير من الأحداث المثيرة التى تكفى الواحدة منها لإشعال نار الحرب ، فبريطانيا مثلا لا تتعنت فى سياستها مع ممتلكاتها الحرة فى كندا وجنوب أفريقية واستراليا ، وإنما تسمح لها بحرية واسعة النطاق . وكلنا يعلم أن بريطانيا تحملت كثيراً من إيطاليا حينما كانت هذه فى حرب مع الحبشة سنة ١٩٣٦ ، وأن مركز بريطانيا فى البحر الأبيض المتوسط قد تعرض للسخرية والهوان بسبب موقفها مع إيطاليا .

وكلنا يعلم أيضاً أن بريطانيا سايرت ألمانيا فى سنة ١٩٣٨ فى كثير من رغباتها ، فتغاضت عن اجتياحها للنمسا وتشيكوسلوفاكيا ، ثم إنها سايرت اليهود فى فلسطين فى أواخر أيام الانتداب ولم تحاول إخضاعهم بالقوة رغم ما فعلوه ضد البريطانيين فى فلسطين .

أما الولايات المتحدة فقد تنازلت عن بعض أملاكها فمنحت الفيليبين استقلالها .

أما فرنسا فقد أحنت رأسها عندما أغارت ألمانيا على تشيكوسلوفاكيا ، ثم إنها كانت لا تتردد قبل قيام الحرب الأخيرة فى أن تتنازل لها عن نصيبها فى المستعمرات الألمانية التى استولت عليها فى أعقاب الحرب الأوروبية الأولى .

وبعبارة عامة تدل الدلائل جميعاً على أن هذه الدول كانت تشترى السلام بأى ثمن ، وكانت تتحاشى الدخول فى حرب مع أية دولة أخرى ، لأنها كانت تدرك تماماً مدى ما تتعرض له من خطر إذا هى اشتبكت فى حرب مع أى من

الدول الشابة ، ولكن عندما توالت الأحداث السياسية واحدة بعد أخرى ، وعندما لم يعد فى طوق هذه الدول الثلاث أن تتحمل مزيداً من الهوان دخلت الحرب ودافعت عن نفسها دفاعاً مستميتاً .

رابعاً — مرحلة الكهولة :

هذه هى المرحلة التى تنحل فيها قوى الدولة ، وتصبح غير قادرة عن الدفاع عن نفسها ، وتصير أملاكها لقمة سائغة لكل مغير . وقد بلغت الصين هذه المرحلة فى نهاية القرن التاسع عشر وأوشكت على الزوال ، ولكنها عاودت الجهاد فى سبيل الحياة . ويمكن أن نعدها الآن فى دور التكوين .

وقد انهارت فى الحرب الأوروبية الأولى دولتان هما الإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجر ، وقامت تركيا الحديثة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية ، كما قامت النمسا والمجر على أنقاض الإمبراطورية النمساوية المجرية ، وهاتان الدولتان الجديدتان ما زالتا فى دور النشأة .

ويمكن أن نقول إن فرنسا وبريطانيا تقفان على أبواب هذه المرحلة ، إذ أن قواهما أخذت فى الانحلال ، وأن الدول التى خضعت لسلطانها يوماً ما أخذت تنفض عن نفسها غبار الظلم ، وبدأت تتحرر واحدة بعد أخرى ، ولن يمضى وقت طويل حتى يكون مصير هاتين الدولتين مصير كل من الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجر .

الخلاصة :

تلك هى المراحل التى تمر بها الدول فى تطورها ، ولا يمكن تحديد الوقت الذى تقضيه الدولة فى كل مرحلة منها . ويتوقف طول المدة التى تقضيها الدولة فى كل مرحلة على مقدار التمازج أو التنافر بين القوى المختلفة التى يجب أن يتساند بعضها مع بعض فى بناء الدولة .

ويحدث كثيراً أن دولة من الدول بعد أن تبلغ مرحلة التضج أو الكهولة ترجع من جديد الى مرحلة الشباب ويتجدد نشاطها ، وذلك إذا طرأ عليها طارى يعيد إليها قوتها .

ولا يمكننا أن نتنبأ بشيء ما من دراستنا لمراحل التطور المختلفة للدول سوى أن سلام العالم سيظل دائماً أبداً مهدداً ، لأن العالم لن يخلو فى أى وقت من الأوقات من وجود دولة أو عدد من الدول فى مرحلة الشباب ، والدول الشابة هى التى تهدد برغبتها فى التوسع الإقليمى جيرانها من الدول الكهلة .

وتهديد السلام فى العالم معناه تغيير الحدود التى تفصل الدول بعضها عن بعض ، وهذا أمر هام يجب أن نعنى به ، لأن الجغرافية السياسية تهتم بالحدود التى تعين أملاك الدولة ، وبمدى ما يصيب تلك الحدود من تطور وتغير .

الباب الثالث

تقدير قيمة الدولة من الناحية السياسية

تعتمد قيمة الدولة من الناحية السياسية على عناصر عديدة ، وهذه يمكن أن نوجزها فى ثلاثة :

١ — عناصر طبيعية .

٢ — عناصر اقتصادية .

٣ — عناصر بشرية .

أما العناصر الطبيعية ، فتشمل موقع الدولة ومساحتها وشكلها ، كما تشمل التضاريس والظاهرات المناخية والنباتية .

أما العناصر الاقتصادية ، فتشمل إنتاج المواد الغذائية فى الدولة والمواد الأولية ومواد الوقود ، كما تشمل الإنتاج الصناعى والتجارى وطرق المواصلات ورءوس الأموال المستغلة فى الدولة .

أما العناصر البشرية ، فتشمل السلالات التى تدخل فى تكوين الشعوب التى تعيش فى داخل حدود الدولة ، واللغة التى تتخاطب بها ، والدين الذى تدين به ، كما تشمل توزيع هذه العناصر وكثافتها ونوع الحكومة القائمة .

أولا : العناصر الطبيعية

١ — الموقع :

تبدأ دراسة الجغرافية السياسية لأى بلد بتحديد الموقع الجغرافى لذلك البلد ، ومواقع البلاد تختلف من حيث :

(ا) مكانها بالنسبة لخطوط الطول وخطوط العرض .

(ب) مكانها بالنسبة لليابس والماء .

(ج) اتصالها بالبلاد المجاورة .

(ا) الموقع بالنسبة لخطوط الطول وخطوط العرض :

يعد الموقع بالنسبة لخطوط العرض أهم منه بالنسبة لخطوط الطول لأن البعد عن خط الاستواء أو القرب منه يؤثر فى درجات الحرارة ، وللحرارة أثر كبير فى مقدرة الإنسان على بذل الجهد وفى تحديد المجهود البشرى .

وتتمتع الدول العظمى بصفة عامة بموقع ممتاز بالنسبة لخطوط العرض لأنها تقع جميعاً فى المنطقة المعتدلة ، حيث تساعد درجة الحرارة على العمل فى كل فصل من فصول السنة . ويعد بلوغ هذه الدول مرتبة الدول العظمى حدثاً جديداً فى تاريخ العالم ، إذ أن الجهات المدارية التى تمتد من خط ٢٠° إلى عرض ٣٠° كانت فى العالم القديم أكثر البلاد تحضراً . ويبدو أن الإنسان فى ذلك الوقت لم يكن قد عرف بعد الطريقة التى يقى بها نفسه ضد تقلبات الجو ، ولهذا كانت الجهات المدارية الدافئة أصلح المناطق لإقامته وتقدمه ، ولما أن عرف الإنسان الملابس المدفئة والمساكن التى تساعده على مغالبة الجو البارد ، انتقل مركز النشاط البشرى إلى العروض المعتدلة ، حيث قامت الدول الكبرى ، ونالت حظها من التقدم والنهوض . والدول العظمى فى الوقت الحالى هى روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصين ، وهذه جميعاً تقع فى العروض المعتدلة .

(ب) الموقع بالنسبة لليابس والماء :

تتأثر الدول كثيراً بذلك الموقع ، لأنه دون سواه هو الذى يحدد ما إذا كانت الدولة ذات سواحل تساعدها على الاتصال بالعالم الخارجى ، أم أنها قارية لا سواحل لها ، وبذا يصعب اتصالها بغيرها .

ويمكن التمييز بين الدول المطلة على البحار بعضها عن بعض :

أولا — بمعرفة النسبة بين الحدود الساحلية والحدود البرية .

ثانياً — بمعرفة قيمة البحر الذى تطل عليه الدولة ، وأهمية ذلك البحر من الناحية الملاحية .

ثالثاً — بمعرفة أهمية الساحل من حيث صلاحيته لقيام الموانى .

والدولة التى تطل على بحرين أقل أهمية من التى تطل على ثلاثة ، ذلك لأن البحر الواحد لا يهىء للدولة من الفرص ما يهيئه لها بحران أو ثلاثة بحار .

وتكاد الدول التى تقع فى الكتل القارية المندمجة كآسيا وأفريقية وأمريكا الجنوبية وأستراليا تنتمى كلها إلى النوع الذى يشرف على بحر واحد .

أما الدول التى تقع فى قارة أوروبا حيث تكثر البحار الداخلية والخلجان الواسعة ، فانها تتمتع بالإشراف على أكثر من بحر إلا ما كان منها صغير المساحة مثل هولنده أو بلجيكا فانه يشرف على بحر واحد ، والدول التى تطل على بحرين ، إما أن تقع فى مناطق برزخية ، مثل المكسيك وجمهوريات أمريكا الوسطى ، وإما أن تقع فى مناطق تلتقى عندها مصطحات مائية واسعة ، مثل الجمهورية العربية المتحدة ، حيث تتقابل مياه البحرين الأبيض والأحمر ، والمغرب حيث تتقابل مياه البحر الأبيض بمياه المحيط الأطلسى ، والصومال حيث تتقابل مياه المحيط الهندى بمياه خليج عدن ، واتحاد جنوب أفريقيا حيث تتقابل مياه المحيطين الهندى والأطلسى . وإما أن تقع فى شبه جزيرة ، وكثير من الدول التى توجد فى أوراسيا تنتمى إلى هذا النوع ، ومنها كوريا والملايو والهند واليونان وإيطاليا وإسبانيا والنرويج .

والدول التى تطل على أكثر من ثلاث بحار هى والدول الجزرية تعيش عيشة سواء من الناحية البحرية ، وهذه تتسع أمامها فى الغالب الطرق البحرية ، ويسهل اتصالها بالعالم الخارجى ، ومن أمثلتها بريطانيا واليابان وأندونيسيا .

أما عن الموقع داخل القارة ، فان بعض الدول المحرومة من الساحل تسعى جهد طاقتها للوصول إلى البحر ، لأنه الوسيلة التى تربطها بالعالم الخارجى ، ولدينا فى أوروبا أمثلة لدول لا ساحل لها استطاعت أن تأخذ لنفسها منفذاً

بحرياً ، مثل يوجوسلافيا التى بلغت البحر الإدرياتى عن طريق تريستا ، أما تشيكوسلوفاكيا وسويسرا فلم تستطيعا الوصول إلى البحر إطلاقاً وهما من أجل هذا دول قارية بمعنى الكلمة .

(ح) الموقع بالنسبة للدول المجاورة :

لهذا الموقع أهمية سياسية كبيرة ، فقد تقع الدولة مجاورة لدولة أو أكثر من الدول التى بلغت مرحلة الشباب ، وبذلك تتعرض لغزو مستمر من جانب تلك الدول .

والواقع أن مجاورة الدول بعضها لبعض يؤثر دائماً فى علاقاتها فى السلم وفى الحرب على حد سواء . وكلما طالت الحدود البرية بين الدولتين المتحابتين كان ذلك عاملا من العوامل التى تقوى الصلة بين الاثنتين ، مثال ذلك الحدود بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية ، فقد ساعدت هذه الحدود على نشاط التبادل التجارى بينهما بدرجة لا يمكن تصورها لو أن الدولتين لم تكونا متجاورتين وإذا لم تكن الدولتان المتجاورتان على وفاق ، فان طول الحدود البرية بينهما يكون خطراً يهددهما ، لأن احتكاك الدولتين على طول تلك الحدود ينذر بقيام الحرب بينهما . والأفضل فى مثل هذه الحالة أن تمتد بين أراضى الدول المتعادية دول محايدة لكى لا تلتقى الدولتان المتعاديتان عند حدود واحدة .

٢ ـ حجم الدولة أو مساحتها :

تتأثر القيمة السياسية للدولة بالمساحة التى تشغلها ، ولا تستطيع الدولة أن تكون عظيمة إلا إذا كانت مساحتها كبيرة ، ذلك لأن الدول الصغيرة مهما علا مستواها الثقافى تشعر دائماً بأنها مقيدة فى مساحتها الضيقة . ويحدثنا التاريخ عن دول صغيرة المساحة أصبحت ذات أهمية ، ولكنها لصغر مساحتها كانت قليلة السكان فلم تستطع الاحتفاظ بالمركز السامى الذى بلغته ومنها سويسرا وهولندا ، أما سويسرا فقد أصبحت ذات أهمية كبيرة فى بدء القرن السادس عشر ، ولكنها عندما أرادت أن توسع أملاكها بضم سهل البو إليها عجزت عن ذلك لقلة سكانها ، أما هولندا

فقد بلغت مركزاً ممتازاً فى القرن السادس عشر ، وسيطرت على طرق الملاحة العالمية ، ومن بينها طريق رأس الرجاء الصالح ، ولكنها لقلة سكانها عجزت عن الاحتفاظ بسيطرتها على تلك الطرق وانهزمت أمام الأسطول الإنجليزى الذى انتزع منها السيطرة.

وليس من الضرورى أن تبلغ كل دولة ذات مساحة كبيرة مرتبة الدول العظمى ، فقد يكون الجزء الأكبر من تلك المساحة مما لا يساعد على السكنى ، كأن يكون شديد الجفاف مثل صحارى أفريقية وآسيا وأستراليا ، أو يكون مكسواً بالغابات مثل حوض الكونغو والأمازون ، أو مغطى بالجليد مثل كندا ، وفى هذه الحالة لا يكون لعنصر المساحة الواسعة قيمة تذكر ، لأنه لا يساعد على كثرة السكان .

ومع ذلك فنستطيع أن نقول إن الدولة ذات المساحة الضيقة لا تتسع لسكانها إذا قدر لهم أن يتكاثروا ، وأن نقول إن الكثرة العددية فى أية دولة تساعد تلك الدولة على التوسع والانتشار .

وإذا ألقينا نظرة عامة على دول العالم لنرى أيها أعظم مساحة وأكثر سكاناً استطعنا أن نلحظ أن هناك دولا عظيمة المساحة وأخرى متوسطة المساحة وأخرى صغيرة .

أما الدول عظيمة المساحة ، فهى التى تزيد فى مساحتها عن مليونى ميل مربع وعددها ثمانية وهى :

١ — الإمبراطورية البريطانية وتشغل ربع سطح الأرض .

٢ — اتحاد السوفييت ويشغل خمس مساحة الأرض .

٣ — الإمبراطورية الفرنسية .

٤ — الولايات المتحدة الأمريكية .

٥ — الصين .

(وهذه الدول جميعاً من النوع الضخم ، وهى فى نفس الوقت كثيرة السكان)

٦ — البرازيل .

٧ — كنـــدا .

٨ — أستراليـــا .

(وهى من النوع الضخم أيضاً ولكنها قليلة السكان) .

أما الدول ذات المساحة المتوسطة فانها قليلة العدد ، ومن أمثلتها الجمهورية العربية المتحدة وتركيا وإيران والأرجنتين وإيطاليا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبولنده ، وهى بلاد متوسطة السكان ، والعراق وأيرلندا ، وهى بلاد قليلة السكان .

أما الدول ذات المساحة الصغيرة ، فهى فى مجموعها بلاد قليلة السكان ، وبقاؤها على قيد الحياة يعتمد إما على فضل الدول الكبرى المجاورة لها ، أو على بقاء تلك الدول على الحياد فى أغلب الحروب ، ومن أمثلتها بلجيكا ، وهى تدين بوجودها لمجرد أن الدول العظمى تريد بقاءها كمنطقة محايدة تفصل فرنسا عن ألمانيا من جهة ولتساعد على بقاء بوغاز دوفر مفتوحاً للملاحة من جهة أخرى .

ومن أمثلتها أيضاً الدانمارك ، وهى تدين ببقائها لوقوعها عند مخرج البحر البلطى ولرغبة الدول فى بقاء ذلك المخرج فى يد دولة محايدة كى يظل مفتوحاً لسفن العالم جميعاً . ومن أمثلتها أيضاً هولندا ، وهى تدين ببقائها لوقوعها عند مخرج نهر الرين ، ولرغبة الدول فى بقاء النهر مفتوحاً لتجارة الدول عامة .

وهناك دول صغيرة جداً ساعد على وجودها ظروف خاصة ، وهى جميعاً فى أوروبا ، ويمكن أن نعدها من بقايا نظام الإقطاع القديم ، وهذه لا تستطيع أن تعيش بمفردها فى الوقت الحالى ، فتخضع للدول الكبيرة المجاورة لها وهى :

موناكو ، وتخضع للنفوذ الإسبانى . والفاتيكان ، وهى جزء من روما ، وسان مارينو ، وهى خاضعة لإيطاليا .

٣ ـ شكل الدولة :

من صالح الدول أن تكون ذات شكل منتظم ، وكلما كانت الدولة منتظمة كلما كانت حدودها قصيرة بالنسبة لمساحتها ، وكانت النقط التى تتعرض منها للغزو الخارجى قليلة ، والشكل المثالى للدولة ما كان دائرة أو قريباً من الدائرة ، وكانت العاصمة تحتل نقطة المركز ، ويمكن أن تعد فرنسا دولة مثالية من هذه الناحية ، وأن تعتبر سويسرا والنمسا والمجر دولا قريبة من المثالية .

والدولة غير المنتظمة على أشكال عديدة ، فقد تكون حدودها كثيرة الالتواء والتعريج ، فتبدو متشعبة مثل ألمانيا .

وقد تكون الدولة طويلة مثل النرويج وشيلى ، فتكون الصلة بين العاصمة والأطراف قليلة ، ويكون الدفاع عن الأطراف مهمة شاقة .

وقد تكون الدولة مشتتة ، إذا كان بعض أجزائها ينفصل عن بعض كأن تتألف من جزر مثل اليابان وبريطانيا ، أو من كتلة جبلية وعدد من الجزر مثل اليونان ، وهذه لا يسهل الدفاع عنها لتشتت أملاكها وانفصال بعضها من بعض .

ولموقع العاصمة من جسم الدولة أهمية عظمى ، وأفضل موقع للعاصمة أن تكون فى نقطة وسطى حتى يسهل الدفاع عنها ، ومن أمثلة ذلك مدريد التى تعتبر عاصمة مثالية ، ومن أمثلته أيضاً برن عاصمة سويسرا ، ووارسو عاصمة بولندا ، وأنقرة عاصمة تركيا ، فهى جميعاً فى مركز متوسط أو شبه متوسط بالنسبة للدولة .

وقد تكون العاصمة فى موقع متوسط ، ولكن بعد أن تتسع مساحة الدولة تصبح فى موقع غير متوسط ، وهنا لا تنتقل العاصمة إلى مكان متوسط للصلات التاريخية التى ترتبط بها ، ومن أمثلة ذلك براغ عاصمة تشيكوسلوفاكيا التى كانت فى مركز متوسط بالنسبة لبوهيميا ، وبعد أن ضمت مورافيا وسلوفاكيا إلى بوهيميا لكى يتكون منها جميعاً جمهورية تشيكوسلوفاكيا لم يتغير موقع العاصمة بالرغم من أنها لم تصبح فى مركز متوسط بالنسبة للدولة الجديدة .

وإذا كانت الدولة بحرية كان الموقع المفضل على البحر أو قريباً من البحر ، وهو يعرضها لخطر الغزو ، إذا كانت ضعيفة ولا تقوى على صد قوى الأعداء ، إما لضعف بحريتها أو لقلة تحصين الشواطىء المجاورة للعاصمة .

وكثيراً ما تقوم العواصم فى جهة خليجية مثل لندن التى تقع على خليج كبير يصب فيه نهر تيمز ، ومثل طوكيو التى تقع على خليج طوكيو .

وإذا لم تقع العاصمة فى جهة خليجية فانها تكون فى جهة ساحلية محمية مثل مدينة لننجراد عاصمة روسيا يوماً ما ، وتقع على خليج فنلند فى حماية جزيرة كرونستاد التى تقع أمامها فى البحر .

ومن العواصم التى تقع فى مناطق ساحلية محمية استكهلم عاصمة السويد ، وأسلو عاصمة النرويج ، وأمستردام عاصمة هولندا ، ولشبونة عاصمة البرتغال ، وريودى جانيرو عاصمة البرازيل .

وعندما تنقل الدول عاصمتها من نقطة داخلية لجهة ساحلية يدل ذلك على أنها تتجه اتجاهاً بحرياً ، وعندما تنقلها من جهة ساحلية إلى أخرى داخلية يدل ذلك على أنها تؤثر العزلة ، ومن الأمثلة على الحالة الأولى روسيا عندما نقلت عاصمتها من موسكو إلى لننجراد ، ومن الأمثلة على الحالة الثانية روسيا عندما نقلت العاصمة ثانية إلى موسكو ، وتركيا عندما نقلت عاصمتها من استنبول لأنقرة ، وشيلى عندما نقلت عاصمتها من فالباريزو إلى سانتياجو .

٤ ـ المنـــاخ :

يعد المناخ عاملا من أهم العوامل التى تتحكم فى حياة الإنسان ، فهو الذى يحدد نوع الطعام الذى يتغذى به ، لأنه يؤثر فى الحياة النباتية والحيوانية ويشكلها بشكل خاص يتلاءم مع ظروفه .

ويؤثر المناخ تأثيراً مباشراً فى حيوية الإنسان ومقدرته على العمل ، وهو بهذا يؤثر فى مدى ما يبلغه الإنسان من مراتب الرقى . وبالتالى فيما تبلغه الدولة من تقدم . فى الجهات الباردة يصرف الإنسان كل وقته فى المحافظة على حياته من

البرد ، فلا يجد لديه متسعاً من الوقت لترقية شئونه ، ثم إن الموارد الاقتصادية قليلة جداً فى تلك الجهات ، لأن الحياة النباتية فقيرة بسبب البرودة التى تؤثر على الإنبات ، وبسبب الجليد الذى يغمر وجه الأرض ، وبسبب تجمد التربة وما تحت التربة ، ثم لأن الحياة الحيوانية تكاد تكون منعدمة إلا ما يصادفه الإنسان فى مياه البحار من أسماك وحيتان وأفراس .

وتكاد تنحصر أهمية هذه الجهات فيما يوجد بها من معادن كالحديد الذى يوجد فى السويد ، والذهب الذى يوجد فى السكا .

وتنحصر كذلك فى أهميتها الحربية لأنها تساعد على إقامة نقط حربية تربض فيها الطائرات ، فلا تمكن الأعداء من الهجوم على الدولة .

وفى الجهات الحارة الممطرة لا يقوى الإنسان على بذل الجهد ، ولا تقوى التربة لتحلل عناصرها الأولية على الإنبات الزراعى ، ولا يصلح للاستغلال من هذه الجهات إلا :

١ — الأقاليم المرتفعة حيث تكون الحرارة معتدلة .

٢ — الأقاليم القريبة من البحر والتى تتمتع بنسيمى البر والبحر .

ومع ذلك فان الجهات الحارة بصفة عامة أقل صلاحية لأن تقوم بها دول عظمى .

وفى الجهات الجافة يحول الجفاف دون استثمار الأرض ودون إقامة العناصر البشرية . لهذا كانت الجهات الصحراوية كالجهات الباردة تماماً من أقل جهات العالم سكاناً . ولكن الظروف قد تساعد على تركيز الحياة فى بعض الجهات الصحراوية كأن تكون غنية بالمعادن مثل كلجورلى وكوبلجاردى فى أستراليا حيث يكثر الذهب ، وكما هو الحال فى صحراء مصر الشرقية وشبه جزيرة سينا ، حيث يكثر الفوسفات والمنجنيز والبترول ، وصحراء الجزيرة العربية حيث يستخرج البترول ، ومثل صحراء شيلى وبيرو حيث تستخرج النترات ، أو أن تتوفر فيها مياه الرى، كما هو الحال فى واحات مصر حيث تتوفر فيها مياه العيون والآبار . وهنا نجد

أن التربة تستغل فى الإنتاج الزراعى . وكما هو الحال فى أرض الجزيرة بالعراق حيث تستغل مياه دجلة والفرات فى رى الأرض وفى تحويلها إلى مناطق زراعية غنية . وكما هو الحال فى حوض السند حيث تتوفر المياه وتساعد على نجاح الزراعة .

والذى يلاحظ أن الأراضى التى تعتمد على الرى وسط الجهات الصحراوية الجافة تستطيع أن تهب الحياة لعدد كبير من السكان إذا كانت هى عظيمة المساحة ، وفى هذه الحالة تكون من أصلح الجهات لقيام دول عظيمة لأن الصحارى تقى تلك المناطق فى الغزوات التى قد تأتيها من الخارج .

ويحدثنا التاريخ عن مدنيات قديمة قامت وسط الصحراء كمدنية الفراعنة التى نشأت فى مصر وحمتها صحارى مصر فى الشرق والغرب من أخطار الغزوات الخارجية ، ومثل مدنيتى آشور وبابل اللتين نشأتا فى أرض العراق وحمتهما الصحارى فى الشرق وفى الغرب من الغزوات ، لكن يلاحظ أن الجهات التى تعتمد على الرى الصناعى لا تشغل إلا مساحات ضئيلة جداً فى الصحارى الواسعة وتكون نسبة محدودة منها ، فهى لهذا قليلة الأهمية .

وأصلح الأحوال المناخية لقيام الدول العظيمة هى المناخ المعتدل المطير الذى نصادفه فى مناطق العروض المعتدلة حيث تتغير الأحوال الجوية من فصل إلى فصل مثل جهات البحر المتوسط وغرب أوروبا .

وإذا استعرضنا أكثر بلاد العالم نهوضاً نجدها تقع جميعاً فى تلك العروض ، فدول أوروبا عامة والولايات المتحدة خاصة ودول الشرقين الأوسط والأقصى وجمهوريات الأرجنتين وشيلى ، كل هذه الدول تقع فى منطقة العروض المعتدلة ، ولها فصلية ظاهرة فى الأحوال المناخية وتغير مستمر من فصل إلى فصل .

الخلاصة :

هذه نظرة إجمالية للأحوال المناخية فى العالم ، وأثرها فى قيام الدول وتقدمها ورقيها ، ولكن نظرة كهذه غير كافية عندما نعرض للدراسة دولة واحدة واسعة المساحة ، وذلك لأن الأحوال المناخية ليست بهذه البساطة ، وإنما هى عظيمة

التنوع . والأحوال المناخية المتنوعة تؤثر تأثيراً مختلفاً فى الأجزاء المختلفة التى تتألف منها الدولة الواحدة ذات المساحة الواسعة .

ويبدو أن أفضل الظروف المناخية ملاءمة لتقدم الدولة أن تكون متشابهة بقدر الإمكان فى الأجزاء المختلفة التى تتألف منها تلك الدولة ، ذلك لأن الأحوال المناخية التى تتأثر بها أجزاء الدولة الواحدة لا فضل فيها إلا أنها تساعد على إنبات غلات مختلفة فى مختلف أجزاء الدولة ، أما ما عدا ذلك فهى نقمة على الدولة لأنها تخلق فى جسم الدولة أجزاء متباينة بدل أن تجعل من الأجزاء جميعاً وحدة متشابهة .

فاذا أخذنا الدولة الرومانية القديمة مثلا وجدنا أنها كانت دولة ذات ظروف مناخية متشابهة ، وأن المواطن كان أنى يذهب فى الإمبراطورية يجد بلاداً تمطر شتاء وتجف صيفاً ، ويجد تشابهاً فى أعمال الناس فى كل مكان ، ويصادف نفس المشاكل التى يعرفها ويألفها فى الموطن الذى نشأ فيه ، وبناء على تلك الوحدة الغريبة التى كانت تجمع أجزاء الإمبراطورية كان سكانها جميعاً يتكلمون لغة جغرافية واحدة ، وكان يسيراً عليهم أن يخضعوا لسلطان واحد ولقوانين واحدة .

وإذا أخذنا شبه جزيرة أيبريا مثلا آخر ، وجدنا أنها تتألف من مناطق ثلاث تتباين فيها الظروف ، فنى الشمال تسود الأحوال التى تصادفها فى إقليم غرب أوروبا ، وفى الجنوب والشرق تسود الأحوال التى يختص بها إقليم البحر المتوسط ، وفى الوسط تسود الأحوال التى نألفها فى إقليم الاستبس ، ولكل من هذه المناطق نظامها الخاص فى الأمطار وفى الحياة النباتية والحيوانية وفى نظم الحياة التى يعرفها السكان .

وقد حاولت حكومة مدريد أن تفرض نظاماً واحداً للحياة فى تلك الأقسام المتباينة ولكنها لم تفلح ، يدل على ذلك أن الحكومة المركزية ما كادت تضعف فى إسبانيا حتى ظهت بعض أجزاء من الدولة تطالب بالاستقلال ، ومن أمثلتها قطالونيا فى الشرق وولاية الباسك فى الشمال .

ولدينا أمثلة كثيرة تدل على أن أحوال المناخ إذا كانت متشابهة فى أجزاء الدولة فانها تساعد على ربط تلك الأجزاء بعضها ببعض ، أما إذا كانت مختلفة فانها تؤدى إلى التنافر والانفصال ، نذكر منها البلاد الروسية ، فهى على الرغم من اتساعها الكبير بلاد تتشابه الظروف المناخية فى أجزائها المختلفة فأنى ذهبت فيها فانك لا تجد إلا مناخاً قارياً قارس البرد فى الشتاء وشديد الحرارة فى الصيف ، لهذا كانت الرابطة قوية بين تلك الأجزاء ، ونذكر منها أيضاً بلغاريا ، وهى رغم مساحتها الصغيرة يخضع جزؤها الشمالى لظروف المناخ القارى ، فالشتاء جاف قارس البرد والصيف حار ممطر . أما جزؤها الجنوبى الذى يمتد جنوبى جبال البلقان فانه يتمتع بالأحوال المناخية التى يمتاز بها إقليم البحر الأبيض المتوسط . أما الجزء المتوسط وهو الذى يشغل منطقة جبال البلقان فعبارة عن منطقة جبلية تختلف تماماً عن هذين الإقليمين وتقع فيها صوفيا عاصمة بلغاريا . وتحاول الحكومة فى هذه البلاد التأليف بين رغبات الناس فى هذه الأقسام الثلاثة ، وتلقى فى سبيل ذلك عناء كبيراً .

٥ — النبـــات :

لعبت النباتات فى الأزمان القديمة دوراً كبيراً فى حياة الدول ، فالغابات الكثيفة التى لم تكن قد امتدت إليها يد الإنسان كانت درعاً يقى الشعوب والجماعات من الهجمات التى كان الأعداء يوجهونها إليها ، يدل على ذلك أن الرومان عندما زحفوا من بلادهم نحو الشمال كى يخضعوا العناصر الجرمانية اعتصم هؤلاء بغابات الزان والبلوط التى تغطى المنطقة الجبلية الممتدة جنوبى ألمانيا ، فلم يستطع الرومان التغلب عليهم . ويدل على ذلك أيضاً أن الروس عندما هاجمهم التتار من الشرق وأغاروا على ديارهم اعتصموا بالغابات المنتشرة فى وسط روسيا ، فلم يتمكن التتار من زحزحتهم عن مواضعهم .

ولم تعد للغابات فى الوقت الحالى القيمة الدفاعية التى كانت لها من قبل لأن يد الإنسان امتدت إليها بالتقطيع والتخريب ، فتحولت مساحات واسعة منها إلى أراضى زراعية صالحة لإنتاج المواد الغذائية . ومع ذلك فما زالت هناك مناطق

كثيرة تكسوها الغابات ، لأن الإنسان لم يستطع بعد القضاء عليها . ولهذه الغابات فائدة كبرى أيام الحروب ، لأن الجيوش تستطع الاعتصام بها . وقد سمعنا فى الحرب العالمية الأخيرة عن مرارة المعارك التى دارت بين اليابانيين والأمريكيين فى غابات الفلبين ، والتى دارت بين اليابانيين والإنجليز فى غابات برما ، فلقد اعتصم اليابانيون بالغابات فى تلك الجهات بعد أن استولوا عليها ، وبناء على ذلك لم يقو الإنجليز أو الأمريكيون على زحزحتهم عن مواقعهم .

أما مناطق الاستبس فقد لعبت هى الأخرى دوراً هاماً فى التاريخ ، ومناطق الاستبس كما هو معروف مناطق مكشوفة ولا تسمح بالإقامة إلا لأعداد قليلة من السكان ، ومع ذلك فقد كان لهؤلاء السكان القليلين قوة حربية ممتازة تأثرت بها جميع البلاد التى تمتد حول الاستبس .

وكان الجدب يدفع الجماعات الرعوية التى تعيش فى جهات الاستبس ، وهى جماعات درجت على الكر والفر ، كان يدفعها إلى مهاجمة الجهات المجاورة كى تسلبها ما تتمتع به من خيرات ، وقد خرجت من بلاد الاستبس جموع عديدة من الناس واتجهت شرقاً وغرباً نحو الأراضى الخصيبة المجاورة على شكل موجات بشرية متعاقبة ، وكانت الدول التى تقوم فيها تهوى أمام كل موجة لكى تقوم فيها دولة جديدة يؤلف الرعاة فيها الطبقة الحاكمة . أما الأهالى الأصليون فانهم يؤلفون الطبقة المحكومة . ويحدثنا التاريخ عن موجات كثيرة من هذا النوع ، منها الموجة التى دفعت جماعات الهون من وسط آسيا ووجهتهم نحو القارة الأوروبية ، ثم الموجه التى دفعت جموع التتار بعد ذلك من وسط آسيا ووجهتهم نحو شرق أوروبا ووسطها ، كما يحدثنا عن الدول العديدة التى هوت أمام تلك الموجات .

ويحدثنا التاريخ كذلك عن جموع العرب التى خرجت من شبه الجزيرة العربية فى القرن السابع وانتشرت فى البلاد الواسعة التى تمتد فى حوض البحر المتوسط وقضت على دولتى الروم والفرس معاً .

وأحسن الجهات ملاءمة لإقامة العناصر البشرية هى الجهات التى تنمو بها الغابات والمراعى معاً ، وهذه هى جهات المنطقة المعتدلة المطيرة ، فنى هذه

الجهات تجود الأرض بالزراعة ، ولا تعوق الغابات عملية النمو الزراعى فيها ، وفيها يستطيع الإنسان أن يبذل الجهد وينهض بحياته نهوضاً كبيراً ، وفيها تقوم الآن أعظم دول العالم تقدماً مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين ، وهى جهات تسود فى بعض جهاتها الغابات ، وقد قطع الجزء الأكبر منها لتحل الزراعة محله . وتسود في بعضها الآخر الحشائش اللازمة لرعى الحيوان .

٦ ـ التضاريس :

عندما ندرس التضاريس كعامل يؤثر فى تقدير قيمة الدول ننظر إليها من ناحيتين :

الناحية الأولى : ننظر إليها كعنصر يدخل فى بناء الدولة .

الناحية الثانية : ننظر إليها من حيث علاقتها بالحدود التى تعين أملاك تلك الدولة .

أولا — التضاريس كعنصر يدخل فى بناء الدولة :

للتضاريس أثر كبير فى تقدير قيمة الدولة ، فهى والمناخ مجتمعان يحددان المزايا الاقتصادية التى قد تتمتع بها الدولة وتكون عاملا لنهوضها وتقدمها ، وتعد الأرض السهلة المستوية إذا خضعت لظروف مناخية ملائمة أصلح الجهات للتقدم الاقتصادى والاجتماعى .

وقد يكون للأراضى الجبلية قيمة كبيرة كمورد للدولة تحصل منه على الثروة المعدنية اللازمة ، ولكن هذه القيمة مهما كانت عظيمة تتضاءل إلى جانب الفوائد التى تجنيها الدولة من الأراضى المنبسطة ، لهذا نجد أن الإنسان قد ركز نشاطه الاقتصادى فى الأراضى السهلة ، وركز مساكنه ومنشآته ومدنه فى تلك الجهات . والجزء الأكبر من سكان العالم يعيش الآن فى السهول .

وإذا توفر لإحدى الدول مساحة كبيرة من الأراضى المنبسطة واستطاعت الدولة أن تستغل تلك المساحة فى الإنتاج الزراعى والصناعى كان ذلك سبباً لنهوضها

وإذا لم تهيء الطبيعة للدولة أرضاً سهلة واسعة يمكن الانتفاع بها كما هو الحال فى اليابان كان ذلك مشكلة تواجه اقتصاد الدولة وتحول دون بلوغها مرتبة الدول العظمى.

ومن البلاد التى تتمتع بأراضى سهلة واسعة بلاد الصين حيث توجد سهول بى هو وهوانجهو ويانج تسى كيانج ، ومنها أيضاً بلاد الهند حيث توجد سهول السند والكنج ، ومنها بلاد الأرجنتين حيث تمتد سهول لابلاتا ، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية حيث تمتد سهول المسسبى .

وفى هذه السهول جميعاً تجود الظروف الطبيعية بمناخ ملائم ، مما أدى إلى تركيز السكان وقيام عدد كبير من المدن التى يرتبط بعضها ببعض بواسطة المواصلات السهلة .

وقد تهيء الظروف للدولة مساحات واسعة جداً من الأراضى السهلة ولكنها تقسو عليها فى ظروفها المناخية ، وهنا لا يكون للسهول قيمة كبيرة مثل السهول الواسعة التى تتألف منها جهات الاستبس فى آسيا والبرارى فى أمريكا الشمالية ، فمناخها لا يلائم الإنتاج الزراعى الوفير . وإذا استثنينا الأراضى السهلة التى تنتمى للنوعين السابقين ، وهما سهول الاستبس وسهول الجهات الباردة نجد أن السهول تلعب بصفة عامة دوراً مهماً فى اقتصاديات الدول . فالمدن الكبرى تقوم فيها والصلة بينها تكون قوية ولا يعوقها عائق ، ولكن يلاحظ أن الأراضى السهلة التى تسهل الاتصال بين مراكز العمران وتساعد على النشاط البشرى تكون فى نفس الوقت جهات مفتوحة يسهل غزوها والاعتداء عليها ، وهذا يفسر لنا كيف أن الدول تبدأ حياتها فى جهات محمية . ونظراً لأن الأراضى السهلة فى بدء حياة الدولة لا تعطيها الحماية الكافية إلا إذا كانت محاطة بالمستنقعات أو الغابات فان الأمم تفضل أن تولد فى المناطق الجبلية حيث تقضى الدولة مرحلة النشأة والتكوين ، وفى مرحلة الشباب تخرج من مركزها الجبلى لتغزو الأراضى السهلة المجاورة وتضمها لأملاكها .

وعامل الحماية مهم جداً فى حياة الدول ، إذ يساعد على النهوض فى الفترة الأولى التى تتجه فيها الدولة إلى تنظيم أمورها الداخلية ، وفى أمريكا الجنوبية

ولد كثير من الدول فى جهات جبلية محمية مثل كولومبيا وإكوادور وفنزويلا ، ومن هذه المناطق الجبلية امتد نفوذها إلى الأراضى السهلة المجاورة .

وقد ولدت مثلها إيران فى منطقة محمية محاطة بالجبال من كل جانب ، وامتد نفوذها خارج النطاق الجبلى الذى ولدت فيه فخضعت لها الأراضى السهلة المجاورة لبحر قزوين شمالا والخليج العربى جنوباً .

وقد ولدت تركيا أيضاً فى منطقة هضبة آسيا الصغرى ثم امتد نفوذها بعد ذلك إلى ما وراء السلاسل الجبلية ، فخضعت لها سواحل البحر الأسود وبحر إيجه والبحر المتوسط . ويجب أن نذكر هنا أن الجبال التى تستفيد منها الدولة فى أول مرحلة من مراحل تكوينها قد تكون فيما بعد عائقاً لها يحول بينها وبين التوسع الخارجى أو يكون عقبة فى سبيل ربط أجزاء الدولة الواحدة بعضها ببعض ، مثال ذلك جبال ترنسلفانيا ، فقد كانت فى أول الأمر ذات فائدة كبيرة لأن الشعوب الرومانية اعتصمت بها عندما طغت على هذا الجزء من أوروبا موجات بشرية مختلفة ، وعندما اتجهت نحوها الغزوات الآتية من السهول المجاورة . أما الآن فان امتداد جبال ترانسلفانيا وسط رومانيا يعد نقمة ، لأن هذه الجبال تحول دون اتصال الجهات الشرقية والجنوبية من رومانيا بالأجزاء الشمالية والغربية .

ولولا أن رومانيا بذلت جهداً كبيراً فى مد الخطوط الحديدية والبرية عبر تلك الجبال لصار ضرر جبال ترانسلفانيا لرومانيا أكثر من نفعها .

وتعد جبال البلقان شبيهة بجبال ترانسلفانيا لأنها تحول أيضاً دون اتصال شمال بلغاريا بجنوبها ، ولولا وادى نهر اسكر الذى يمتد عبر تلك الجبال ويسهل الاتصال بين شمال بلغاريا وجنوبها لكان امتداد هذه الجبال نقمة حقاً على بلغاريا .

ثانياً — العلاقة بين التضاريس وبين حدود الدول :

المعروف عن الحدود السياسية أنها من عمل الإنسان ، وأن الإنسان حاول أثناء تخطيطها الانتفاع بالتضاريس قدر المستطاع ، ففى الجهات المنخفضة التى يستوى فيها وجه الأرض استخدم الإنسان الأنهار والمستنقعات والبحيرات والغابات كحدود .

ونظراً لأن الحدود التى تمتد فى الأراضى المنخفضة لا تعتمد على ظاهرة تضاريسية يمكن استخدامها فى الدفاع ، فان الإنسان يعمد إلى تشييد الحصون على طول الحدود لتقوم مقام الحصون الطبيعية ، وقد كانت الحوائط أهم المنشآت التى اعتمد عليها الإنسانُ فى الدفاع قديماً ، فبناها على طول الحدود لترد غارة المغيرين . ويعد حائط الصين العظيم أهمها ، وقد بناه الأباطرة القدماء على طول حدودهم لصد الرعاة المغول الذين يعيشون على أطراف الصين .

وقد فقد هذا الحائط أهميته فى العصر الحديث من الناحية الدفاعية بسبب تقدم الفنونِ الحربية ، ولم تعد له إلا أهمية واحدة وهى جذب السياح للصين .

ومن الحوائط الدفاعية الهامة حائط تراجان بين أراضى رومانيا وروسيا ، ويمتد من جبال ترانسلفانيا فى الغرب حتى البحر الأسود فى الشرق ، وقد ظل هذا الحائط قروناً طويلة يعين الحد الذى تنتهى عنده أملاك الدولة الرومانية فى ذلك الجزء من العالم .

ولم تعد للحوائط الآن أهمية حربية ، لهذا عمدت بعض الدول إلى إقامة منشآت دفاعية من نوع آخر على طول حدودها التى تمتد فى الأراضى السهلة ، وربما كانت تحصينات خط ماجينو أهمها ، وهى عبارة عن معسكرات فرنسية كبيرة تحت سطح الأرض على طول خطوط الحدود بين ألمانيا وفرنسا . ومزودة بكل وسائل الدفاع ، وقد أفلحت فى صد الألمان عن فرنسا فى الحرب العالمية الأخيرة مدة طويلة . وهذا ما دعا الألمان إلى تفاديها باللف حولها من ناحية الشمال ودخول فرنسا من منطقة غير محصنة ، وهى منطقة الحدود بين فرنسا وبلجيكا .

والدول التى تشغل مساحات واسعة من الأراضى السهلة تكون أكثر تعرضاً للهجوم من الدول الجبلية . فبولندا مثلا لم يكن لديها إلا حاجز طبيعى واحد تحتمى به ، وهو جبال الكربات فى الجنوب ومستنقعات پريپت فى الشرق ، ولذلك كانت سياستها تهدف إلى الاحتفاظ بجيش كبير لتصد به الأعداء .

والنصف الشمالى من ألمانيا ، وهو الجزء الذى يشغل منطقة الأراضى السهلة معرض للغزو من الشرق ومن الغرب ، ولولا أن الشعب الألمانى يلجأ للهجوم ويبعد ميدان القتال عن ألمانيا ، لتعرض ذلك الجزء من ألمانيا لهجوم شديد .

والأراضى الهولندية معرضة للغزو هى الأخرى ، لأنها مستوية السطح وليس بها حاجز يحميها ، لهذا تتقهقر الجيوش الهولندية دائماً أمام الغزاة حتى تصل إلى المنطقة المنخفضة عن سطح البحر ، وعندئذ يطلق الهولنديون مياه البحر ، ويغرقون بها الأراضى المنخفضة ، فيتراجع العدو ، وتتخلص البلاد من خطره .

أما فى الأراضى الجبلية فقد وهبت الطبيعة السلاسل جميع المؤهلات التى تجعل منها حدوداً طبيعية من الدرجة الأولى ، فهى حواجز تقف فى وجه المغيرين ، وتوفر على الدولة إقامة الحصون والمنشآت العسكرية ، وهى بحكم فقرها فى الحياة النباتية التى يعتمد عليها الإنسان والحيوان تكون قليلة السكان ، وهى أصلح الجهات لمد الحدود بين الدول المزدحمة بالسكان ، وكان فى وسع رجال السياسة أن يجعلوا الحدود التى تفصل الدول بعضها عن بعض تتمشى مع السلاسل الجبلية . ولكنهم أهملوا ذلك بدليل أن القليل جداً من الحدود السياسية هو الذى يمتد مع الحدود الجبلية .

فنى القارة الأوروبية مثلا لا تتفق الحدود مع السلاسل لجبلية إلا فى المناطق الآتية :

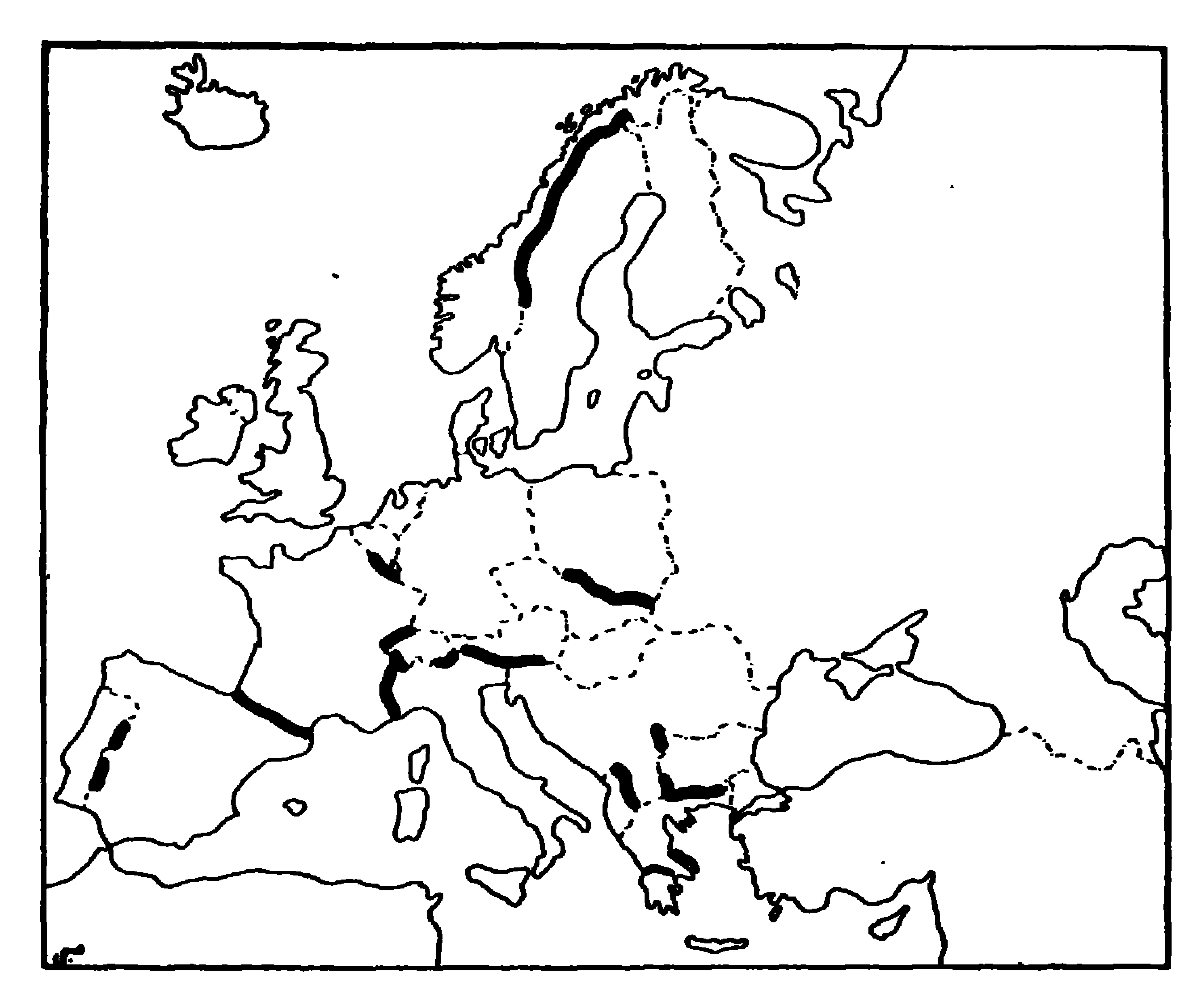
١ — فى منطقة الألب : فهى حد فاصل بين إيطاليا والنمسا وبين إيطاليا وفرنسا وبين إيطاليا وسويسرا ، إلا فى الجزء الأوسط حيث تنحرف الحدود السويسرية جنوباً حتى تكاد تصل إلى سهل البو .

٢ — فى منطقة تشيكوسلوفاكيا : تمتد الحدود على طول الأطراف الغربية لسلاسل الكربات ، وتفصل تشيكوسلوفاكيا عن بولندا وتمتد على طول مجموعة السلاسل الجبلية التى تحدد هضبة بوهيميا ، وهى سلاسل السوديت وبوهيميا وأرزجبرج ، وهذه جميعاً تعد حداً فاصلا بين تشيكوسلوفاكيا وألمانيا .

٣ — فى منطقة البلقان : تتفق الحدود بين بلغاريا واليونان مع الحافة الجنوبية لهضبة رودوپ ، كما تتفق الحدود بين ألبانيا وجزء كبير من يوغوسلافيا مع جبال الألب الدينارية .

٤ — فى شبه جزيرة أيبريا : تتفق الحدود بين أسبانيا وفرنسا مع جبال البرانس ، كما تتفق الحدود بين أسبانيا والبرتغال فى أغلب أجزائها مع المرتفعات الوعرة التى تمتد فى قلب الهضبة .

٥ – فى منطقة اسكنديناوه : تتفق الحدود بين السويد والنرويج مع السلاسل الجبلية التى تمتد فى هذه المنطقة ، ولكن خط الحدود لا يمتد على طول القمم العالية ، وإنما يتفق مع الأجزاء العالية التى يصعب اجتيازها .



التضاريس وفائدتها كحدود سياسية

وفى القارة الآسيوية نجد أن الحدود التى كانت تعين أملاك إمبراطورية الصين القديمة تمتد على طول السلاسل الجبلية التى تفصل الأراضى الصينية عن الأراضى الروسية ، أما الحدود التى تفصل الهند عن برما والتى تفصل برما عن سيام وعن بقية الهند الصينية والتى تفصل الهند الصينية عن الصين فتمتد جميعاً على طول الجبال الالتوائية التى تعتبر مكملة لمجموعة الالتواءات الحديثة فى وسط آسيا .

وكذلك تتفق الحدود التى بين الأملاك البريطانية والأملاك الهولندية فى جزيرة بورنيو مع الجبال التى تمتد فى الجزيرة .

وفى أمريكا الشمالية لا توجد إلا منطقة واحدة تتفق فيها الحدود السياسية مع السلاسل الجبلية ، وهى المنطقة التى تفصل كندا عن السكا .

أما فى أمريكا الجنوبية فتمتد الحدود بين شيلى وبين الأرجنتين على طول سلاسل الانديز ، وتعد هذه الحدود أطول حدود جبلية فى العالم .

من هذه النظرة السريعة نرى أن الجبال على الرغم من فائدتها الحربية لم تتخذ كأساس لتخطيط الحدود بين الدول بعضها وبعض إلا فى مناطق محدودة للغاية ، ويظهر أن الإنسان ، وهو العامل الأول الذى يهيمن على تخطيط الحدود يأبى إلا أن يفرض سلطانه على الطبيعة ، فيرسم الحدود السياسية حسب أهوائه ، بصرف النظر عما إذا كانت هذه الحدود تتمشى مع ظواهر التضاريس أم لا تتمشى معها .

ثانياً : العنـــاصر الاقتصادية

عندما يقدر الجغرافى قيمة أية دولة من الناحية السياسية ينبغى أن يعرف إن كانت هذه الدولة تستطيع كفاية نفسها بنفسها فى كل ما تتطلب من ضروريات الحياة . والمعروف أن كل دولة لا تعنى فى الاقتصاد إلا بأمورها الخاصة وما يتصل بها من مشاكل ، وهذه الأمور وتلك المشاكل تعد من الأمور الداخلية التى لا تؤثر فى الحالة الدولية إلا فى أحوال نادرة جداً ، لذلك فان الجغرافى السياسى لا يهتم بتعرف قيمة دول العالم جميعاً من الناحية الاقتصادية ، وإنما يهتم بمعرفة قيمة الدول الكبرى فقط ، وهى الدول التى تسيطر على العالم بطريق مباشر أو غير مباشر ، ذلك لأن الكيان الاقتصادى للدول الكبرى يؤثر فى الحالة الاقتصادية للدول الأخرى ، ويعد عاملا من العوامل التى دفعت تلك الدول إلى الأمام ، ورفعتها إلى مصاف الدول الكبرى .

والدول الكبرى التى سنعنى بدراستها اقتصادياً هى :

١ — الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وقد بلغت جميعاً مرحلة النضج السياسى ، وهى الآن تكتفى باستغلال ما لديها من الموارد الاقتصادية ، ولا تحاول زيادة تلك الموارد .

٢ — ألمانيا ، وإيطاليا ، واليابان ، وقد كانت حتى الحرب الأخيرة فى دور الشباب ، وكانت ترى أن مواردها لا تكفيها ، وحاولت تحسين تلك الموارد ، ولكن السبل التى طرقتها لتحقيق تلك الفكرة أدت إلى إشعال نار الحرب ، وأثرت فى السلام العالمى .

٣ — جمهوريات اتحاد السوفييت ، وهى فى دور الشباب أيضاً ، وكانت حتى قيام الحرب الأخيرة تصرف جهودها فى تنظيم أمورها الداخلية سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية .

وعندما ندرس الأحوال الاقتصادية لتلك الدول سنعنى بدراسة ما لديها من القوى المحركة ، ومن المعادن ، والألياف النباتية ، والمطاط ، والأخشاب ، والمواد الغذائية والمصنوعات .

(ا) القوى المحركة :

تعد القوى المحركة عنصراً أساسياً يعتمد عليه التقدم الاقتصادى للدول ، فالقوى المحركة هى التى تستخدم فى إدارة المصانع الحديثة ، وتحريك وسائل النقل ، كما يعتمد عليها فى التدفئة داخل المنازل والمصانع .

والدول التى تستمد من الخارج القوى المحركة اللازمة لها ، تحمل فى جسمها عاملا للضعف ، إذ قد يحال بين تلك الدول وبين القوى اللازمة لها فى زمن الحرب ، فيقف دولاب العمل وتتعطل وسائل النقل فيها . نضرب لذلك مثلا إيطاليا ، فهى تعتمد على الخارج فيما تحتاج إليه من الفحم والبترول . وكان فى وسع الدول التى كانت تمدها بتلك المواد أن تقطع عنها ما يلزمها منها إبان حربها مع الحبشة ، فتحول بينها وبين متابعة الحرب مع الحبشة . ولو فكرت عصبة الأمم أن تكون العقوبة التى فرضتها على إيطاليا إبان حربها مع الحبشة هى حرمانها من مواد الوقود بدلا من حرمانها من المواد الغذائية لكان ذلك أجدى ، لأن إيطاليا التى تغلبت على سد النقص فى المواد الغذائية لم تكن تستطيع التغلب على سد النقص فى القوى المحركة .

١ — الفحم :

أما عن الفحم فانا نجد أن أربعاً من الدول العظمى لديها ما يكفيها منه ، بل إنها تصدره بكميات كبيرة ، وهذه هى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وروسيا . ونجد أن دولتين أخريين تستخرجانه بكميات وافرة ، ولكن ما تستخرجانه منه لا يكفى حاجة أهلهما ، وهما اليابان وفرنسا . ونجد أن دولة واحدة لا تملك من الفحم شيئاً ، وهى إيطاليا .

ومناجم الفحم فى فرنسا وألمانيا تقع على مقربة من الحدود ، وهذا يعرضها لهجوم الأعداء فى زمن الحرب ، ولا يمكنها من أداء مهمتها فى أثناء الحرب ، إلا إذا كانت وسائل الدفاع التى تملكها الدول المالكة للمناجم قوية جداً ، أوكانت الحدود قوية التحصين .

٢ — البترول :

أما البترول فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية والروسيا لديهما كميات وافرة منه . أما بريطانيا فعلى الرغم من أنها تستمد قدراً كبيراً منه من بلاد الإمبراطورية فانها تضطر لشراء كميات كبيرة من البلاد الخارجية ، ويساعدها على ذلك أنها تتحكم فى البترول الذى تنتجه العراق ، وإيران ، وأمريكا الجنوبية ، عن طريق رءوس الأموال التى تستغلها فى إنتاج البترول هناك ، وقد كان لها قبل الحرب الأخيرة رأس مال فى رومانيا .

وليس لدى اليابان إلا كمية محدودة جداً من البترول ، وهى لهذا تعد بلاد الملايو بما فيها من بترول ضرورية لها .

وليس لدى فرنسا من البترول إلا كميات محدودة تستخرجها من الالزاس ، وكان لديها أيضاً ذلك الجزء اليسير من بترول العراق الذى يصل إلى سواحل البحر المتوسط عند طرابلس عن طريق أنابيب الموصل (حيث يستخرج) ولكن فرنسا ، وقد زال نفوذها فى الوقت الحالى فى سوريا ولبنان ، فقدت ذلك المورد .

ويبدو أن ألمانيا استطاعت أثناء الحرب الأخيرة أن تنتج مركبات البترول إنتاجاً صناعياً ، ولكن الكميات التى أنتجتها بهذه الطريقة كانت محدودة ، وليس لدى إيطاليا بترول إطلاقاً إلا الكميات القليلة التى كانت تخرجها لها ألبانيا .

والذى يلاحظ فى آبار البترول بصفة عامة أنها أكثر تعرضاً للغارات الحربية من مناجم الفحم ، وأنها أسهل منها تعرضاً للتلف والخسارة .

٣ — الكهرباء :

أما الكهرباء فهى كقوى محركة ذات أهمية عظمى فى البلاد التى حرمت من عناصر القوى المحركة الأخرى . ففى إيطاليا تجد أن الاهتمام بتوليد التيار الكهربائى من المساقط المائية التى تكثر على منحدرات جبال الألب جاء نتيجة لفقر إيطاليا فى الفحم والبترول . وتعد الولايات المتحدة أكبر دول العالم استغلالا لقوى المياه ويرجع ذلك لكثرة المساقط المائية ، وإلى زيادة الطلب على القوى المحركة فيها .

ونظراً إلى أن محطات توليد الكهرباء مركزة بصفة عامة فى مناطق محدودة فانها كآبار البترول تسهل مهاجمتها من الجو ، ويمكن إلحاق أضرار بليغة بها .

من هذه النظرة السريعة لتوزيع القوى المحركة نستطيع أن ندرك أن الولايات المتحدة تتمتع بمركز ممتاز ، لأن لديها مقادير وافرة من الفحم ومن زيت البترول ومن الكهرباء .

وأن اتحاد السوفييت يتمتع بموارد كافية من القوى المحركة ، وفى استطاعته أن يزيدها فى المستقبل إذا دعت الضرورة إلى ذلك .

وأن بريطانيا يتوفر عندها الفحم بحيث يجعلها تعتمد عليه اعتماداً كاملا فى تقدمها الصناعى . ولديها مقادير وافرة من البترول تنتجها لها بورما ، وترنداد ، وبعض البلاد الخاضعة للنفوذ البريطانى مثل العراق وإيران .

وأن ألمانيا لا يعوزها إلا البترول ، وقد استنبطت طريقة لإنتاجه صناعياً .

وأن فرنسا تستورد كل ما تستهلكه من البترول من الخارج .

وأن موقف اليابان يشبه إلى حد كبير موقف فرنسا .

وأن إيطاليا أتعس هذه الدول جميعاً من حيث إنتاج القوى المحركة فى داخل بلادها . وربما كان ذلك سبباً رئيسياً فى عجزها عن متابعة الحرب الأخيرة فى جانب ألمانيـا .

(ب) المعـــادن :

يعد الحديد أهم المعادن جميعاً لأنه مقوم رئيسى فى الصناعات الحديثة ، والدولة التى لا تملك مقادير وافرة منه لا يمكن أن تعد ذات قيمة كبيرة . والدول الرئيسية فى إنتاج الحديد هى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا ، وهى لكثرة ما تنتجه من الحديد تصدر مقادير كبيرة منه للعالم الخارجى ، إما على شكل آلات مصنوعة (كالولايات المتحدة الأمريكية) . أو على صورة حديد خام (كفرنسا وروسيا) ، أما بريطانيا وألمانيا فلا يكفى ما تنتجانه من حديد لتغذية مصانعهما ، فتستوردان من الخارج مقادير كبيرة منه ، ثم تصدرانه على شكل مصنوعات حديدية ، وتنتج إيطاليا بعضاً مما تحتاج إليه من الحديد ولكنها تستورد منه كميات كبيرة .

أما اليابان فانها تعتمد اعتماداً كبيراً على ما يأتيها من الخارج .

وأهم ما يلاحظ فى إنتاج الحديد أن بعض الدول الصغرى أصبح لها بفضل وجوده فيها أهمية كبيرة ، لأن مصانع الدول العظمى تستهلك كل ما تنتجه تلك الدول الصغيرة من خام الحديد . فالسويد ، وهى إحدى الدول الصغرى لها أهمية تجارية عظمى لأنها تغذى كلا من بريطانيا وألمانيا بالحديد ، وهما من أشهر البلاد فى صناعته ، لهذا تحرصان كل الحرص على بقاء العلاقات الودية قائمة بينهما وبين السويد لأن حديدها ضرورى لهما .

وعلى هذا النحو صارت لوكسمبرج دولة هامة بفضل حديدها الذى تصدره إلى بلچيكا .

وصارت أسبانيا دولة هامة أيضاً بفضل حديدها ، وهى على علاقة وثيقة مع بريطانيا ، لأن مصانعها فى حاجة ماسة إلى حديد أسبانيا .

وإذا ألقينا نظرة سريعة على مركز الدول العظمى من ناحية إنتاجها للمعادن ومن ناحية حاجتها إلى تلك المعادن نتبين ما يأتى :

أولا — أن الولايات المتحدة تستطيع أن تكفى نفسها بنفسها فى المعادن الأساسية ، وهى الحديد والزنك والرصاص والنحاس والكبريت والفوسفات .

ثانياً — أن بريطانيا ، فيما عدا خام الحديد ، لا تنتج شيئاً يذكر من المعادن ، وحتى الحديد نفسه فهو لا يكفى مصانعها ، وأن نقصاً كهذا يعتبر ضعفاً فى دولة كبيرة مثلها ، ولكنها على كل حال تعوض هذا النقص بما تستورده من الخارج ، ويساعدها فى ذلك أسطولها التجارى وبحريتها التى تحافظ على الخطوط التجارية بين بريطانيا وبين مصادر الثروة ، حينما يهدد الأعداء تلك الموارد أو يهددون خطوط اتصالها مع بريطانيا .

وبعض بلاد الإمبراطورية غنية بالمعادن ، وتستورد بريطانيا منها حاجتها ، فهى تستورد النحاس من روديسيا الشمالية ، وتستورد الفضة والرصاص من كندا وأستراليا . والذهب من الترنسفال وكندا ، والزنك والنيكل والبلاتين من كندا ، والفوسفات من جزر المحيط الهادى .

وتعد الإمبراطوية البريطانية كمجموعة أغنى من الولايات المتحدة الأمريكية فى إنتاج المعادن ، ولكن بينما تتركز مناجم الولايات المتحدة الأمريكية فى مناطق محدودة تنتشر مناجم الإمبراطورية البريطانية فى مساحات واسعة متفرقة ، وهذا يعرض معادن الإمبراطورية لخطر الهجوم عليها عندما تنقل عبر البحار من مناطق إنتاجها إلى حيث تستهلكها مصانع بريطانيا . وبناء على ذلك تتزعزع الصناعة البريطانية فى الحرب لأن العدو يخنقها بتهديده المستمر لطرق الملاحة البحرية . أما فى أيام السلم فانها تكون مع بلاد الإمبراطورية وحدة صناعية قلبها فى بريطانيا .

ثالثاً — أن فرنسا تنتج فى داخلها من المعادن اللازمة لها أكثر مما تنتج بريطانيا فى داخلها ، ولكن مستعمراتها أقل إنتاجاً من المستعمرات البريطانية .

رابعاً — أن ألمانيا تنتج البوتاس بكميات كبيرة جداً تزيد عن حاجتها فتصدر الكثير منها ، أما فى بقية المعادن فان إنتاج ألمانيا فى داخلها محدود جداً ، ولن يتحسن مركزها إذا ضمت لها مستعمراتها التى سلخت منها فى الحرب الماضية ، لأنها هى الأخرى غير غنية فى المعادن .

ويبدو أن عدم كفاية ألمانيا لسد مطالبها كانت عاملا من العوامل التى جعلتها تحتفظ بقوة حربية كبيرة ، وذلك لكى ترهب العالم . وقد استطاعت بفضل هذه القوة أن تضم إليها منطقة السوديت ، وأن تزيد إنتاجها فى الفحم بما ضم إليها من مناجم تلك الجهات ، واستطاعت أن تضم النمسا وتشيكوسلوفاكيا ، والأخيرة غنية فى ثروتها المعدنية .

خامساً — تبدو إيطاليا أحسن حظاً من ألمانيا لأنها تنتج البوكسيت والكبريت والزئبق بمقادير كبيرة وتصدرها للخارج ، وأنها تنتج الحديد والرصاص ، ولكن بمقادير تكاد تسد حاجة مصانعها .

سادساً — أن اليابان تكفى نفسها فى الكبريت والميكا والتنجستن ، وأنها تنتج من الحديد والنحاس مقادير لا بأس بها ، وقد كانت تريد استغلال مناجم الفحم الواسعة فى الصين لولا انهزامها فى الحرب الأخيرة .

سابعاً — أن إنتاج روسيا من المعادن إنتاج ضخم ، إلا أن حاجتها منها آخذة فى الازدياد ، ويبدو أن ما تملكه روسيا من خام الحديد قليل ، وأن ما تنتجه من النحاس والرصاص والزنك والكبريت والفوسفات لا يمكن زيادته فى المستقبل زيادة تذكر ، ولكن الروس مصممون على النهوض بالصناعة فى بلادهم وذلك على الرغم من المصاعب التى تعترض طريقهم .

(ج) المواد الأولية :

١ — المطاط :

يعتبر المطاط أهم المواد الأولية اللازمة للصناعة الحديثة ، وتعتبر آسيا أكبر موطن لإنتاجه ، وهو ينمو بوفرة فى جنوبها وجنوبها الشرقى ، وما ينتج من

المطاط فى بقية جهات العالم مثل البرازيل وليبريا يعد قدراً ضئيلا لا قيمة له ، وتشرف بريطانيا على نصف إنتاج المطاط فى العالم لأنه ينمو فى بلاد الإمبراطورية ، وهى تتحكم برؤوس الأموال التى تستغلها فى الخارج فى جزء من النصف الثانى ، ولا ينافس بريطانيا فى ذلك الإنتاج إلا إندونيسيا « جزر الهند الشرقية » ، فهى وحدها تنتج ٣١ ٪ من الإنتاج العالمى .

وكانت فرنسا حتى وقت قريب من البلاد التى تكفى نفسها بنفسها من المطاط ، وكانت تحصل على حاجتها منه من الهند الصينية .

وتعد الولايات المتحدة أكثر بلاد العالم استهلاكاً للمطاط ولكنها مع ذلك لا تتحكم إلا فى قليل من إنتاجه .

أما ألمانيا فقد استطاعت أن تحصل على المطاط بطريقة صناعية ، وينتظر أن تستغنى به فى المستقبل عن المطاط الطبيعى .

أما بقية الدول العظمى فهى قليلة الأهمية فى هذه الناحية .

٢ — الأخشاب :

لا يوجد بين الدول العظمى دولة واحدة تستطيع منافسة روسيا فى إنتاج الخشب أو فيما لديها منه ، وليس بين دول العالم من يفوقها فى تصدير الخشب للعالم ، وتعد الولايات المتحدة من الدول الرئيسية التى تنتج الخشب بكميات وافرة والتى تصدر منه مقادير كبيرة للعالم الخارجى ، ولكنها مع ذلك لا تبلغ مرتبة روسيا .

أما اليابان فلديها مساحات واسعة من الغابات ، ولكن الأخشاب التى تأخذها منها ليست من الأنواع اللينة التى تتطلبها الصناعة بكثرة ، فتستورد كميات كبيرة من تلك الأخشاب من الخارج .

أما بريطانيا وإيطاليا فان مواردهما محدودة ، وهما من أجل ذلك تعتمدان على الاستيراد الخارجى .

أما ألمانيا وفرنسا ، فهما على الرغم من اهتمامهما بزراعة الغابات لا تنتجان إلا القليل من الخشب ، وهما لذلك تعتمدان على الاستيراد من الخارج .

وتوجد مجموعة من البلاد الصغيرة تتمتع بأهمية كبيرة فى إنتاج الخشب مثل السويد والنرويج وفنلنده ، وهذه جميعاً تصدر الخشب للبلاد الخارجية بمقادير لا بأس بها .

٣ — الألياف :

هناك أنواع عديدة من الألياف كالكتان والقنب والتيل والجوت والقطن والصوف والحرير ، ومنها ما هو نباتى كالقطن ، ومنها ما هو حيوانى كالصوف .

وينتظر أن تكون لتلك الأنواع أهمية كبيرة فى التجارة العالمية ، وربما كان القطن والحرير أهمها جميعاً .

أما القطن فله أهمية دولية ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على إنتاجه وعلى تجارته ، وقد ظلت فى الفترة التى تمتد بين سنتى ١٩٢٥ و ١٩٢٩ تنتج أكثر من نصف المحصول ، أما الآن فان إنتاجها لا يزيد على ٣٩ ٪ منه .

وروسيا هى ثانية الدول العظمى التى تنتج القطن فى داخل بلادها ، ولكنها لا تسد حاجة المصانع الروسية . أما الإمبراطورية البريطانية كوحدة سياسية فان إنتاجها للقطن يعد فى المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا . أما بقية الدول العظمى فلا تنتج القطن .

وهناك من بين الدول الأخرى مجموعة اكتسبت أهمية خاصة بفضل قطنها ، ومنها الصين ومصر ، وقد حافظت مصر على سمعتها كمركز لإنتاج الأقطان ذات التيلة الطويلة . ومنها البرازيل ، وقد خطت خطوات سريعة فى إنتاج القطن .

أما الحرير فان أهمية إنتاجه من الناحية السياسية تنحصر فى أن اليابان تنتج وحدها ما يقرب من $\frac{٣}{٤}$ الإنتاج العالمى ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وهى أكبر مستهلك للحرير تشترى كل حاجتها من اليابان . ولو أن الولايات المتحدة

نفذت الاقتراح الذى قدم لها عند قيام اليابان بحركتها العدائية ضد الصين قبيل قيام الحرب الأوروبية الثانية وقاطعت الحرير اليابانى ، لأضر ذلك كثيراً بالاقتصاد اليابانى وأثر على مقدرة اليابان على متابعة الحرب .

والواقع أن اعتماد اليابان فى اقتصادها على تصدير الحرير يعد من أكبر نقط الضعف فى مركزها السياسى والاقتصادى .

وتعد إيطاليا الدولة الأوروبية الوحيدة التى تنتج الحرير بكمية وافرة ، فاصبح بالنسبة لها سلعة للتصدير ، ولكن الحرير الطبيعى بدأ يفقد قيمته ، وأخذ الحرير الصناعى يحل محله بالتدريج .

وتعد اليابان بوجه عام أكثر بلاد العالم إنتاجاً للحرير الصناعى ، وهى تصدره بكميات كبيرة ، وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية فى المرتبة الثانية بعد اليابان ، ولكنها تستهلك ما تنتجه داخل أراضيها .

أما عن الصوف فنلاحظ أنه يستخدم فى أوروبا أكثر مما يستعمل فى الولايات المتحدة ، وهو من هذه الناحية على نقيض الحرير الذى يستخدم فى أمريكا أكثر مما يستخدم فى أوروبا .

وإنتاج الدول العظمى من الصوف إنتاج قليل للغاية ، ولا يستثنى من ذلك إلا بريطانيا ، فانها نظراً لما تنتجه بلاد الإمبراطورية ، وبصفة خاصة أستراليا ونيوزيلند واتحاد جنوب أفريقية ، تعد من أشهر بلاد العالم إنتاجاً للصوف وصناعة للمنسوجات الصوفية .

وإذا ألقينا نظرة عامة على الدول العظمى من حيث إنتاجها للمواد الأولية بما فى ذلك المطاط والأخشاب والقطن والحرير نتبين ما يأتى :

أولا — أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها كثير من القطن والأخشاب وقليل من الصوف والمطاط .

ثانياً — أن بريطانيا لا تنتج من الصوف إلا مقادير محدودة ، ولكن بلاد الإمبراطورية تزيد فى ذلك الإنتاج كثيراً ، ثم إن الإمبراطورية تنتج كميات

كبيرة من القطن والمطاط ، وأن فى كندا ونيوفوندلاند مساحات واسعة من الغابات التى تنتج الأخشاب .

ثالثاً — أن فرنسا لا تنتج القطن ، ولكنها تنتج الأخشاب والصوف ، وإنما بمقادير محدودة للغاية .

رابعاً — أن ألمانيا وإيطاليا واليابان تعوزها تلك المواد جميعاً ، فهى لا تنتج المطاط ولا القطن ولا الصوف ، وتتطلع اليابان إلى الصين لتحصل منها على القطن ، وإلى الملايو لتحصل منها على المطاط ، وتتطلع إيطاليا إلى مستعمراتها (السابقة) فى شرق أفريقية لتحصل منها على كثير مما تحتاجه من تلك المواد . أما ألمانيا فقد اتجهت إلى الصناعة الكيميائية لتستعين بها على خلق مواد صناعية تغنيها عن تلك المواد جميعاً .

خامساً — أن روسيا تكاد تكفى نفسها بنفسها من القطن وأن لديها فائضاً من الأخشاب ، وأنها تستطيع زيادة إنتاجها من الصوف . أما المطاط فانه لا ينتج فى أراضيها .

(د) المواد الغذائية :

وهى أهم العناصر الاقتصادية جميعاً ، وقد صارت لها قيمة سياسية عظيمة بعد ظهور حركة الانقلاب الصناعى ، وتحول كثير من جهات العالم من الإنتاج الزراعى إلى الإنتاج الصناعى ، وحاجة هذه الجهات إلى المواد الغذائية الضرورية للأيدى العاملة التى تستخدم بها .

وقد كان عجز كثير من الدول عن توفير المواد الغذائية الضرورية للشعوب والجماعات التى تعيش داخل أراضيها سبباً فى إثارة القلاقل والاضطرابات الكثيرة التى عرفها التاريخ فى عصوره المختلفة ، وبصفة خاصة فى البلاد الآسيوية كالهند والصين وتركستان ، كما كانت سبباً فى خروج الجموع البشرية من قلب القارة الآسيوية على شكل موجات متدفقة ، واتجاهها شرقاً نحو بلاد الصين وغرباً نحو أوروبا لكى تجد حاجتها من الغذاء .

وتقسم المواد الغذائية الرئيسية التى يتألف منها طعام الإنسان إلى المجموعات التاليـة :

١ — مجموعة الحبوب وتشمل القمح والذرة والشعير والأرز .

٢ — مجموعة النباتات الزيتية كالزيتون وفول الصويا والسمسم .

٣ — مجموعة الفواكه ، وتشمل الموالح والموز والتفاح والكمثرى .

٤ — مجموعة الألبان .

٥ — مجموعة اللحوم ، وتشمل الحيوانات والطيور والأسماك .

٦ — مجموعة المواد السكرية كالقصب والبنجر .

٧ — مجموعة المواد الكمالية كالتوابل والبن والشاى .

وتنقسم الدول من حيث إنتاجها لتلك المواد إلى الفئات التالية :

١ — دول تكفى نفسها بنفسها ، وليس لهذه أى نصيب يذكر فى التجارة الدولية

٢ — دول يفيض فيها الإنتاج عن حاجة سكانها .

٣ — دول يعجز إنتاجها عن أن يفى بحاجة السكان فيها .

وهذه وتلك هى التى تتحكم فى التجارة الدولية فى المواد الغذائية ، وهى التى تتأثر دون غيرها إذا اضطرب السلام العالمى وتعرضت دول العالم لخطر الحروب أو لما يعرف بالحصار الاقتصادى .

وقد يكون من العسير أن نحصر فى شىء من الدقة جميع الدول التى تنتمى إلى كل من هذه الفئات الثلاث ، وذلك لأن الإنتاج يختلف من عام إلى عام ومن مكان إلى آخر ، واختلافه على هذا النحو قد ينقل الدولة فى عام ما من جانب الدول المصدرة إلى جانب الدول المستوردة ، ثم يعود فى العام التالى وينقلها إلى الجانب الذى كانت فيه من قبل .

ومن أجل هذا سنكتفى بالإشارة إلى الدول التى يفيض إنتاجها فعلا عن حاجة سكانها ، وهذه هى الدول الحديثة التى لم تزدحم بعد بالسكان والتى يعتمد

الإنتاج الزراعى فيها على الآلات الميكانيكية ، ومن أمثلتها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والأرجنتين وأستراليا ونيوزيلند وسيبريا . كما نكتفى بالإشارة إلى الدول التى يعجز إنتاجها فعلا عن سد مطالب السكان مما يضطرها للاستيراد من الخارج ، وهذه هى الدول التى هجر فريق كبير من سكانها حرفة الزراعة واشتغلوا فى المناجم أو المؤسسات الصناعية والتجارية ، ومن أمثلتها بريطانيا وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وإيطاليا .

أما عن مركز الدول العظمى من إنتاج المواد الغذائية فيمكن إجماله فيما يلى :

أولا — تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واليابان من الدول التى تكفى نفسها بنفسها من المواد الغذائية ، وقد يتوفر لديها ما يزيد عن حاجتها منها فتصدره للخارج وتساهم بذلك فى التجارة الدولية .

ثانياً — تعد فرنسا وإيطاليا وألمانيا من الدول التى تعجز عن أن تكفى حاجة سكانها من المواد الغذائية ، وتعمل فرنسا على تعويض هذا النقص بما تستورده من شمال أفريقية . أما إيطاليا وألمانيا فتعتمدان على الاستيراد من الخارج .

ثالثاً — تعد بريطانيا من أكثر بلاد العالم اعتماداً على الخارج فيما تستهلكه من مواد غذائية وتمدها بلاد الإمبراطورية المختلفة بحاجتها من هذه المواد .

(هـ) الصناعة :

هى أهم ظاهرة تتميز بها حضارة العصر الحديث ، والمناطق التى تشتهر بالصناعة الآن تقع فى نصف الكرة الشمالى ، حيث يزداد الطلب على الآلات المصنوعة ، أما الجهات التى أستغلت حديثاً فى الجنوب فتعد مكملة لزميلتها فى الشمال لأنها تمدها بالمواد الأولية اللازمة للصناعة .

وأهم المناطق الصناعية المنطقة الوسطى من شرق الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم بلاد غرب أوروبا ووسطها ، ثم الجزر اليابانية . وهناك عدا ذلك مناطق أخرى أصغر من السابقة ، ولكنها ذات أهمية كبرى فى الإنتاج الصناعى ، وتقع ثلاث منها فى روسيا واثنتان فى الهند وواحدة فى الصين .

وما دمنا قد درسنا مركز الدول العظمى من حيث توفر العناصر الأساسية اللازمة للصناعة ، فسنشير لموقع المناطق الصناعية فى كل دولة وعلاقة ذلك الموقع بالظروف الحربية التى تؤثر فى السلام العالمى .

أما عن المناطق الصناعية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فهى فى مركز آمن نسبياً لأنها تقع فى مراكز نائية عن الأعداء ، ثم إنها لا تتركز جميعاً فى المنطقة الساحلية ، وبذا لا تصل إليها الأيدى بسهولة .

أما عن اليابان فانها بعد أن خرجت من الصين أصبحت مناطقها الصناعية معرضة من كل جانب وليس فى مقدورها أن تحتفظ بصناعاتها قائمة إلا إذا احتفظت بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق ومع الاتحاد السوفييتى والصين فى الغرب .

أما روسيا فمطمئنة لموقع المناطق الصناعية فيها خصوصاً بعد نقلها إلى ما وراء جبال أورال ، لأنها أصبحت فى مراكز أبعد من أن يهددها أى غزو أجنبى .

أما عن ألمانيا وفرنسا وبريطانيا فان مناطقها جميعاً يمكن تهديدها بقاذفات القنابل ، ونظراً لأن الخطر الذى تتعرض له كل من انجلترا وفرنسا يأتى فى الغالب من جانب ألمانيا ، فانه لا يخشى الآن من مهاجمة ألمانيا ، لأن الحلفاء يسيطرون على إنتاجها سيطرة تامة . أما إذا كانت روسيا هى الدولة المعادية فان الخطر يكون عظيما خصوصاً بعدما تقدم الطيران الحربى هذا التقدم الهائل الذى يتردد صداه فى كل يوم .

هذه النظرة العامة للأحوال الاقتصادية للدول تؤكد أن الولايات المتحدة تحتل مركزاً ممتازاً على الرغم من أنها محتاجة لبعض المعادن ، ومن أن المطاط والحرير غير متوفرين لديها ، وقد احتلت الولايات المتحدة مركزها هذا بفضل الوفرة التى تنتج بها القطن والمعادن والمواد الغذائية ، وهى تعد أقوى دول العالم جميعاً من الناحية الاقتصادية .

أما بريطانيا فتعتمد اعتماداً كبيراً على بلاد الإمبراطورية ، وهى معها تحتل مركزاً عالياً بين الأمم ، ولكنها بدونها تصبح دولة قليلة الإنتاج إلا فى الفحم ،

وهى بسبب انفصالها عن القارة بالنطاق المائى الذى يمتد حولها وبسبب قربها من القارة بحيث ترى نفسها عرضة للهجوم تضطر للاحتفاظ ببحرية قوية لكى تحميها وتحمى تجارتها فى السلم وفى الحرب ، والواقع أن القوة البحرية من ألزم الضروريات بالنسبة لها ، لأنها لو قطعت عنها طرق المواصلات فان مصانعها تتوقف فوراً ويموت شعبها جوعاً .

أما فرنسا فهى بضم شمال أفريقية إليها تعد دولة غنية بعض الشىء ، ولكن مركزها الاقتصادى لا يؤهلها إلا لتكون دولة من الدرجة الثانية ، فهى بالرغم من أهميتها السياسية ليست فى مرتبة الدول الأولى .

أما إيطاليا فستبقى دائماً دولة فى المرتبة الثانية من الناحية الاقتصادية ولا يرجى لها أى تقدم كبير فى الميدان الاقتصادى .

أما ألمانيا فعلى الرغم من فقرها فى البترول والمطاط والمعادن والمواد الغذائية فانها بذلت جهوداً عظيمة لكى تصل إلى مرتبة الدول العظمى فى الإنتاج ، وكادت تبلغ تلك المرتبة لولا قيام الحرب الأوروبية الأخيرة التى قضت على المشاريع الاقتصادية الألمانية ، ولكنها بدأت من جديد تستعيد تلك المكانه ، وهى الآن من أكثر جهات العالم انتعاشاً .

أما اليابان فهى فقيرة فى القطن والمطاط والمعادن ، وكانت سياستها ترمى إلى الانتفاع بانتاج الصين ومنشوكو ، فاتجهت إليها وأخضعتها لنفوذها السياسى والحربى ، ولكن انهزامها فى الحرب الأوروبية الأخيرة حرمها من الانتفاع بتلك الجهات ، وستظل أحوالها الاقتصادية كما كانت .

أما روسيا فهى أسعد حالا من غيرها لتوفر المواد الأولية لديها ، لكن ينقصها المطاط وبعض المعادن اللازمة للصناعة ، وإن كان ذلك النقص لا يؤثر تأثيراً محسوساً فى الإنتاج الصناعى . أما المواد الغذائية فى روسيا فمتوفرة أيضاً ولا ينتظر فى المستقبل أن يقف الإنتاج الغذائى عائقاً اقتصادياً أمام روسيا ، وقد تعوز روسيا بعض المواد الأولية اللازمة للصناعة ، لأن التقدم السريع الذى تسير به الصناعة الروسية سيستنفد كل ما تنتجه روسيا وستضطر إلى الاستيراد من الخارج لتسد حاجة مصانعها .

(و) رؤوس الأموال المستغلة فى البلاد الأجنبية :

هناك اعتقاد شائع بأن الاضطرابات السياسية فى جهات العالم تحدث نتيجة لتشعب المصالح المالية الخاصة بالدول الأجنبية وتصادم هذه المصالح فى جهات العالم المختلفة ، وهو وإن كان اعتقاداً مبالغاً فيه إلا أن له ظلا من الحقيقة ، فكثيراً ما استخدمت رؤوس الأموال الأجنبية كوسيلة لبسط النفوذ السياسى لبعض الدول على جهات شتى من العالم ، وتحويلها تلك الجهات إلى مستعمرات استغلالية تخدم الاقتصاد الخاص بالبلاد صاحبة رأس المال .

والدول الصغيرة تفقد كثيراً من مركزها السياسى عندما تعتمد فى كيانها الاقتصادى على رؤوس الأموال الأجنبية ، ومآلها فى النهاية هو الخضوع للدول التى تستغل أموالها فيها ، ومن أمثلة ذلك بلاد تونس ، فهذه لم تخضع للنفوذ الفرنسى فى سنة ١٨٨٠ إلا بعد أن عمدت فرنسا إلى استغلال رؤوس الأموال فيها ، ولم يكن إخضاعها لفرنسا فى ذلك الوقت مهمة صعبة ، لأن نفوذ فرنسا كان قد تسرب إليها مع رؤوس الأموال ، حتى إذا جاءت سنة ١٨٨٠ كانت الأمور فى تونس ممهدة تماماً لدخول فرنسا .

وعندما تتصادم المصالح الاقتصادية للدول الأجنبية فى جهة ما ينتهى الأمر بخضوعها للدولة الأقوى ، أو الدولة ذات النفوذ الأعظم ، نذكر على سبيل المثال أن المصالح الفرنسية والألمانية عندما تصادمت فى المغرب (مراكش) فى سنة ١٩١١ خضعت المغرب للنفوذ الفرنسى لأنه كان النفوذ الأقوى فيها .

وأكثر المستعمرات التى تملكها الدول الأجنبية الآن خضعت لها عن طريق رؤوس الأموال التى جىء بها إلى تلك الجهات ، فجزر الهند الشرقية « أندونيسيا » لم تخضع لهولندا إلا بعد أن سيطرت رؤوس الأموال التى استغلتها شركة الهند الشرقية الهولندية فيها زهاء قرنين .

وبلاد الهند لم تخضع لبريطانيا إلا بعد أن استغلت فيها شركة الهند التجارية أموالا بريطانية . وشمال بورنيو لم يخضع لبريطانيا إلا بعد أن سيطرت عليه شركة شمال بورنيو التجارية مدة من الزمن .

والجزء الشمالى من روديسيا لم يخضع لبريطانيا فى سنة ١٩٢٤ إلا بعد أن مهدت له شركة جنوب أفريقية التجارية .

أهم الدول التى تستغل أموالها فى الخارج :

تعد بريطانيا والولايات المتحدة أكبر دول العالم استغلالا لرؤوس الأموال فى البلاد الخارجية ، فيقدر ما يستغلانه بحوالى ٧٠ ٪ من رؤوس الأموال الأجنبية المستغلة فى العالم كله ، أما الثلاثون فى المائة الأخرى فتستغلها فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا واليابان والسويد مجتمعة .

والبلاد التى يكثر استغلال رؤوس الأموال الأجنبية فيها هى بلاد الإمبراطورية البريطانية ودول أمريكا اللاتينية وبلاد الشرقين الأقصى والأوسط وكثير من دول أوروبا .

وفيما يتعلق بتوزيع رؤوس الأموال الأجنبية المستغلة فى بلاد العالم الخارجى ، نجد أن الولايات المتحدة تركز أموالها فى البلاد الأمريكية ثم فى بعض البلاد الأوروبية . أما ما تستغله فى بلاد الشرق الأقصى والصين فقليل جداً ، ولا تكاد تستغل شيئاً مطلقاً فى أفريقية ، ويقدر ما تستغله فى كندا بنحو ربع رؤوس الأموال التى تستغلها فى الخارج ، ولم يحدث فى يوم ما أن ثارت مشاكل سياسية نتيجة لاستغلال تلك الأموال هناك . أما ما تستغله فى أمريكا اللاتينية من رؤس الأموال فقد خلق نوعاً من الشعور بأن العلاقات السياسية بين الولايات الأمريكية والجمهوريات اللاتينية علاقات تمليها المصالح المالية ، وقيام شعور من هذا النوع فى الوقت الحالى ينبىء بحدوث قلاقل فى المستقبل ويؤدى إلى منازعات سياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الجمهوريات المختلفة فى أمريكا اللاتينية ، وعلى الرغم من أن اتحاد جمهوريات أمريكا اللاتينية يعد سلاحاً قوياً تستطيع أية جمهورية من تلك الجمهوريات أن تشهره ضد كل تدخل سياسى تريد الولايات المتحدة أن تفرضه عليها ، فإن نزاعاً ما سيقوم حتما بين تلك الدول وبين الولايات المتحدة بسبب هذه الأموال الأجنبية المستغلة فيها .

وهناك ظاهرة جديدة بدت أخيراً فى استغلال الولايات المتحدة لأموالها فى العالم الخارجى ، وهذه تتمثل فى مشروع مارشال الذى يقوم على تقديم مساعدات مالية لدول غرب أوروبا ، ومشروع النقطة الرابعة الذى يتمثل فى تقديم مساعدات مالية للبلاد التى تشعر بالحاجة إلى تنمية مواردها الاقتصادية ورفع مستوى الحياة بها وهى مشروعات تبدو فى ظاهرها أنها مساعدة مالية ولكنها فى الواقع استغلال لأموال الولايات المتحدة الأمريكية فى العالم الخارجى لكى تخضع به الاقتصاد فى تلك البلاد لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ، وتوثق الصلة الاقتصادية بينها وبين الولايات المتحدة .

أما بريطانيا ، فنجد أن توزيع أموالها فى الخارج يختلف عن توزيع الأموال الأمريكية ، فأموالها جميعاً مركزة فى بلاد الإمبراطورية ، وهى فى البلاد الأوروبية أقل كثيراً من أموال الدول الأخرى ، وعلى الرغم من أن توزيعها فى الوقت الحالى لم يؤثر على السياسة العالمية . فما لا شك فيه أنه سيكون عاملا رئيسياً من العوامل التى ستؤدى إلى اضطرابات دائمة فى بلاد الإمبراطورية البريطانية بعد أن تيقظ الوعى القومى فى كثير من جهاتها ، وسيكون الاستغلال الاقتصادى فى كل ركن من أركان الإمبراطورية ، والشرارة الأولى التى توذيه بانطلاق حركات التحرير فى مختلف بلاد الإمبراطورية وتأميم المؤسسات الاقتصادية التى تعمل بها .

أما فرنسا وهولندا وبلچيكا فتستغل أموالها فى البلاد التى تخضع لنفوذها السياسى ولكن ذلك سيؤدى حتما إلى قيام احتكاك بينها وبين تلك البلاد يؤدى فى النهاية إلى تحرير تلك البلاد ورفع السيطرة الأجنبية عنها .

ونجد أن سويسرا تستغل بعض ما لديها من أموال فى البلاد الأوروبية ولكنه لقلته لا يخشى منه على السلم العالمى .

أما اليابان ، فقد استغلت بعض أموالها فى الصين ، وكانت بهذا الاستغلال عرضة للاحتكاك الدائم مع بريطانيا صاحبة القدر الأكبر من رؤوس الأموال الأجنبية المستغلة هناك ، وكان انضمام اليابان للمحور ضد بريطانيا متأثراً لحد كبير بالعامل الاقتصادى وباحتكاك المصالح اليابانية والبريطانية فى تلك البلاد .

(ز) التجارة :

يهمنا فى دراسة الجغرافية السياسية أن نعرف إذا كانت التجارة تستطيع أن تؤثر على الحالة السياسية للدولة ، أو على العلاقات التى تربط الدول بعضها ببعض والواقع أن التجارة تؤثر فى الحالة السياسية للدولة وفى العلاقات التى تربطها بغيرها على حد سواء ، ودليلنا على ذلك أن العلاقات بين ايرلند وبريطانيا علاقات تعتمد أكثر ما تعتمد على التبادل التجارى بين الاثنتين ، ولما كانت كل الصادرات من ايرلند تذهب إلى بريطانيا لاستهلاكها ، فان بريطانيا تستطيع بناء على ذلك أن تملى على رجال السياسة فى ايرلند كل ما تريده دون أن يجد هؤلاء الساسة بدأ من الإذعان لمشيئتها حفظاً لاقتصادياتهم من أن تضطرب ولتجارتهم من أن تبور .

وإذن فالعلاقة بين الدولتين تتأثر بسبب العامل التجارى وتتأثر بذلك سياسة ايرلند نفسها .

والدول من الناحية التجارية تنقسم إلى قسمين :

قسم يستغنى بقدر الإمكان عن الاتجار مع الخارج ، وهذا يكفى نفسه بنفسه .

وقسم يعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة التى تأتيه من الخارج ، وهذا يقل الإنتاج فى داخله بحيث لا يكفى مطالب سكانه .

أما النوع الأول وهو الذى لا يتاجر كثيراً مع العالم الخارجى ، فهو النوع الذى يكفى نفسه بنفسه من الضروريات مثل فرنسا ، أو النوع الذى يحاول الاستغناء عن الخارج لينمى موارده الداخلية ويشجع إنتاجه المحلى ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، وأهمها البلاد التى أحست بكيانها السياسى وانتابها الشعور الوطنى ، والحياة فى أغلب هذه الدول فى مستوى منخفض ، ولا يصح أن تؤخذ صفة الاكتفاء الذاتى دليلا على قوة الدولة أو ضعفها ، ولكنها دليل على أن الدولة تستطيع الحياة إذا انقطعت صلتها بالخارج ، وهذا يدل على استمرار حيويتها دائماً .

أما النوع الثانى ، وهو الدول التى تعظم تجارتها مع الخارج فنجد أنها قد تكون من النوع الذى يفيض إنتاجه على حاجة أهله ، فيضطر إلى توزيع هذا

الفائض فى الخارج ، ويكون ذلك مصدر ثروة له ، ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا .

وقد تكون من الدول التى تعتمد على غيرها فى مواردها الأولية والصناعية مثل بريطانيا واليابان ، ويعتبر اعتماد الدولة على غيرها فى كل ما يلزمها علامة من علامات الضعف فى تكوينها الاقتصادى ، خصوصاً إذا لم يكن لديها إنتاج يعادل ما تطلبه من الخارج ، وإذا لم يكن لدى الدولة إنتاج داخلى يعادل ما تستورده من الخارج ، فان ذلك يهددها تهديداً مباشراً فى زمن الحرب . وكلنا يعلم سياسة كل من هتلر ونابليون فى حربه مع بريطانيا ، وهى سياسة كانت تهدف إلى خنق بريطانيا اقتصادياً ، ومحاولة حرمانها من الضروريات التى تأتيها من الخارج ، ولو أفلح أحدهما فى سياسته لماتت بريطانيا ، ولكن بريطانيا فطنت للخطر المحدق بها ، فاحتفظت ببحرية قوية لمراقبة السواحل ، ولحراسة الشرايين التى تربط بريطانيا ببقية بلاد الإمبراطورية ، وتغذى بريطانيا بالحياة المادية . . . وبهذه الوسيلة وحدها استطاعت بريطانيا أن تنقذ نفسها .

ثالثاً : العنـــاصر البشرية

لا تقل العناصر البشرية فى أهميتها عن العناصر الطبيعية أو العناصر الاقتصادية بل ربما كانت أهم العناصر جميعاً ، لأن أغلب المشاكل السياسية والاقتصادية التى تعانيها دول العالم الآن ترجع فى أساسها إلى عوامل بشرية .

والعناصر البشرية التى تؤثر فى تقدير القيمة السياسية للدولة تشتمل على ما يأتى :

١ — الشعوب التى تدخل فى بناء الأمة .

٢ — التكوين الجنسى لتلك الشعوب .

٣ — اللغة التى يتخاطبون بها .

٤ — الدين الذى يعتنقونه .

الشعوب التى تدخل فى بناء الأمة :

يعد بناء الأمة عاملا مهماً لتقدير أهمية الدولة سياسياً ، فاذا كانت الأمة مؤلفة من شعب واحد كانت أقرب للاندماج والانسجام من التى تتألف من عدد من الشعوب . وتعد اللغة والدين والتقاليد عوامل أساسية فى التميز بين الشعوب بعضها وبعض ، فشعوب الجزيرة العربية تتكلم العربية وتدين بالإسلام وترتبط بوطنها بروابط تاريخية ، لهذا كانت الصلة قوية بينها . والشعب الفرنسى يتكلم الفرنسية ويدين بالمسيحية وله من تقاليده وعاداته ما يؤلف بينه ويكون منه وحدة بشرية . وقد تكون التقاليد أقوى من اللغة والدين فى تقوية الصلة بين الشعوب . فالشعب السويسرى مثلا يتكلم لغات ثلاث هى : « الألمانية — الفرنسية — الإيطالية » ثم إنه يدين بمذاهب تختلف من جهة إلى أخرى ، ومع ذلك فقد ألفت التقاليد التاريخية بين عناصره وجعلته يتجه نحو سياسة موحدة ، وهذه الوحدة لم تولد فيه ، ولكنه هو الذى عمل على خلقها بعد أن شتى سنين كثيرة . وقد تعرضت سويسرا كثيراً لضغط الحوادث التاريخية ، ولكنها صمدت أمامها ، وقد أكسبها ذلك مناعة ، وجعل وحدتها قوية ، وليس أدل على ذلك من أنه فى أثناء الحرب الماضية كان ألمان سويسرا يعطفون على الألمان وفرنسيوها يعطفون على الفرنسيين ، وإيطاليوها يعطفون على الإيطاليين ، ومع ذلك فان الوحدة السويسرية لم تتفكك لأن المصالح المشتركة والتقاليد التاريخية القديمة التى تربط العناصر السويسرية بعضها ببعض كانت أقوى من النزعة الجنسية أو اللغوية أو الدينية .

والأمة والشعب شيئان مختلفان :

فالشعب هو المجموعة البشرية التى تأتلف مع بعضها ، لأن أفراده يتكلمون لغة واحدة ويدينون بدين واحد ويشعرون شعوراً مشتركاً .

أما الأمة فتتألف من المجموعات البشرية التى تعيش داخل الحدود السياسية للدولة .

نضرب لذلك مثلا أن الأمة الألمانية تعيش داخل الحدود السياسية لألمانيا ، أما الشعب الألمانى فانه يعيش داخل حدود ألمانيا كما يعيش خارجها فى النمسا

وتشيكوسلوفاكيا .وجهات أخرى عديدة فى شرق أوروبا ، فالشعب الألمانى أوسع من الأمة الألمانية ، وليس من شك فى أن الساسة إذا أفلحوا فى جعل الحدد السياسية بين الأمم تتفق مع حدود الشعوب ، فان خريطة العالم تكون مثالية ، ولكن كيف يتم ذلك وليس للشعوب حدود ثابتة تقف عندها . وقد كان من مبادىء ولسن الأمريكى فى أعقاب الحرب الأوروبية الأولى أن تترك الحرية للشعوب المختلفة لكى تقرر مصيرها بنفسها ، وبذا تكون الحدود السياسية متفقة مع الحدود التى تفصل الشعوب بعضها عن بعض ، ولكن ذلك لم يتحقق .

وبناء الشعوب التى تتألف منها الأمم أمر ينبغى الاهتمام به والعناية بتحديد ما بين هذه الشعوب من انسجام أو تنافر ، لأن ذلك يؤثر فى كيان الأمة ، وقد يؤثر فى علاقات الدول بعضها مع بعض ، لهذا ينبغى أن نوجه اهتماماً إلى الأمور الآتيــة :

أولا — معرفة الشعب الرئيسى الذى تتكون منه الأمة ومعرفة الشعوب الأخرى التى تعيش معه داخل الحدود السياسية للدولة .

ثانياً — تحديد مركز الأقليات فى الأمة بحيث نفرق بين الأقليات التى تعد نفسها جزءاً من الأمة ، وبذا تعمل على الاندماج فى الشعب الرئيسى لصالح المجموعة ، وبين الأقليات المتنافرة التى لا تريد الالتئام مع بقية أفراد الأمة ، وبذا تبقى كوحدة مستقلة فى داخل الدولة ، أو شوكة فى جسمها يؤدى إلى تفكك الأمة وانحلال الدولة فى أى وقت من الأوقات .

الشعوب الأساسية فى بناء الأمم :

الشعب الأساسى فى بناء الأمة هو الشعب القوى الذى تبنى الأمة حولها ويشتق اسم الأمة فى العادة من اسمه ، فالشعب الفرنسى والإيطالى والألمانى هو النواة التى قامت حولها كل من الأمة الإيطالية أو الفرنسية أو الألمانية ، والشعوب الأساسية التى بنيت دول العالم حولها إما بسيطة أو مركبة وأغلبها ينتمى إلى النوع البسيط .

وأهم ما يلاحظ فى تلك الشعوب أنها خليط من شعوب مختلفة ، ولكن عملية الاختلاط بينها حدثت منذ وقت بعيد جداً ، مما ساعد على اندماج العناصر التى تتألف منها بعضها مع بعض . ويمكننا أن نعد الشعب الفرنسى شعباً بسيطاً مع أنه يتألف من عناصر من الكلت والغال والنورد والبحر المتوسط ، ولكن الزمن الطويل الذى انقضى منذ احتكت تلك العناصر بعضها ببعض واختلطت ألف بينها وخلق منها شعباً واحداً متمازجاً .

ولا يوجد شعب من الشعوب الرئيسية التى تبنى حولها دول العالم إلا وتجرى فى عروقه دماء مختلطة ، ذلك لأن النقاء الجنسى فى الشعوب غير موجود على الإطلاق .

والشعوب المركبة تتألف من أكثر من مجموعة واحدة ، ويمكن التمييز بين تلك المجموعات لأنها لم تبلغ بعد درجة الاندماج والتآلف .

ولا شك فى أن الأمة التى تتألف من شعب مركب أضعف من التى تتألف من شعب بسيط ، ولكن الزمن كفيل دائماً بأن يخفض من حدة التباين الذى يوجد بين الوحدات المتباينة التى يتألف منها الشعب المركب ، إذ بمضى الوقت تقترب هذه الوحدات بعضها من بعض وتأخذ فى الاندماج والتكتل .

ويبين الجدول الآتى الشعوب الرئيسية التى تدخل فى بناء الدول المختلفة والشعوب الثانوية التى تشترك معها فى بنائها .

تعليق على البيان الوارد فى الجدول :

يستطيع الباحث أن يتبين من هذا البيان أن دولا عديدة تتألف من أكثر من شعب واحد ، ومن أمثلتها سويسرا ، وكندا ، وبلچيكا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ويوغوسلافيا .

١ — أما سويسرا فتتألف من ثلاثة شعوب : ألمان وإيطاليون وفرنسيون ، وقد اتحدت هذه الشعوب بعضها مع بعض اتحاداً تاماً نتيجة للظروف الخاصة التى تحيط بها .

الدولة	الشعوب الرئيسية التى تتألف منها الأمة	الأقليات المناصرة	الأقليات المناوئة
الولايات المتحدة الامريكية	خليط من سلالات بيضاء	بعض الكنديين والفرنسيين	—
كندا	وحدة ثنائية من عناصر تتكلم الفرنسية والانجليزية	هنود حمر واسكيمو	—
دول أمريكا الوسطى	خليط من سلالات بيضاء وهنود حمر وزنوج	—	—
أورجواى والأرجنتين	خليط من سلالات بيضاء وهنود حمر وزنوج	أقلية ايطالية	—
شيلى	خليط من البيض والهنود الحمر	أقلية ألمانية	—
البرازيل	خليط من سلالات بيضاء وهنود حمر وزنوج	أقلية ألمانية	—
بريطانيا	انجليز ، اسكتلنديون ، أهالى ويلز	—	—
النرويج	نرويجيون	—	—
السويد	سويديون	—	—
الدانمرك	دانمركيون	—	أقليات ألمانية
هولندا	هولنديون	—	—
بلجيكا	وحدة ثنائية من (الفلمنك والوالون)	أقلية ألمانية	—
فرنسا	فرنسيون	أهل بريتانى (بريتون)	—

البرتغال	برتغاليون	—	—
أسبانيا	أسبان	أقلية قطالونية	أقلية من الباسك
ايطاليا	ايطاليون	أقليات فرنسية	—
سويسرا	وحدة ثلاثية من ألمان وفرنسيين وايطاليين	—	—
ألمانيا	ألمان	—	الدانمركيون والتشيك والبولنديون
فنلنده	فنلنديون	سويديون	—
أستونيا	أستونيون	—	يهود وروس وألمان
لاتفيا	لاتفيون	—	يهود وروس وألمان
لتوانيا	لتوانيون	—	يهود وروس
بولندة	بولنديون	—	يهود وروس وألمان ولتوانيون
تشيكوسلوفاكيا	وحدة ثنائية من التشك والسلوفاك	الروتين (من روسيا)	ألمان
المجر	المجريون	ألمان وسلوفاك	—
يوغوسلافيا	وحدة ثلاثية من الصرب والكروات والسلوفين	الروتين (من روسيا)	ألمان وطليان وبلغار ومجريون
رومانيا	رومانيون	—	يهود ، مجريون ، ألمان وبلغار ، أتراك ، روس
بلغاريا	بلغار	أتراك	—
اليونان	يونانيون	—	ألبانيون وأتراك
تركيا	أتراك	—	أكراد وأرمن ويونانيون

٢ ــ أما كندا فتتألف من مجموعتين كبيرتين تتكلم إحداهما الفرنسية والأخرى الإنجليزية ، ويبدو أنهما تقتربان الواحدة من الأخرى اقتراباً يؤلف بينهما ، ولكن يستطيع الإنسان مع ذلك أن يلمس ضعفاً ظاهراً فى بناء الأمة الكندية منشأه الاختلاف الواضح فى أفراد المجموعتين .

٣ ــ أما يوغوسلافيا فتتألف من الصرب والكروات والسلوفين . ويكون السلوفين أقلية صغيرة بالنسبة لعناصر الصرب والكروات ، وهما عناصر تتكلم اللغة السلافية ، ولكن يبدو أن اللغة هى الصفة الوحيدة التى يشترك فيها هذان العنصران ، فالصرب شعب جبلى كافح كثيراً من أجل استقلاله ، ولم تكن لديه فرصة كافية يوجه نفسه فيها لكى يتقدم من الناحية الفكرية والاقتصادية ، لأنه وجه كل اهتمامه إلى الناحية الحربية . والشعب الصربى أرثوذكسى المذهب ، وقد عمدت روسيا إلى استغلال هذه الناحية ، فاتخذتها وسيلة لتنفذ عن طريقها إلى قلب هذا الشعب ، فى الفترة السابقة للحرب الأوروبية الأولى كانت روسيا تعلن أنها حامية الدين المسيحى ، وتدخلت بهذه الوسيلة فى شئون البلقان لحماية الكنيسة الأرثوذكسية ، أما الآن فهى تتذرع بوسيلة أخرى لتتدخل فى شئون يوغوسلافيا ، وهى أن الصرب عنصر سلافى يتكلم السلافية ويدين بالمذهب الأرثوذكسى . أما الكروات فهم كاثوليك ، والكاثوليكية هى نفس المذهب الذى يدين به سكان النمسا والمجر ، لذلك كانت زغرب وهى المركز الرئيسى للعناصر الكرواتية مدينة نمساوية فى مظهرها . وبالنسبة لأن شعبى الصرب والكروات من سلالة واحدة ، فقد اتحدا سوياً رغم وجود الفوارق الثقافية بينهما ، وقد أراد الصرب بعد الحرب الأوروبية الأولى أن تكون فى يدهم سلطة الحكم فى يوغوسلافيا لكثرتهم العددية ، وقد نالوا ذلك بواسطة الأغلبية العددية فى البرلمان اليوغوسلافى ، وكانت نتيجة ذلك سيئة على يوغوسلافيا ، لأن تحكم الصرب فيها ، ولهم الأغلبية العددية ، قد أوجد خلافات بين الصرب والكروات ، وبدلا من أن يقترب العنصران أحدهما من الآخر ، نجد أنهما أخذ يتنازعان ، وقد كثرت الاضطرابات بينهما بل والفتن والاغتيالات السياسية ، ونجد أن الكروات يلحون الآن فى أن تعطى لهم الحرية لتأليف وحدة مستقلة

فى نطاق الأمة اليوغوسلافية ، أو وحدة سياسية منفصلة ، ومثل هذه الرغبة ستتحقق فى يوم من الأيام ، وإن كانت مكتومة الآن . وسيظل الخلاف بين هذين الشعبين شوكة فى جنب يوغوسلافيا .

٤ — أما تشيكوسلوفاكيا فتتألف من التشيك والسلوفاك وبعض من الأقليات الأخرى ، ويؤلف أفراد هاتين المجموعتين ٦٥ ٪ من الأمة كلها . لكن يلاحظ أن الوفاق ليس تاماً بين التشيك وبين السلوفاك ، لذلك كان قيامهما جنباً إلى جنب نقطة ضعف فى كيان الدولة التشيكوسلوفاكية . وأكثر الأقليات عدداً هم الألمان ، وهم يؤلفون نحواً من ٢٠ ٪ من مجموع السكان ، وكانت هذه الكثرة عاملا دعا ألمانيا إلى أن تحتل تشيكوسلوفاكيا عسكرياً فى سنة ١٩٣٨

٥ — أما بلجيكا فتتألف من مجموعة الوالون ومجموعة الفلمنك ، والخلاف بين هاتين المجموعتين عامل من العوامل الرئيسية التى تضعف كيان الدولة البلجيكية .

الأقليـــات

تعيش فى داخل الحدود السياسية للدول الأوروبية أقليات عديدة ، وقد تكونت هذه الأقليات من بقايا الشعوب التى كانت قديماً تعيش فى البلاد التى توجد فيها الآن ، ولم يكن يعيش معها فى تلك البلاد من يزاحمها من العناصر الأخرى ، ولما نزلت بالبلاد عناصر جديدة كثيرة العدد ، طغت هذه العناصر بكثرتها العددية على العناصر القديمة ، وأصبحت العناصر القديمة أقلية ، فانزوت فى أماكن معينة كانت لها بمثابة بمعزل يعزلها عن العنصر الغالب . ومن أمثلة هذا النوع مجموعة العناصر الكلتية التى تعيش فى بريطانيا ، وعناصر الفريزيان فى هولندا ، والبريتون فى فرنسا ، والباسك والقطالونيون فى أسبانيا .

وقد توجد الأقلية فى الدولة نتيجة غزوة تعرضت لها تلك الدولة ، ونزول عناصر جديدة غريبة عنها ، وبعد أن يتقلص سلطان العناصر المغيرة لا تنسحب هذه العناصر وتعود من حيث جاءت ، وإنما يتخلف بعضها فى الدولة ويكون أقلية ، ومن أمثلة ذلك العناصر الألمانية التى توجد فى الألزاس واللورين ولكسمبورج .

وقد تكون الأقلية نتيجة لأن بعض العناصر نزحت من منطقة كانت تعيش فيها إلى منطقة أخرى ، وكانت هذه العناصر النازحة قليلة العدد بحيث تبدو فى وطنها الجديد غريبة عن الوسط الذى تعيش فيه ، مثال ذلك العناصر الألمانية التى توجد فى كل من المجر وبولندا وفى ولايات البحر البلطى .

والأقليات التى توجد فى الدول ، إما أن تتعاون مع الشعوب التى تتألف منها هذه الدول ، فتؤيد سياستها ، وفى هذه الحالة لا تكون خطراً على كيان الدولة ، أو تكون لها نزعة استقلالية ، فتبدو فى ميولها وسياستها غريبة عن الوسط الذى تعيش فيه ، فتكون عاملا من عوامل الضعف فى جسم الدولة . والعناصر التى تدعو إلى الانفصال قد تكون من الكثرة والقوة بحيث تعكر حياة الدولة التى تعيش فيها ، وقد ينتهى أمرها بالانفصال عن الدولة .

وقد لا تتوفر للأقليات القوة الكافية التى تؤهلها للانفصال ، إما لقلة عددها ، أو لقلة مواردها ، ومن أمثلة ذلك أقليات الدنمركيين والبولنديين والتشك والسلوفاك الذين يعيشون فى ألمانيا ، ومن أمثلتها أيضاً أقليات الكروات والسلوفين الذين يعيشون فى النمسا ، والأقليات الألمانية التى تعيش فى ولايات البحر البلطى (لاتفيا واستونيا) ، وأقليات الأرمن فى تركيا ، وأقليات الأتراك فى منطقة دبروجة فى رومانيا ، وأقليات الإيطاليين فى يوغسلافيا على سواحل دلماشيا .

والأقليات القوية ذات النزعة الاستقلالية تعد خطراً على سلام العالم ، فالبولنديون فى تشيكوسلوفاكيا ، والألبانيون فى يوغسلافيا وفى اليونان ، والألمان فى تشيكوسلوفاكيا وفى يوبين ومالميدى فى بلچيكا ، وفى سيليزيا العليا فى بولندا ، وفى التيرول الجنوبى فى إيطاليا ، وفى شيلوزفج فى الدانمرك ، وفى ميمل فى لتوانيا ، أولئك جميعاً يهددون السلام العالمى ، وكانوا ينذرون بقيام حرب أوروبية بين وقت وآخر . ولا يرجع خطر هذه الأقليات إلى أنها أقليات كثيرة العدد فحسب ، وإنما يرجع أيضاً إلى أنها تعيش فى دول مجاورة لتلك الشعوب التى تنتمى إليها ، الأمر الذى قد يؤدى إلى مطالبة هذه الشعوب بضم الأقليات التابعة لها إلى أملاكها . وليست الأقليات الروسية فى ولايات البحر البلطى ، وفى بولندا ، وفى بسارابيا ، أقل خطراً من الأقليات سالفة الذكر ، فهى أيضاً

أقليات كثيرة العدد ، ثم إنها أقليات تعيش فى بلاد تقع عند أطراف روسيا ، وقد انتهزت روسيا فرصة الحرب العالمية الثانية ، وطوت الدول التى تعيش فيها الأقليات الروسية تحت لوائها ، فتحولت هذه الدول جميعاً إلى جمهوريات سوفيتية تدين بالمذهب الشيوعى والسياسة الروسية .

وأكثر جهات أوروبا تعقيداً من ناحية الأقليات هى الركن الجنوبى الشرقى الذى يشمل شبه جزيرة البلقان والحوض الأدنى الأوسط لنهر الطونة ، فى هذه الجهات توجد أقليات ألمانية ومجرية ورومانية وإيطالية وروسية وتركية ويونانية وبلغارية وكرواتية . وقد يوجد فى الدولة الواحدة عدد من تلك الأقليات ، وهذا ما يجعل أية محاولة لضمها إلى الشعب الذى تعيش فى وسطه مهمة شاقة للغاية ويسمى هذا الجزء من أوروبا لكثرة ما فيه من عناصر جنسية مختلفة (بالمتحف الانثوجرافى) .

الجنس

إذا تكلمنا عن الجنس البشرى كعامل يؤثر فى الأهمية السياسية للدولة ، ويؤثر فى علاقات الدول بعضها ببعض ، فلن نتكلم عنه إلا من ناحية صفاته الطبيعية ، لهذا فانا سنقتصر على تحديد السلالات الرئيسية للجنس البشرى على أساس الصفات المشتركة التى تميز كل سلالة منها .

والمعروف أن كل سلالة من السلالات البشرية تتميز عن الأخرى بصفات خاصة كلون الشعر والعين والجلد وشكل الرأس والأنف وبعض ظاهرات الهيكل العظمى للإنسان ، وتتوقف أهمية العامل الجنسى وأثره فى العلاقات التى تربط الدول بعضها ببعض على مقدار التعصب الذى يبديه أفراد كل سلالة من السلالات المعروفة ومقدار امتناعهم عن الاختلاط بالسلالات الأخرى .

ويبدو أن سلالات البحر المتوسط قد تحررت من التعصب الجنسى ، وأنها من أكثر السلالات تسامحاً ، فقد اختلطوا فى أفريقية بالزنوج ، وفى أمريكا الجنوبية بالهنود الحمر ، ويشبههم فى ذلك العناصر السلافية الذين يختلطون فى روسيا بكل سلالة تصادفهم . أما العناصر النوردية فى غرب أوروبا وشمالها الغربى فيبدو

أنها لم تتحرر بعد من التعصب الجنسى ، لأنها ما زالت تعتقد أنها أسمى من بقية الأجناس ، وربما كان موقف ألمانيا من السلالات الأخرى سامية كانت أو غير سامية أحسن مثل للتعصب الجنسى ، ذلك أن الألمان يؤمنون بأن السلالة النوردية التى ينتمون إليها هى أرقى السلالات البشرية ، وأن الصفات المميزة لتلك السلالة هى الصفات المثالية للنوع البشرى كله ، وهم من أجل هذا يحرمون على العناصر غير الآرية أن تختلط بهم أو تتزاوج معهم .

والمقصود بالسلالة الآرية هنا جميع الأجناس التى كانت تتكلم اللغة الآرية وقد تفرعت عنها السلالات التى تسكن أوروبا الآن .

أهم المشاكل التى تنجم عن التعصب الجنسى

فى أمريكا الشمالية :

المعروف أن الأمريكيين فى الولايات المتحدة وفى كندا عبارة عن خليط من عدة سلالات بشرية ، وهذا معناه أنهم من أكثر سكان العالم تأثراً بظاهرة الاختلاط الجنسى وهم يعتبرون من أجل ذلك من أكثر الناس إيماناً بالتسامح الجنسى ، وليس أدل على ذلك من أنهم يعاملون من بقى فى أمريكا الشمالية من الهنود الحمر معاملة الإخوة ويعدونهم مساوين لهم فى كافة الحقوق .

وينبغى أن نذكر هنا أن انزواء العناصر الهندية فى الجهات النائية من أمريكا الشمالية لم يأت نتيجة لتعصب جنسى ، وإنما كان نتيجة لصراع شديد بين النظم الاجتماعية والاقتصادية المتقدمة التى جاء بها الأوروبيون أيام الهجرة الأولى وبين النظم الأولية التى كان يعرفها الوطنيون ، وهو من هذه الناحية شبيه بانزواء البشمن والهوتنتوت فى صحارى أفريقية الجنوبية أمام عناصر البانتو التى وفدت على أفريقية الجنوبية ، وشبيه بانزواء العناصر الاسترالية أمام العناصر الأوروبية التى نزلت بالقارة حديثاً ، وليس للتعصب الجنسى أى نصيب فى ذلك الانزواء على الإطلاق . وهناك من العائلات الأمريكية العظيمة من لا يزال يباهى بانتسابه إلى العناصر الهندية ويفخر بذلك .

لكن يلاحظ أن موقف الأمريكيين من الزنوج فى جنوب الولايات المتحدة بعيد كل البعد عن روح التسامح ، فهو تعصب مطلق ، لأنهم يعدون أنفسهم فى مركز أسمى من الزنوج ، لهذا تراهم يأنفون من الاختلاط بهم . ونستطيع بناء على ذلك أن نقول إن الأمريكيين يجمعون بين مذهبى التسامح الجنسى مع الهنود الحمر والتعصب مع الزنوج .

فى أمريكا الوسطى والجنوبية :

المعروف أن السلالات البشرية تختلط فيها اختلاطاً عجيباً قل أن نصادف مثله فى أية قارة أخرى ، فهنا نجد أن بعض العناصر الأوروبية التى عرفت بحب العزلة وعدم الاختلاط يتحررون من روح التعصب تحرراً تاماً ، ويختلطون بغيرهم ، وإذا ألقينا نظرة سريعة على التكوين الجنسى للعناصر التى تسكن أمريكا الوسطى والجنوبية يتبين ما يأتى :

أولا : أن العناصر الزنجية تكون نسبة كبيرة فى جزيرتى هايتى وجمايكا .

ثانياً : أن العناصر الهندية الحمراء هى الغالبة فى المكسيك وفى معظم أمريكا الوسطى ، أما الزنجية فلا تؤلف إلا نسبة ضئيلة .

ثالثاً : أن العناصر الأوروبية البيضاء هى الغالبة فى أوروجواى والأرجنتين .

رابعاً : أن الوحدة السياسية قوية حتى فى البلاد التى تختلط فيها السلالات كثيراً .

ومعنى هذا أن اختلاط السلالات لم يضعف بناء القومية فى قارة أمريكا الجنوبية .

فى أفريقية :

يواجه اتحاد جنوب أفريقية مشكلة جنسية خطيرة نلخصها فيما يأتى :

عندما نزل الهولنديون فى جنوب أفريقية وجدوا جماعات من البشمن والهوتنتوت ، وقد اختلط الهولنديون بهذه الجماعات ، ولكن ذلك كان نكبة على الوطنيين لأنه قضى عليهم فى تلك الجهات ، ولم يبق من يمثلهم فيها إلا خليط منهم ومن الهولنديين (البوير) .

وقد جلب الهولنديون معهم إلى جنوب أفريقية جماعات من الملايو ليقوموا بأعمال الزراعة ، وبقى هؤلاء فى جنوب أفريقية ، فزادت المشكلة الجنسية تعقيداً ببقائهم يزاحمون العناصر الوطنية .

وعندما استولت بريطانيا على أملاك هولندا فى أوائل القرن التاسع عشر ، وأصبح جنوب أفريقية جزءاً من الإمبراطورية ، أدخلت بريطانيا نظاماً لم تسترح له العناصر الهولندية ، فهجر هؤلاء المنطقة الساحلية وذهبوا إلى قلب الإقليم ، وصادف فى هذه الأثناء أن زنوج البانتو زحفوا نحو الجنوب فى شكل موجة بشرية عامة وانتشروا فى أجزاء الإقليم واستقروا فيه ، وهم الآن يؤلفون السواد الأعظم بين السكان .

وقد جلب رجال الصناعة من البريطانيين جماعات من الصين والهند إلى الإقليم لكى يعملوا فى مناجم الذهب والفحم ، فزادت المشكلة الجنسية تعقيداً على تعقيدها .

ويبلغ عدد السكان فى اتحاد جنوب أفريقية مليونين من العناصر البيضاء (انجليز وهولنديون من البوير) وستة ملايين من زنوج البانتو و ١٦٥ ألفاً من العناصر الآسيوية و ٨٠٠ ألف من عناصر مختلفة يظهر فيها دم البشمن والهوتنتوت .

والسياسة التى تتبعها حكومة جنوب أفريقية تسير على اعتبار البلاد ملكاً للبيض ، وقد نتج عن ذلك أن المليونى أبيض الذين يعيشون فى جنوب أفريقية يملكون كل شىء ويحكمون البلاد . أما الـ ٦ ملايين زنجى فلا يملكون إلا ١١ ٪ من الأراضى ، ولا يمكن لسياسة تعتمد على التفرقة والتمييز بين العناصر الجنسية كهذه السياسة أن تؤدى إلى تقوية الرابطة بين أفراد الشعب أو تساعد على تدعيم الأمة ، وقد احتج الهنود الآسيويون أخيراً فى هيئة الأمم المتحدة ضد المعاملة القاسية التى يلقاها زملاؤهم من حكومة اتحاد جنوب أفريقية ، وقد اقترح مجلس الهيئة أن تقوم مفاوضة بين الهند وبين جنوب أفريقية لحل تلك المشكلة ، ولكن الجنرال سمطس ، وكان رئيس الحكومة وقتئذ ضرب بذلك القرار عرض الحائط ولم ينفذ اقتراح هيئة الأمم .

فى آسيا :

تعد آسيا من ناحية العناصر البشرية التى تعيش فيها من أكثر القارات تعقيداً ولكن ليس لاختلاف العنصر البشرى فيها أهمية تذكر من الناحية السياسية ، وربما كانت العناصر اليابانية هى الوحيدة التى تدين بالتعصب الجنسى فيها ، فاليابانيون يعتقدون أنهم أسمى من العناصر المحيطة بهم . أما فى الهند حيث يعيش الدرافيديون مع السابقين للدرافيدين ، ومع المغول والآريين والعناصر الأخرى من الشرق الأدنى والبحر المتوسط ، وحيث يتألف منهم خليط متباين لا نجد للعنصر الجنسى أى أثر فى الكيان السياسى .

وربما كان لاختلاف اللغة أثر أكبر من أثر اختلاف السلالات ، وهنا يمكن الاعتماد على اللغة فى التمييز بين الجماعات . ولكن الحدود التى تفصل المناطق التى يتكلم أهلها لغات مختلفة لا تتفق عادة مع الحدود التى تفصل السلالات المختلفة .

وتعد الديانة أفضل من اللغة والجنس فى التمييز بين العناصر بعضها عن بعض ، فالمسلمون يؤلفون وحدة وكذلك الهندوس ، والرابطة قوية بين الأفراد الذين يدينون بالإسلام مهما تباينت السلالات التى ينتمون إليها ، وكذلك الأمر لدى الهندوس ، فليس الفارق فارقاً جنسياً ولكنه فارق دينى .

وهناك فى بلاد الشرق الأدنى حد جنسى ظاهر بين أتراك آسيا الصغرى وبين عرب شبه الجزيرة العربية ، ويعد الحد الذى يفصل تركيا من جهة عن العراق وسوريا من جهة أخرى حداً سياسياً وجنسياً معاً ، والحدود التى من هذا النوع قليلة ، ولكن منطقة الاسكندرونة تقوم فيها أقلية من العناصر العربية والعناصر التركية جنباً إلى جنب ، وقد عملت تركيا على انتزاع هذه المنطقة من الأراضى السورية وضمها إلى الأراضى التركية على الرغم من أنها جزء من الإقليم السورى ، وتم لها ما أرادت .

فى أستراليا :

وفى استراليا لا توجد أية مشكلة جنسية لأن العناصر الأولى أفسحت المجال للعناصر الأوروبية التى وفدت على القارة وانعزلت فى داخلية البلاد ، وحتى هذه

لم يبق منها فى استراليا إلا نحو ٨٠٠,٠٠٠ ، وهم فى سبيل الانقراض . وسياسة استراليا هى العمل على جعل السكان جميعاً من العناصر البيضاء ، وهى من أجل هذا تحرم على العناصر الأخرى الصفراء والسوداء الدخول فى القارة .

فى أوروبا :

أما فى أوروبا فقد استقرت العناصر الجنسية فى أغلب الجهات منذ زمن طويل حتى ليقال إنها لطول استقرارها قد بلغت مرحلة النضج ، ولم تبق بها مشكلة جنسية تذكر .

ولكنا نلاحظ مع ذلك أن موجة الاضطهاد التى لقيها اليهود فى كثير من أنحاء القارة هى عبارة عن مشكلة جنسية ، وربما كانت أهم مشكلة جنسية فى العالم ، لأنها بالرغم من قيامها فى أوروبا قد هزت جميع جهات العالم ، وأثرت فى مناطق كثيرة . وعلى الرغم من أن اضطهاد اليهود لا يرجع للاختلاف الجنسى ، ومن أن بعض العلماء لا يؤمنون بوجود سلالة يهودية خاصة فسنعالج المشكلة اليهودية كمشكلة جنسية خاصة بفئة من البشر ، وهؤلاء يكونون ما يقرب من ١٦ مليوناً ، وهم ينقسمون إلى أربع مجموعات :

١ — يهود شرق أوروبا ، وكانوا يقدرون بثمانية ملايين .

٢ — يهود غرب أوروبا ، ويقدرون بمليونين ونصف مليون .

٣ — يهود الشرق العربى ، ويقدرون بنحو مليون ونصف مليون ، ويعيش منهم فى فلسطين وحدها ما يقرب من مليون وربع مليون .

٤ — يهود بقية بلاد العالم ، ويقدرون بنحو أربعة ملايين .

والذى يلاحظ على يهود شرق أوروبا أنهم يتركزون فى منطقة لاتفيا ورومانيا ، وهم هناك لا ينظرون إلى أنفسهم أو ينظر غيرهم إليهم كمواطنين ، بل يعتبرون يهوداً فحسب ، فهم ليسوا بولنديين فى بولندا ، أو رومانيين فى رومانيا ، أو لتفيين فى لتفيا ، ولكنهم يهود .

وهذه الظاهرة لا نجدها واضحة فى غرب أوروبا ، لأن اليهود اندمجوا فى القوميات المختلفة التى يعيشون فى وسطها ، وأصبحوا يعدون أنفسهم انجليزاً أو فرنسيين .

ولكى ندرك العوامل التى دفعت الألمان إلى اضطهاد اليهود وإرغامهم على مغادرة الوطن يحسن أن نشير إلى ما يأتى :

أولا — أن اليهود يقبلون على سكنى المدن ويهجرون الريف ، وهذه ظاهرة معروفة عن اليهود تدل عليها الإحصاءات المختلفة ، فاذا أخذنا مثلا يهود بوخارست تجد أنهم يؤلفون ٢٠ ٪ من مجموع سكانها ، مع أن النسبة العامة لليهود فى رومانيا لا تزيد على ٥ ٪ ، وهذا يبين أن اليهود يميلون إلى الإقامة فى المدن حيث الثروة والكسب المادى .

ثانياً — أن الثروة التى يتمتع بها اليهود أكبر مما يتمتع بها غيرهم ، فيهود مدينة ڤينا فى عام ١٩٣٤ ، كانوا يبلغون ١٧٦ ألف نسمة أوما يعادل ١٠ ٪ من سكان المدينة كلها ، على حين أن النشاط الاقتصادى الذى يخضع لنفوذهم كان يزيد على ٦٠ ٪ من المجموع الكلى لنشاط السكان .

وإذا اتخذنا برلين مثلا ، نجد أن اليهود قبل اضطهاد النازيين لهم كانوا لا يختلفون كثيراً عن يهود ڤينا ووارسو وبوخارست وبودابست ، وذلك من حيث تركز الأعمال التجارية وموارد الثروة فى أيديهم .

هذه هى العوامل التى أدت إلى اضطهاد اليهود ، وهى وإن كانت عوامل اقتصادية إلا أنها فى ظاهرها جنسية ، وذلك لاحتكار اليهود لموارد الثروة بدرجة لا تجدها فى أى عنصر بشرى آخر .

وقد كان المظهر الذى عبر به الألمان عن كراهيتهم لليهود هو اضطهادهم وطردهم ، ومن الجائز أن يعبر البولنديون والرمانيون والمجريون عن تلك الكراهية بنفس الطريقة التى اتبعها الألمان ، فيخرجوا اليهود من بلادهم .

والحقيقة أن اليهود فى العالم يسيطرون على الموارد الاقتصادية ، ونحن نربط فى حياتنا دائماً بين الناحية الاقتصادية واستغلال اليهود لها واستحواذهم عليها ،

وبين اضطهاد الناس لليهود ، فالناس لا يضطهدون اليهود لأنهم يهود ، وإنما يضطهدونهم لأنهم يسيطرون على موارد الثروة ، ولأنهم يمعنون فى إخضاع الناس لسلطانهم الاقتصادى وإذلالهم له .

هل يمكن أن يذهب اليهود لفلسطين ؟

لقد فتحت بريطانيا أبواب فلسطين لليهود المهاجرين ، وقد وصلها حتى الآن ما يزيد على مليون يهودى ، وقد استولى هؤلاء اغتصاباً أخصب الأراضى وكونوا لهم مستعمرات واسعة فيها واستغلوا كل شبر منها ، مع أن هذه الأراضى ملك للعرب ، وهم السكان الأصليون لفلسطين .

ولقد نجم عن تدفق اليهود إلى فلسطين قيام صراع قوى بينهم وبين العرب ، وما زال هذا الصراع قائماً حتى الآن ولن تنطفىء ناره إلا إذا حلت مسألة اليهود وروعيت مصالح العرب برد أراضيهم إليهم وإعادتهم إلى وطنهم الذى طردوا منه .

ولا نستطيع القول بأن المشكلة القائمة الآن بين العرب واليهود مشكلة جنسية ، لأن العرب واليهود كليهما ينتميان للعنصر السامى ، ولكننا نستطيع أن نعدها صراعاً اقتصادياً للمحافظة على الحياة ، وهو صراع بين العرب الذين فقدوا فى يوم وليلة أموالهم وأرزاقهم باستيلاء اليهود عليها ، وبين اليهود كعنصر مغتصب ، مكنه المستعمر من أن يحل بجزء من الوطن العربى لكى يستبيحه لنفسه على مشهد من أصحابه .

الخلاصة :

إذا نحن استثنينا مسلك العناصر البيضاء مع الزنوج فى بعض بلاد العالم ، نجد أن العامل الجنسى لا يؤثر كثيراً فى بناء الدولة ، ولا فى علاقة الدول بعضها مع بعض ، وإنما الذى يؤثر فيه هو الشعوب التى تتألف منها الأمة ، ومدى ما بين هذه الشعوب من انسجام أو تنافر .

اللغـة

تعد اللغة عاملا مساعداً لتوثيق الصلات بين الشعوب ، فاذا كانت الشعوب التى تشترك فى بناء الأمة تتكلم لغة واحدة كان ذلك باعثاً على تآلفها واندماجها . أما إذا كان لكل شعب منها لغة خاصة ، فان ذلك يكون بمثابة حاجز بين الشعوب يحول دون اندماجها ، وتساعد اللغة المشتركة على التعاون بين الأمم التى تتكلم تلك اللغة .

وتعتبر أوروبا وآسيا أكثر القارات تعقيداً من حيث تعدد اللغات بها ، ويعد هذا التعدد صدى لتعدد الشعوب . وإذا استثنينا ألمانيا والنمسا ، وهما تتكلمان اللغة الألمانية ، فانا لا تجد فى أوروبا كلها دولتين يتكلم أهلهما لغة واحدة . وقد يحدث فى بعض الحالات أن يتسع نطاق اللغة التى يتكلمها شعب من الشعوب فتنتشر خارج الحدود السياسية التى تحيط بذلك الشعب ، وفى هذه الحالة نجد الشعوب المجاورة تتخذها وسيلة للتفاهم ، فاللغة الألمانية تمتد خارج الحدود الألمانية حتى تبلغ الأراضى السويسرية فى الجنوب ، والبولندية فى الشرق ، وهضبة بوهيميا فى الجنوب الشرقى .

ولكن يلاحظ أن الدولة التى تتخذ لغة من هذا النوع كوسيلة للتخاطب ، يكون لها أكثر من لغة رسمية واحدة ، فالدولة السويسرية التى اتخذت اللغة الألمانية تتكلم لغات أخرى غير الألمانية ، هى الإيطالية فى الجنوب ، والفرنسية فى الغرب .

وقد يحدث أن شعباً من شعوب الأمة يفرض لغته على شعب آخر يشترك معه فى تأليف تلك الأمة ، فيتمسك الشعب المغلوب بلغته ويعمل على إحيائها قدر المستطاع ، فالتفكير فى إحلال الإنجليزية فى ايرلند محل اللغة الغالية دفع الايرلنديين إلى التعصب للغتهم والعمل على إحيائها .

ومثل اللغة الأيرلندية مثل اللغة الفنلندية التى كادت تزول تحت تأثير حكم السويد ، ثم حكم الروس لفنلنده ، ولكن سياسة السويد وروسيا نحو محو اللغة الفنلندية جعل الفنلنديين يتمسكون بها ، ويعملون على إحيائها ، وهى اليوم لغة رسمية تعترف بها البلاد الأوروبية المختلفة .

وتعد سويسرا وبلچيكا أكثر بلاد أوروبا تعقيداً من حيث اللغات ، فنى كل منهما لغتان أو أكثر . أما سويسرا ففيها ثلاث لغات رسمية ، هى الألمانية والفرنسية والإيطالية . ولكل من هذه اللغات نفس الحقوق ونفس المستوى ، ثم إنها جميعاً تستعمل فى المجلس النيابى ، وبالنسبة لأن سويسرا تعتبر دولة ناضجة ، ومرحلة النضج تتميز عادة بالاستقرار ، فان تعدد اللغات الرسمية فيها لن يؤدى إلى انفصام الوحدة بين أجزائها . وإن كانت تنشأ عنه بعض المضايقات .

أما فى بلچيكا فيختلف الموقف ، لأنها لم تنل استقلالها إلا قريباً ، أى منذ عام ١٨٣٩ ، ومعنى ذلك أن بلچيكا كدولة لم تبلغ مرحلة النضج والاستقرار بعد ، وقد كانت الاختلافات اللغوية تهدد الوحدة فيها فترة من الزمن ، لأن « الوالون » كانوا يتجهون نحو فرنسا ويريدون الانضمام إليها ، أما « الفلمنكيون » فكانوا يتجهون نحو هولندا . وفى السنين الأولى لاستقلال بلچيكا كانت اللغة الفرنسية هى اللغة المفضلة على اللغة الفلمنكية ، ولكن الفلمنكيين ناضلوا من أجل لغتهم نضالا مجيداً ، وجعلوها مساوية للغة « الوالون » ، وقد خفت حدة النزاع بين اللغتين منذ أن تعادلتا من الناحية الرسمية .

ويعد جنوب أفريقيا منطقة يتصارع فيها نفوذ اللغات المختلفة ، فهناك لغة البوير المشتقة من الهولندية ، وهناك الإنجليزية لغة البريطانيين ، وهناك اللغات الوطنية الأصلية التى تتكلمها العناصر الأفريقية . ونظراً لأن العناصر الأوروبية هناك تتألف من الإنجليز ومن البوير فقد اعترفت الحكومة باللغتين معاً لتكونا رسميتين ، واشترط على كل موظف حكومى أن يلم بهاتين اللغتين .

وتعد البلاد الآسيوية أكثر بلاد العالم تعقيداً من حيث تعدد اللغات التى تتخاطب بها الشعوب .

ففى الهند وحدها نحو ٢٠٠ لغة ، هذا عدا اللهجات التى قد تكون لكل واحدة منها . وتعدد اللغات على هذا النحو يضعف الروح القومية .

ومنطقة الأودية التى توجد فى جنوب شرقى آسيا ، وبصفة خاصة فى جزئها الجبلى الذى تلتقى عنده حدود برما والصين وسيام والهند الصينية ، ليست أحسن

حالا من الهند ، ففيها تتعدد اللغات وتكثر اللهجات بدرجة لا يتصورها العقل ، ولا تختلف أندونيسيا وجزر الهند الشرقية الأخرى كثيراً عن ذلك ؛ فهى الأخرى منطقة معقدة فى لغاتها العديدة . وقد استطاع الباحثون أن يميزوا نحواً من ١٢ مجموعة لغوية فى تلك الجزر ، ولكل منها صفاتها الخاصة ولهجاتها الخاصة .

وعندما تتعدد اللغات فى أية جهة تظهر الحاجة للغة مشتركة تتفاهم بها الشعوب المختلفة ، وتتخذها أساساً للتبادل التجارى ، ويمكن أن تكون لغة الملايو هى اللغة المشتركة التى تستطيع الشعوب فى جزر الهند الشرقية التفاهم بها ، كما يمكن أن تتخذ اللغة الهندية لغة مشتركة تتفاهم بها الشعوب الهندية .

هذا فى آسيا ، أما فى أوروبا فان اللغات عديدة أيضاً ، ولا يمكن اتخاذ واحدة منها أساساً للتفاهم بين الشعوب المختلفة . وقد سادت اللغة الفرنسية فى يوم من الأيام فى تلك القارة واتخذتها الشعوب الأوروبية المختلفة وسيلة للتعامل التجارى ، ولكنها تقلصت بعد ذلك وحلت الألمانية محلها فى بعض الجهات وحلت الإنجليزية فى البعض الآخر .

ونرى الآن أن اللغة الإنجليزية تنتشر فى العالم انتشاراً سريعاً ، وقد يساعدها ذلك على أن تكون هى اللغة العالمية التى يسعى بعض الناس لجعلها لغة التفاهم بين الدول ، ويبدو أن لغة الاسبيرانتو ، التى حاول البعض نشرها ، لم تنجح لأنها لغة صناعية ، ولأنها لم تجد من يتحمس لها .

الأقليات وموقفها من اللغات القومية :

عرفنا أن الأقليات تنقسم إلى قسمين : قسم يميل إلى الاندماج فى جسم الأمة ، وهذه هى الأقليات المناصرة . وقسم يعارض فكرة الاندماج ، ويسعى دائماً للاحتفاظ بشخصيته ، وهذه هى الأقليات المناوئة .

والأقليات سواء أكانت مناصرة أو مناوئة تسعى دائماً للاحتفاظ بلغتها ، لأن اللغة هى الشعار الذى يميزها ، وهى الظاهرة التى تدل على وجود هذه الأقلية كجزء من الأجزاء التى تتألف منها الأمة .

والذى يلاحظ أن الأمم لم تدرك بعد مدى اعتداد الأقليات بلغاتها ، ذلك لأن السياسة التى تتبعها فى تعليم النشء ترمى دائماً إلى نشر اللغة الرسمية للدولة وكبت لغة الأقليات ، ولكن بدت أخيراً نزعة حرة فى بعض الدول جعلتها تؤمن بأن لكل أقلية الحق فى الاحتفاظ بلغتها إذا هى أرادت ذلك . وربما كان الدافع لتلك السياسة الجديدة هو خوف الدول من أن تتحول الأقليات المناصرة إلى أقليات مناوئة ، نتيجة لكبت لغاتها وعدم الاعتراف بها .

وتعد بريطانيا من البلاد التى أخذت بسياسة الحرية فى اللغات ، لأنها أعطت الحريات لكل من اسكتلند وويلز لكى تحيي لغتها ، وقد اتبعت فرنسا تلك السياسة مع عناصر البريتون الذين يعيشون فيها ، وأخذت بها هولندا مع عناصر الفريزيان التى تعيش فيها ، فسمحت بنشر لغتهم واعترفت بها كلغة رئيسية فى بعض المدارس . وللأقلية الألمانية فى الالزاس واللورين مشكلة لغوية ، إذ عندما يذهب الطفل للمدرسة يسمح له بأن يتخاطب باللغة الألمانية ، ولكنه لا يدرس شيئاً بهذه اللغة . لأن الدراسة فى السنوات الأولى الثلاث باللغة الفرنسية ، وهى بالنسبة له لغة أجنبية . ثم يلى ذلك دراسة باللغة الفرنسية . ولكن يسمح بدراسة اللغة الألمانية معها . ويبدو أن السياسة التى أوحت بهذا الاتجاه فى التعليم هى الرغبة فى جعل سكان المنطقة يجيدون الفرنسية والألمانية معاً . ويرى بعض رجال الأقليات الألمانية هناك أن سياسة فرنسا تتجه نحو كبت اللغة الألمانية . وهم من أجل هذا يطالبون بجعل اللغة الألمانية حرة . ولكن الفرنسيين يقولون لهم إنهم يريدون الخير لأبناء الالزاس واللورين سواء أكانوا فرنسيين أم ألمان . لأن المواطن قد يخرج لأية جهة من جهات فرنسا ليعمل فيها . ولا بد له من أن يتسلح للعمل فى بقية الأراضى الفرنسية . وذلك باجادة الفرنسية . فاذا سمحت سياسة التعليم بجعل الفرنسية لغة إضافية كان معنى ذلك أن المواطن لن يتسلح تماماً لمواصلة الحياة الفرنسية . ولا يقوى على مواجهتها . ويقول لهم الألمان رداً على ذلك إن الذين يتعلمون لغتين فى وقت واحد لا يجيدون واحدة من الاثنتين .

وموقف الدول من الأقليات المناوئة يختلف تماماً عن موقفها من الأقليات المناصرة ، إذ بينما تمنح الحرية للمناصرة لا تمنح الأقليات المناوئة أى نصيب

من الحرية اللغوية ، وتبرر الدول ذلك بأنها حينما تمنح الحرية للأقليات المناوئة تساعد على تنمية التفرقة بينها وبين عناصر الأمة الأخرى ، وبالتالى تعمل على إضعاف الأمة وزعزعتها .

وبقاء الأقلية المناوئة فى عزلة لغوية يعد خطراً على الدولة إذا كانت هذه الأقلية حية ونشيطة ، لأن الأقلية التى من هذا النوع تتحين الفرصة دائماً للانسلاخ من الدولة التى تناوئها والاندماج فى الأمم المجاورة لها ، وهى التى تعد نفسها جزءاً منها .

ويبدو أن كثيراً من الدول التى تضم لجسمها كثيراً من الأقليات المناوئة قد حنثت بالوعود التى أعطتها ، والتعهدات التى أقرتها فى أعقاب الحرب الأوروبية الأولى بمنح الحرية اللغوية لتلك الأقليات ، ومنها رومانيا وبولندا وإيطاليا .

وكانت إيطاليا أقل الدول اكتراثاً بالأقليات ، فلم تمنح الأقلية الألمانية فى التيرول الجنوبى ، ولا الأقلية السلوفينية فى تريستا أية حرية لغوية ، بل عكفت على تحويل تلك الأقليات إلى وحدات قومية إيطالية فى أقصر وقت ممكن ، وذلك بفرض اللغة الإيطالية عليهم .

وقد أحاطت بالأقلية الألمانية هناك ظروف سيئة جداً ؛ لأن ضعف ألمانيا والنمسا بعد الحرب العالمية الأولى لم يسمح لهما كدولتين ألمانيتين أن تأخذا بناصر تلك الأقلية الألمانية ؛ أو تحمياها من المعاملة السيئة التى كانت تعاملها بها إيطاليا .

وعندما قوى الجانب الألمانى قبيل الحرب العالمية الثانية ، برزت فكرة الصداقة بين إيطاليا وألمانيا ، ولهذا ضحت ألمانيا بتلك الأقليات لكى تحتفظ بالصداقة الإيطالية .

وسياسة تشيكوسلوفاكيا مع الأقليات فيها تختلف عن سياسة إيطاليا ورومانيا وبولندا ، فهى الدولة الوحيدة التى برت بالوعود التى أخذتها على نفسها فى منح الحرية اللغوية للأقليات . ولكن سياسة التسامح التى اتبعتها مع الأقليات لم تساعد على إدماج الأقليات فى الأمة التشيكوسلوفاكية ، بل على العكس ساعدت على بقاء الأقلية الألمانية محتفظة بشخصيتها القوية ، وهذه السياسة التى تتبعها الدول الصغيرة مع الأقليات التى تعيش فيها سياسة خطيرة ، لأنها لا تؤدى إلى اندماج العناصر البشرية بعضها مع بعض لكى تتألف منها أمة موحدة ،

ولكنها تكون سياسة صائبة إذا كانت الدولة التى تطبقها دولة قوية مرعية الجانب ، بحيث لا تطمع فيها دولة من الدول التى تنتمى تلك الأقليات إليها ، فلا تحاول فرض سياسة معينة عليها .

والخلاصة أن اللغة يمكن أن تتخذ بصفة عامة دليلا على اتجاه الشعور القومى ، ولكنها ربما تكون دليلا خاطئاً . يؤيد ذلك أن اللغة الألمانية على الرغم من أنها تسود فى الالزاس واللورين فان المنطقة كانت حتى سنة ١٩١٨ تؤيد فرنسا وتتجه نحوها ، ويؤيد ذلك أيضاً أن اللغة الدانمركية تتكلم بها الأقلية الألمانية فى شلزفج ، وأن اللغة الليتوانية تتكلم بها الأقلية الألمانية فى ميمل دون أن يؤثر ذلك على اتجاه تلك الأقليات نحو ألمانيا ، ويدل عليه أيضاً أن اللغة البولندية تتكلم بها العناصر المازورية فى ألمانيا ، ومع ذلك فانه عندما أجرى استفتاء عام فى منطقة النشتين فى سنة ١٩٢٠ دلت نتيجته على أن العناصر المازورية تتجه نحو ألمانيا وليس نحو بولندا .

الدين

تدل الحوادث التاريخية على أن الدين الذى خلق لكى يهدى الناس ويسمو بهم فى الناحيتين الثقافية والاجتماعية ، كان من العوامل الرئيسية التى أشعلت الحروب ، وأيقظت الحقد بين الشعوب . وكان العامل الدينى هو المسئول عن أكثر الحروب التى عرفها العالم ، لأن الديانات العديدة لسكان العالم كانت تثير الإنسان ضد أخيه الإنسان ، على أن العامل الدينى لم يعد له فى العصور الحديثة ذلك السلطان القوى ، لأن روح التعصب قد قلت بسبب ارتفاع مستوى الثقافة وبسبب انتشار مذهب الإخاء والمساواة بين الناس جميعاً ، ولكن التعصب مع ذلك ما زال مسئولا عن كثير من الحزازات القائمة بين الشعوب والجماعات ، خصوصاً البدائية منها والقريبة من البدائية .

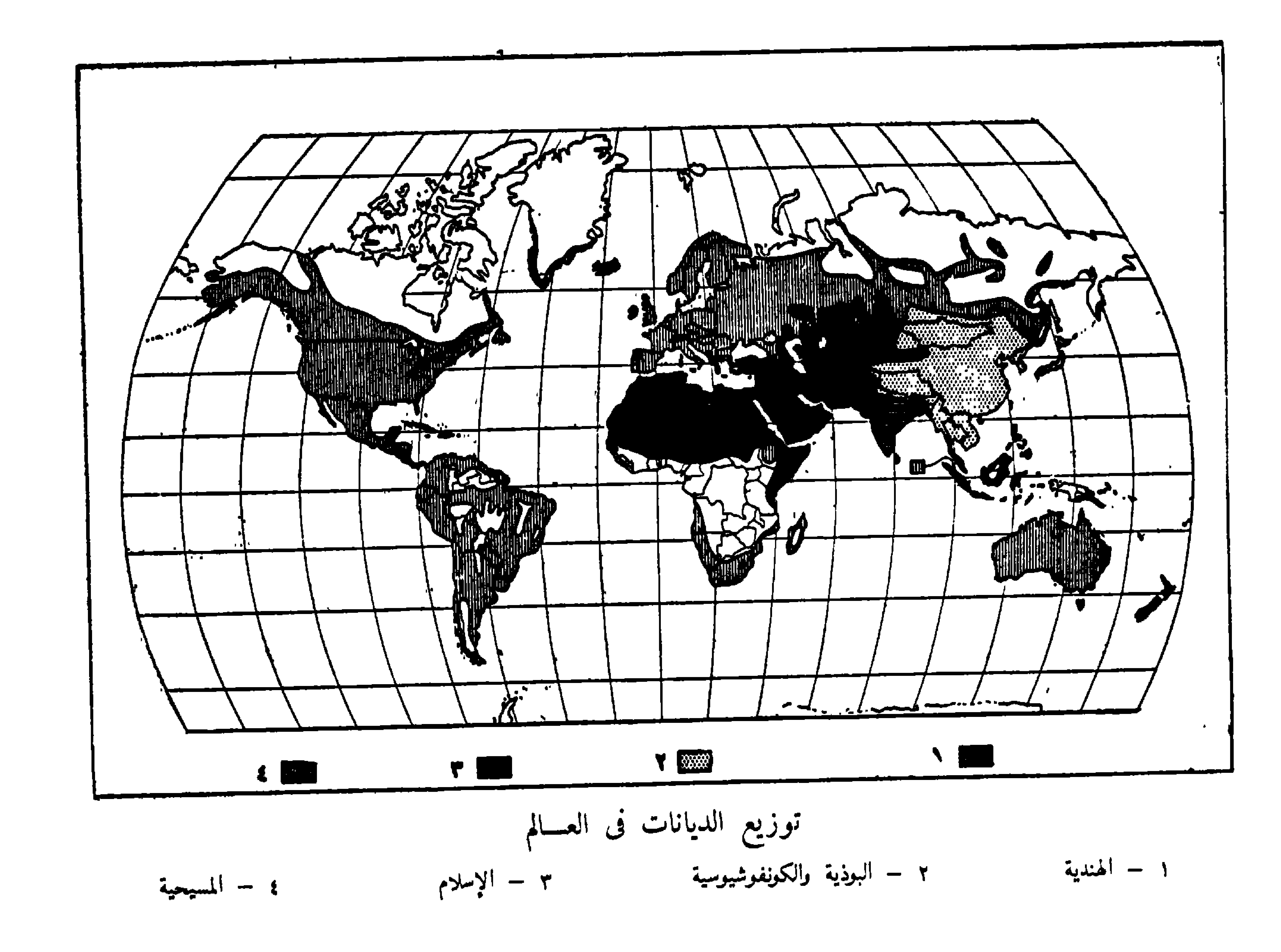
ولا توجد علاقة بين الحدود التى تفصل الديانات بعضها عن بعض وبين الحدود السياسية ، ففى أوروبا مثلا تفصل الحدود الدينية كلها بين مذاهب ثلاثة فقط هى البروتستانتى والأرثوذكسى والكاثوليكى . أما الحدود السياسية فتفصل

بين عشرات الدول ، والحدود الدينية شبيهة بالحدود الاثنوغرافية من حيث أنها لا تفصل الذين يؤمنون بمذهب عن آخر فصلا تاماً ، لأن الديانات كالشعوب يتداخل بعضها فى بعض ولا يمكن فصلها تماماً . وقد انتهى الوقت الذى كانت الموجات الدينية تكتسح فيه العالم وتغمر مساحات واسعة منه ، لأن العالم وصل إلى مرحلة الاستقرار من الناحية الدينية ، فالموجة الإسلامية التى خرجت فى القرن السابع الميلادى من جزيرة العرب ، والحماس الدينى الذى دفع الجماعات المسيحية للقيام بالحروب الصليبية ضد المسلمين خلال القرنين الحادى عشر والثانى عشر ، كل أولئك قد اختفت تماماً ، ولم تعد تؤثر فى مجرى الحياة السياسية .

حقيقة إن المبشرين ما زالوا يعملون حتى اليوم على نشر المسيحية بين الوثنيين ، إلا أن نجاحهم هناك محدود للغاية . وإذا نحن استثنينا النجاح القليل الذى صادفهم فى الهند وفى الشرق الأقصى ، نجد أنهم لم يغيروا كثيراً فى الصورة الدينية للعالم الذى بلغ مرحلة النضج من حيث التوزيع الإقليمى للديانات ، ولا يوجد أى دليل على أن العالم سيصيبه تغيير ما من حيث رواج أية ديانة أو رواج أى مذهب ، اللهم إلا بين الوثنيين الذين يعيشون الآن فى العالم البدائى ، فهؤلاء سيتحولون بالتدريج نحو المذاهب الدينية المعروفة للعالم ، ومع ذلك فأعدادهم قليلة للغاية .

ولم يعد العالم الآن يقيم وزناً كبيراً للمسائل الدينية ، ويتخذها سبباً لإشعال نار الحرب بين طائفتين ، لأن العوامل الاقتصادية والسياسية حلت محل الدين ، وأصبح لها المحل الأول فى الحرب ، حتى لقد تدفع هذه العوامل أبناء الطائفة الواحدة والمذهب الواحد إلى محاربة بعضهم بعضاً ، ولقد شهدت الحرب الأوروبية الأولى والثانية الكاثوليكية تحارب الكاثوليكية ، والبروتستانتية تحارب البروتستانتية والمسلمين يحاربون المسلمين .

وخريطة توزيع الأديان فى العالم تظهر أن المسيحية بمذاهبها المختلفة تنتشر فى الأمريكتين وفى أوروبا وشمال آسيا وأفريقية الجنوبية ، وأن الإسلام يسود فى أفريقية الشمالية وفى الشرقين الأدنى والأوسط وجزر الهند الشرقية وفى كثير من جهات الهند والصين . والديانة الهندية تسود فى الهند ، والبوذية تسود فى بلاد الشرق الأقصى وخصوصاً فى منغوليا والتبت والصين .



توزيع الديانات فى العــالم

١ – الهندية ٢ – البوذية والكونفوشيوسية ٣ – الإسلام ٤ – المسيحية

ونجد أن الوثنية توجد فى جهات متفرقة ومناطق محدودة جداً فى الجهات القطبية والاستوائية ، وهى لا تتركز فى منطقة واحدة ، وإنما تنتشر فى أكثر جهات العالم .

ويظهر لنا أن الحدود التى تفصل بين الأديان لا تتفق مع الحدود السياسية ، ونظراً إلى أن الحدود السياسية تحدد الوحدات السياسية وتفصل بعضها عن بعض فقد يكون من الأوفق أن نلقى نظرة على الدول من حيث تكوينها الدينى وأثر ذلك فى كيانها السياسى ، وسنقسم الدول من هذه الناحية إلى ثلاثة أقسام :

أولا — الدول التى يسود فيها دين واحد ، وهى التى يعتنق أكثر من ٩٠ ٪ من سكانها ديناً واحداً .

ثانياً — الدول التى يغلب فيها دين على سائر الأديان ، وهى التى يعتنق ذلك الدين من ٦٠ ٪ إلى ٨٠ ٪ من سكانها .

ثالثاً — الدول التى تتعدد فيها الأديان ولا يظهر لواحد منها الغلبة على غيره .

أما دول النوع الأول ، فلا ينتظر أن يكون الدين فيها سبباً من الأسباب التى تساعد على حدوث اضطرابات بها أو تؤدى إلى انحلالها وضعفها ، ولكن قد تكون الأقليات بها باعثاً على حدوث قلاقل ، وهذا لا يوجد إلا فى حالة واحدة فقط ، وذلك عندما تكون الأقلية قوية .

وينتمى إلى هذا النوع دول أمريكا الجنوبية ، وهى فى جملتها كاثوليكية ، وليس بها إلا أقليات بروتستانية محدودة يمثلها العنصر الألمانى الذى هاجر حديثاً إلى هناك .

وتنتمى إليه أيضاً بلاد أوروبا الشمالية الغربية ، وهى بروتستانية ، وبلاد أوروبا الغربية والجنوبية وهى كاثوليكية فى الجملة ، وبلاد أوروبا الشرقية وهى أرثوذكسية ، وليس فيها جميعاً أى تعقيد دينى إلا فى بعض البلاد مثل لتوانيا ورومانيا ، أما لتوانيا ، فقد نتج عن ضم ميمل إليها أن صار بها أقلية بروتستانتية قوية بين الكاثوليك ، ولا تريد هذه الأقلية التعاون مع الأكثرية . أما رومانيا ففيها أكثر من أقلية واحدة .

وقد يسود المذهب الذى تدين به إحدى الأقليات فى منطقة من مناطق الدولة وتصير له الغلبة ، ومن أمثلة ذلك :

١ — أقلية المجر الكاثوليك فى سهل الدانوب .

٢ — أقلية الروس الأرثوذكس فى بسارابيا .

٣ — أقليات الألمان البروتستنت التى تعيش فى مناطق متفرقة من رومانيا .

ولهذه الأقليات جميعاً أهمية سياسية كبيرة لأنها تختلف من الناحيتين الدينية والاثنوجرافية عن الوسط الذى تعيش فيه ، ولكن العامل الدينى هنا أقل أهمية من العامل الاثنوجرافى « الشعبى » .

وتنتمى للنوع الأول أيضاً بلاد شمال أفريقية ، وفيها يسود الإسلام وبلاد أفريقية الوسطى ، وفيها تسود الوثنية ، ثم بلاد أفريقية الجنوبية ، وفيها تسود البروتستانتية ، ثم استراليا ونيوزيلند ، وفيهما تسود البروتستانتية مع أقلية كاثوليكية تبلغ ٢٠ ٪ فى استراليا و١٢ ٪ فى نيوزيلند .

أما النوع الثانى ، وهو الذى يغلب فيه دين على دين ، وتتراوح نسبة الدين الرئيسى فيه بين ٦٠ ٪ و ٨٠ ٪ فينتشر فى المناطق التى يسود فيها النوع الأول ، وقد ينتشر فى الدول الحديثة التى وفدت إليها عناصر جديدة من جهات العالم المختلفة .

وإلى هذا النوع تنتمى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يسود المذهب البروتستنتى وتزيد نسبته عن ٦٥ ٪ ، وإلى جانبه توجد الكاثوليكية فى الولايات الشمالية المطلة على المحيط الأطلسى وولايات المنطقة الصناعية فى الداخل .

والولايات المتحدة الأمريكية أكثر بلاد العالم تسامحاً من الناحية الدينية ، ولا يؤثر الدين على سياستها ، ولكنها أحياناً تتخذ الدين سياسة للدعاية لمصلحة فريق ضد فريق ، ولكن هذا لا يحدث إلا فى أحيان قليلة .

وتنتمى إلى هذا النوع أيضاً كل البلاد الأوروبية التى يوجد فيها المذهب البروتستنتى والكاثوليكى معاً .

ومن أمثلة ذلك انجلترا وهولندا وألمانيا ، وفيها أكثرية بروتستانتية وأقلية كاثوليكية ، ويسود فيها جميعاً التسامح الدينى ، إلا ألمانيا التى تضطهد الكنيسة والمنشآت الكنسية .

ومن أمثلتها أيضاً بلاد المجر ، وبها أقلية بروتستانتية تبلغ ٢٧ ٪ وأكثرية كاثوليكية ، والمعاملة التى تلقاها هذه الأقلية من الأكثرية تنطوى على تسامح مطلق .

ومنها منطقة ايرلند ، وتوجد بها أقلية بروتستانتية وسط محيط كاثوليكى ، ويبدو أن الاختلاف الدينى بين سكان إيرلند الشمالية وإيرلند الحرة له صدى سياسى كبير فى الاختلافات السياسية بينهما ، ولكنه ليس الاختلاف الوحيد بينهما ، لأن الشماليين ينتمون للعناصر الاسكتلندية والآخرين للعناصر الايرلندية التى تختلف عن الأولى أثنوجرافيا .

وإلى هذا النوع أيضاً تنتمى بولندا ، وفيها تسود أكثرية كاثوليكية وإلى جانبها أقلية أرثوذكسية تبلغ فى شرق بولندا ١٢ ٪ ، وأقلية بروتستانتية تبلغ فى الغرب ٣ ٪ ، وأقلية يهودية تبلغ فى جميع الجهات ١٠ ٪ ، ولا يرجع الشعور القوى الذى ظهر فى الأيام التى سبقت الحرب الأوروبية الثانية ضد اليهود لاختلافات دينية بقدر ما يرجع لعوامل اقتصادية .

وإلى هذا النوع أيضاً تنتمى ألبانيا ، وفيها أكثرية إسلامية تبلغ ٧٠ ٪ ، وهى مركزة فى المنطقة الوسطى من ألبانيا ، وتقوم إلى جانبها أقلية أرثوذكسية فى الجنوب ، كما تقوم أقلية كاثوليكية تبلغ ١٠ ٪ فى الغرب .

ويقال إن ألبانيا هى الدولة الأوروبية الوحيدة التى تقوم بها الاضطرابات السياسية بسبب الاختلافات الدينية ، ولكن الغالب أن الاضطرابات السياسية لا تقوم بها بسبب الخلافات الدينية وحدها ، وإنما بسبب النظام القبلى الموجود بين الجماعات الجبلية ، وبسبب الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فيها .

وينتمى إلى هذا النوع فى قارة آسيا كل من سوريا ولبنان من جهة وفلسطين من جهة أخرى . أما سوريا ولبنان ، ففيهما أكثرية مسلمة تبلغ ٧٥ ٪ ، منها

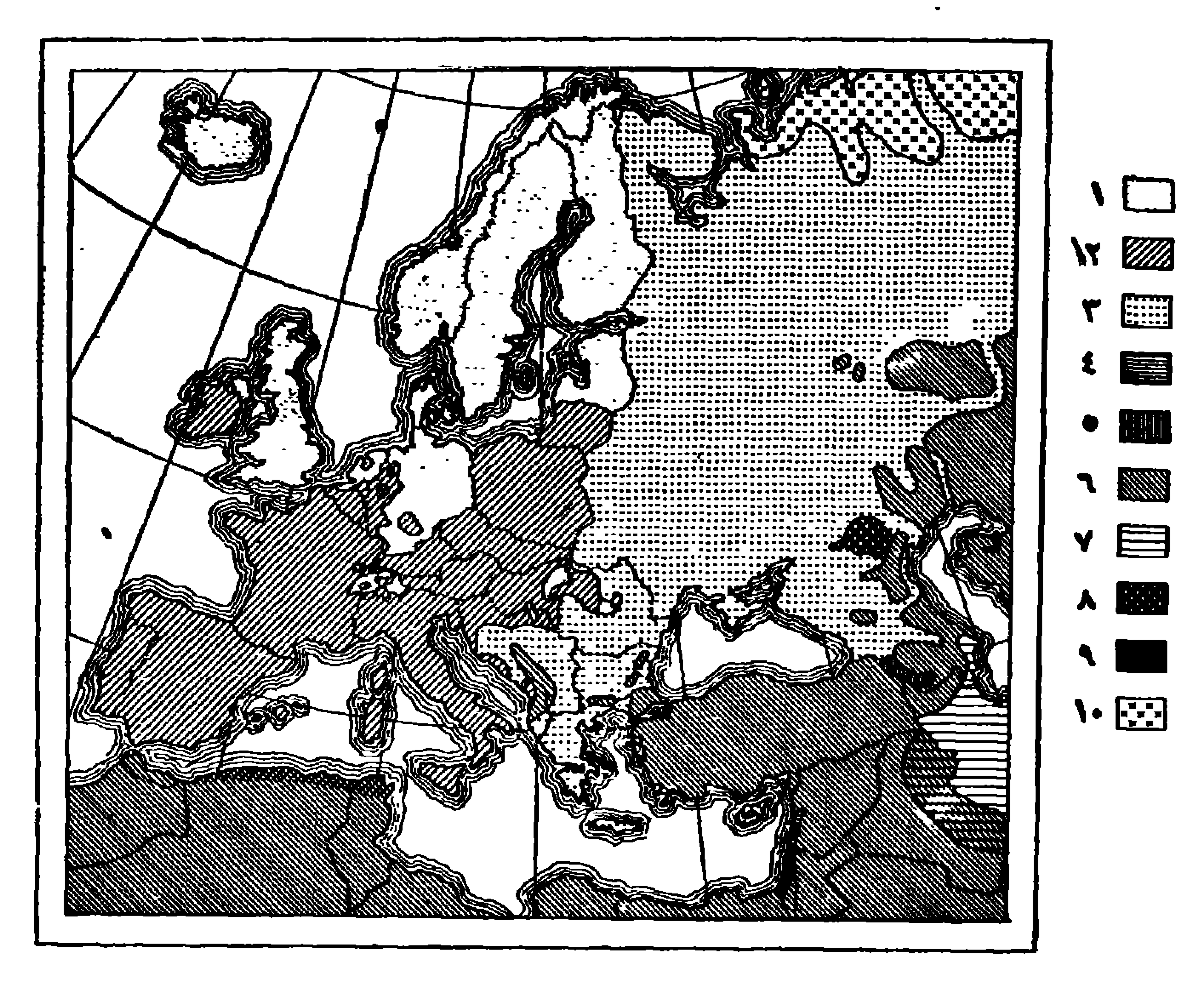
٥٠ ٪ سنيون و ٢٥ ٪ دروز وعلويون وإسماعيليون . وتقوم إلى جانب الأكثرية الإسلامية أقلية أرثوذكسية وأخرى يهودية ، وقد كان النزاع الدينى بين هذه العناصر شديداً فى يوم من الأيام ، ولكن خفت حدته كثيراً ، ولا نكاد نلمس أثراً من آثاره الآن .

أما فلسطين ، فالنزاع على أشده بين اليهود والعرب ، والنزاع بينهما ليس دينياً كما يبدو ، ولكنه نزاع على الحياة ، ولم يكن وجود العنصر اليهودى فى فلسطين ليثير أى اضطراب سياسى ، لولا سيول المهاجرين من اليهود الذين تدفقوا على فلسطين ، واغتصبوا أرض العرب من أصحابها بل وطردوا العرب من ديارهم . وتعد بريطانيا المسئول الأول فى حدوث هذه الكارثة ، فهى التى فتحت أبواب فلسطين للمهاجرين اليهود ، وهى التى أسلمتهم زمام الأمور فيها عندما أنهت انتدابها عليها .

أما النوع الثالث الذى تنتمى إليه البلاد التى تتعدد فيها الأديان فلا تنتمى إليه إلا ست دول فقط ، هى : كندا ، وسويسرا ، ولاتفيا ، ويوغوسلافيا ، والعراق ، والهند . وكان من المنتظر أن تقوم فى تلك البلاد حروب واضطرابات بسبب الخلافات الدينية ، ولكن الواقع أن اثنتين منها فقط هما اللتان يسودهما القلق بسبب تلك الخلافات ، وهما يوغوسلافيا والعراق . أما كندا فظروفها قريبة من ظروف الولايات المتحدة الأمريكية ، وهما لا تختلفان إلا فى ظاهرة واحدة ، وهى زيادة نسبة من يعتنقون الكاثوليكية فى كندا عنهم فى الولايات المتحدة ، وسبب ذلك أن العناصر الفرنسية الكندية فى كوبك كلها كاثوليكية . وروح كندا مثل روح الولايات المتحدة من ناحية التسامح ، ولا يوجد فى كندا الآن أى أثر للنزاع الدينى .

وفى سويسرا نجد الأحوال الدينية عجيبة لأن الصلة بين التكوين الدينى والتكوين القومى للبلاد تكاد تنعدم ، ثم إن توزيع الأديان فيها لا صلة له بالتضاريس وظاهرات سطح الأرض ، وكل منهما منفصل عن الآخر ، ولكى يدرك الإنسان حقيقة التوزيع الدينى فى سويسرا يجب أن يعود إلى التاريخ السويسرى لأن الأحوال الدينية لم تكن مستقرة فيها وقت تكوين الاتحاد واندماج الشعوب

السويسرية بعضها مع بعض ، فقد تحول فى ذلك الوقت قوم كثير من الكاثوليكية للبروتستانتية ، والكاثوليك الآن يولفون نحو ٤٠ ٪ والبروتستانت ٥٧ ٪ وعلاقاتهما محابة وليس للاختلاف الدينى أى أثر سيء على وحدة الدولة أو كيانها السياسى .



توزيع الأديان والمذاهب فى أوروبا

١ — البروتستنية
٢ — الكاثوليكية
٣ — الأرثوذكسية
٤ — المسيحية اللبنانية
٥ — المسيحية الأرمينية
٦ — السنية
٧ — الشيعة
٨ — البوذية
٩ — اليهودية
١٠ — ديانات بدائية

وفى لاتفيا تتألف الأحوال الدينية كما يأتى :

٥٦ ٪ بروتستانت و٢٤ ٪ كاثوليك و١٥ ٪ أرثوذكس و٥ ٪ يهود ؛ ولكن رغم تعدد الديانات فيها على هذا النحو فالوحدة القومية لا خطر عليها .

وفى يوجوسلافيا تتعقد الأحوال الدينية بعض الشيء ، فهناك ثلاث ديانات رئيسية هى الأرثوذكسية دين الصرب وهم يؤلفون ٤٩ ٪ من السكان ، والكاثوليكية ويدين بها الكروات ويؤلفون ٣٧ ٪ من السكان ، والإسلام ويدين به أقلية من السكان . والنزاع لا ينقطع بين الأرثوذكس من « الصرب » والكاثوليك من « الكروات » وهو نزاع عنصرى بين شعبين مختلفين وليس نزاعاً دينياً . ولهذا النزاع خطره بدون شك ، لأنه لا يساعد على تآلف الشعبين بل على العكس يؤدى إلى تمسك كل منهما بحقه فى الانفصال عن الآخر .

وفى العراق مذهبان إسلاميان مختلفان هما مذهب الشيعة ويدين به نحو ٥٧ ٪ من السكان ، ومذهب السنية ويدين به نحو ٤٠ ٪ ، وكان الصراع حتى وقت قريب جداً قوياً بين أنصار المذهبين ، ولكن نمو الروح القومية فى العراق بعد تحررها من الحكم التركى سنة ١٩١٨ ساعد على اختفاء الكراهية المذهبية بين السكان . والآن نرى العراق كعضو فى جامعة الأمم العربية لم يعد يفكر فى الخلافات الدينية ، وإنما أصبح يعنى بكل ما يمكن القومية العراقية ويدعمها .

الباب الرابع

السكان

كانت بعض الدول مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان حتى قيام الحرب الأخيرة ترى أن الأراضى التى تقع فى حوزتها لا تفى بحاجة سكانها الذين يتزايدون ، وأنه لا بد من أرض جديدة تضمها إلى أملاكها لكى تنفس عن سكانها حتى ولو كان ذلك بطريق العنف . وليس فى وسعنا أن نؤيد هذه الدول فيما تدعيه من أنها فى حاجة فعلا إلى أراضى جديدة ، لأن السكان لم يزدحموا بعد الازدحام الذى يضطرها لاتخاذ وسائل عنيفة لضم أراضى جديدة لأملاكها . والذى نعرفه أن هذه الدول قد بلغت مرحلة الشباب ، وهى فى حياة الدول مرحلة تبعث الرغبة فى التوسع والإغارة على أملاك الغير ، ولا نستطيع الآن أن نعتمد اعتماداً كلياً على كثافة السكان فى أى دولة عند تقدير حاجة هذه الدولة للتوسع الإقليمى ، لأن استخراج نسبة الكثافة لها أكثر من طريقة ، وقد لا يكون لبعض هذه الطرق أية دلالة يمكن الاعتماد عليها . فلو اتخذنا مثلا مساحة الأراضى فى مصر كأساس لاستخراج كثافة السكان فيها وجعلناها تشمل الأراضى المنزرعة وغير المنزرعة ، كانت الكثافة لا تعبر تعبيراً صحيحاً عن ضيق الأراضى الزراعية فى الوادى ، وعن حاجة مصر إلى التوسع فيها . ويبدو أن الاتجاه الحديث فى تقدير كثافة السكان يعتمد على مساحة الأراضى التى يمكن استغلالها فى الزراعة أو فى الرعى كأساس لتقديرها ، ولكن اتجاهاً كهذا ليس دقيقاً أيضاً لأن الأراضى التى يمكن استغلالها تختلف من جهة لأخرى ، فطبيعة الأرض مختلفة ، ومقدرة الأرض على أن تغل محصولا أو أكثر مختلفة ، والمناخ الذى يساعد على الإنتاج مختلف ، ومسألة الأسواق وتصريف غلات الأرض مختلفة أيضاً . ثم إن هناك أعمالا أخرى يحترفها السكان مثل الصناعة والتجارة ، ولا بد أن يكون لها هى الأخرى وزن

فى تقدير كثافة السكان ، وهذه جميعاً تؤثر فى قيمة الأرض التى تتخذ أساساً لتقدير الكثافة ويجب أن يحسب لها حساب عند تقدير تلك الكثافة .

وإذا درسنا حالة السكان فى اليابان وقارنا ذلك بموارد الإنتاج تبين لنا أن المحصول الرئيسى فى اليابان هو الأرز . وأن الأرز له قيمة غذائية كبيرة ، وأن الوسائل التى يتبعها اليابانيون فى إنتاجه تيسر لهم زراعة الأرض أكثر من مرة فى السنة ، ويساعدهم على ذلك ظروف المناخ الذى يعمل بدفئه على امتداد موسم الزراعة بحيث يمكن زراعة المحصول مرتين أو ثلاث مرات فى السنة .

والحشائش فى اليابان قليلة ، وقد حدّت هذه القلة من إنتاج اللحوم هناك ، ولكن يعوض ذلك كثرة ما يصاد من الأسماك من البحار المجاورة .

وكانت اليابان قبل الحرب العالمية الأخيرة تنتج كثيراً من المصنوعات وتصدرها إلى الخارج ، فيوفر ذلك مالا كثيراً يساعدها على شراء المواد الغذائية اللازمة مما لا ينتج فى بلادها .

هذه الامتيازات جميعاً يجب أن ندخلها فى حسابنا قبل أن نفكر فى تقدير كثافة السكان فى اليابان .

والواقع أن السكان فى اليابان فى زيادة مستمرة وأنهم لو استمروا على نسبتهم الحالية فى الزيادة فسيصلون فى يوم ما إلى درجة التشبع ، ويبدو أن الوقت الذى سيبلغون فيه هذه الدرجة لم يعد بعيداً ، وخصوصاً بعد أن قل الإنتاج الزراعى فى اليابان ، وقلت الصادرات من المواد المصنوعة ، وإذا بلغ اليابانيون هذه الدرجة فسيهبط مستوى المعيشة عندهم هبوطاً فاحشاً .

وإذا درسنا حالة البلاد الأخرى التى كانت تطالب بتوسيع أملاكها لكى تتلاءم مساحتها مع ضغط السكان فيها ، وجدنا أن فكرة ازدياد السكان فى إيطاليا وألمانيا هى فكرة نسبية . ولو قارنا ازدياد السكان إلى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بهما لاستبعدنا فكرة ضغط السكان ، إذ أن بلادهما حتى الحرب الأوروبية الأولى كانت تتسع بمواردها الاقتصادية لأعداد من السكان تزيد عن التى كانت تقيم بهما فعلا ، وحجتهما فى المطالبة بتوسيع أملاكهما على هذا الأساس غير صحيحة .

وإذا درسنا سكان العالم دراسة عامة نجد أنهم يبلغون فى الوقت الحالى ٢٠٠٠ مليون نسمة ، وليس هذا هو كل ما يستطيع العالم تحمله ، لأن قارة أفريقية وحدها تستطيع أن تتسع لنحو ٢٠٠٠ مليون ، وليس بها الآن إلا ٢٠٠ مليون . وآسيا لـ ١٧٠٠ مليون ، وليس بها إلا ١٠٠٠ مليون . وأوروبا لـ ٦٠٠ مليون ، وليس بها إلا ٥٠٠ مليون . وأمريكا الشمالية لـ ١٠٠٠ مليون ، وليس بها إلا ٢٠٠ مليون . وأمريكا الجنوبية لـ ٢٠٠٠ مليون ، وليس بها إلا ١٠٠ مليون . والأقيانوسية لـ ٤٠٠ مليون ، وليس بها إلا ١٠ مليون .

ومعنى هذا أن ازدياد الناس فى أوروبا سيكون قليلا فى المستقبل بعكس القارات الأخرى ، فان مجال الزيادة فيها واسع إلى أن تصل على الأقل إلى درجة الازدحام الحالى فى أوروبا .

والباحث فى موضوع السكان فى أية جهة من جهات العالم لا يقنع بمعرفة عدد السكان الذى يتسع له كل بلد من هذه البلاد ، وإنما يجب أن يعرف أيضاً حالة هؤلاء السكان من حيث الزيادة والنقصان . وأحدث الدراسات فى هذا الموضوع تهتم بمعرفة متوسط عدد البنات اللاتى تلدهن كل أسرة من الأسر ، أو متوسط ما تخرجه كل أسرة من أمهات المستقبل .

وإذا كان مقدراً لأية أمة أن تعيش فيجب ألا يقل ما تنتجه الأسرة الواحدة عن بنت على الأقل . وإذا ألقينا نظرة عامة على دول العالم التى تسكنها العناصر البيضاء نرى ما يأتى :

أولا — أن روسيا السوفيتية من أكثر بلاد العالم قابلية للزيادة ، وذلك لكثرة عدد المواليد من البنات .

ثانياً — أن البرتغال وأسبانيا وإيطاليا والبلقان وهولندا ولتوانيا وكندا تلى روسيا من ناحية إنتاج البنات ، ونسبتها فى هذه الناحية نصف النسبة فى روسيا .

ثالثاً — أن بلاد أوروبا الوسطى والشمالية والغربية والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا ونيوزيلند لا تنتج البنات بالدرجة التى تساعدها على زيادة السكان فيها زيادة كبيرة .

وإذا بحثنا حالة السكان فى كل من ألمانيا واليابان وإيطاليا نرى ما يأتى :

أولا — أن سكان ألمانيا آخذون فى النقصان لأن نسبة المسنين فى الشعب الألمانى نسبة عالية ، وقد أدى إلى زيادة تلك النسبة تحسن الوسائل الصحية فى ألمانيا ، إلا أن الوسائل الصحية مهما كانت حسنة فانها لن تحول بين الإنسان وبين الموت . وهذا معناه أن يد الفناء ستمتد قريباً للمعمرين الألمان ، لأن كثيراً منهم بلغ سن الخامسة والستين . وهذا معناه أن نسبة الوفيات فى ألمانيا ستزيد عن المعدل بحوالى ١٦ ٪ ، وهذا سيؤدى إلى نقص السكان . ويبدو أن الألمان يدركون ذلك ولكنهم لا يجدون له علاجاً إلا بزيادة المواليد ، وذلك بتشجيع الزواج بشتى الوسائل .

ثانياً — أن نسبة الزيادة فى إيطاليا ليست كبيرة ، بل قد يخشى على السكان من أن يقلوا فى المستقبل . ويدرك الإيطاليون هذه الحقيقة ويحاولون زيادة نسبة المواليد بفرض ضرائب على العزاب ، وبدفع إعانة للأم على المولود الأول ، وتقليل الضرائب على الأسر ذات الأعداد الكبيرة ، ولكن النجاح محدود فى هذه السبيل .

ثالثاً — أن اليابان هى الدولة الوحيدة التى يزيد سكانها زيادة مطردة بمقدار ٨٠٠ ألف نسمة سنوياً ، وليس من شك فى أن الجزر اليابانية ستضيق باليابانيين إذا لم يلجأوا إلى فكرة تحديد النسل .

وليست ألمانيا وإيطاليا هى البلاد الأوروبية الوحيدة المزدحمة نسبياً بالسكان ، فهناك فى شرق أوروبا بلاد أخرى مزدحمة ازدحاماً بالغاً ، إلا أن تلك البلاد ليس لها القوة الحربية التى تجعلها خطراً يهدد سلام العالم مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان . وربما كانت روسيا هى الوحيدة التى تهدد السلام العالمى ، لأن سكانها يتزايدون بسرعة قد ترتفع إلى ٣ ملايين نسمة فى العام ، ولو اطردت تلك النسبة فسيصل سكان روسيا عام ٢٠٠٠ م إلى ٦٥٠ مليون نسمة ، وهو عدد ضخم جداً لا تصل إليه البلاد الأوروبية مجتمعة .

السياسة التى يمكن إتباعها
للتنفيس عن ضغط السكان المتزايدين

أولا — التوسع الاقليمى :

كانت الدول الفتية التى تحس بضغط السكان فيها تطالب بتوسيع بلادها إما بضم البلاد المجاورة لها ، أو امتلاك المستعمرات . وكانت إيطاليا وألمانيا واليابان أكثر الدول مطالبة بذلك ، إما لضغط السكان فيها أو إشباعاً لشهوة الاستعمار .

أما عن الاستعمار كمخرج للسكان المتزايدين ، فالمعروف أن أعداد المستعمرين الذى نزحوا إلى المستعمرات وأقاموا بها قليلة جداً ، وبناء على ذلك لا يمكننا أن ندعى أن المستعمرات قد نفست فعلا عن ضغط السكان فى الدول المستعمرة .

أما عن ضم بعض الأراضى المجاورة للدولة ، فقد تبين أن هذا أيضاً لا يفرج كرب الدول التى تحس بضغط السكان ، لأن البلاد التى تطالب بضم بعض الأراضى إلى أملاكها بلاد أوروبية فى أغلبها ، والأراضى التى تطالب بضمها أراضى أوروبية أيضاً ، وجميع جهات أوروبا مزدحمة بالسكان وتكاد تضيق بمن فيها . ولدينا أمثلة كبيرة تدل على أن ألمانيا عندما ضمت إليها بعض الأراضى المجاورة لها أضافت لمشكلة تزايد السكان فيها مشكلة تزايد السكان فى البلاد التى ضمتها ، فهى فى الواقع لم تفرج عن نفسها ، ولكن مشكلة السكان فيها ازدادت تعقيداً ، فعندما ضمت النمسا إليها ضمت مساحات مزدحمة بالسكان ، وضمت مدناً مثل ڤينا ، قد تركز السكان فيها بشدة حتى بلغ عددهم ٢ مليون نسمة ، وعندما ضمت منطقة السوديت من تشيكوسلوفاكيا ضمت بلاداً مزدحمة أيضاً .

ولو استطاعت ألمانيا أن تضم لأملاكها أية أراضى جديدة مما يقع عند أطرافها ، فانها لن تحل مشكلة السكان فيها بذلك الضم ، لأن البلاد المجاورة لألمانيا مزدحمة بالسكان .

أما إيطاليا فنجد أن ظروفها ليست أفضل من ظروف ألمانيا ، فالبلاد الأوروبية المجاورة لها مزدحمة ، ومن غير الممكن أن يجد الإيطاليون فى ضم تلك البلاد مخرجاً لسكانهم المتزايدين . وليس هناك من البلاد التى تصلح لأن تضم إلى إيطاليا إلا قوريسقا وبلاد البلقان ، وهذه جميعاً تأبى أن تضم إليها . وحتى إذا ضمت فلن يعتبر هذا الضم شيئاً ، لأنها مزدحمة بالسكان ، ولن تكون مخرجاً يتنفس فيه الإيطاليون ويخففوا عن ضغط السكان .

أما اليابان فكانت قبل الحرب الأوروبية الأخيرة قد بدأت فى تنفيذ سياسة التوسع الإقليمى ، فضمت إليها بلاد كوريا ومنشوريا وشمال الصين ، وهذه جميعاً بلاد عظيمة المساحة ، ولكن يبدو أن تلك البلاد لم تكن تكفى لتستوعب من يزيد من سكان اليابان إلا فى سنة واحدة ، لأن كوريا بلاد مأهولة بالسكان ، ولأن منشوكو تضيق بالعناصر الصينية فيها ، ولأن الصين الشمالية مزدحمة جداً بالسكان ، وهى تفكر فى طريقة لتنفس بها عن نفسها .

إذاً فمسألة التوسع الإقليمى ليست للتنفيس عن السكان ، وإذا كانت الدول تقوم بها تحت هذا الستار ، فهو فى الواقع تمويه .

ثانياً — *الهجرة* :

عندما تهاجر العناصر البشرية من جهة مزدحمة إلى أخرى أقل ازدحاماً ، فان هذا يعد تنفيساً عن الجهات المزدحمة ، وتعميراً للأقل ازدحاماً ، والذى يلاحظ أن العناصر البيضاء فى الأمريكتين وفى استراليا قد هاجرت جميعاً من أوطانها الأوروبية ، ويبدو لأول وهلة أن تلك الهجرة قد نفست عن البلاد الأوروبية ، ولكن الواقع لا يؤيد ذلك ، لأن مجموع العناصر التى هاجرت من أوروبا منذ سنة ١٤٩٢ حتى الآن لا يزيد عن ٤٥ مليون ، هاجر منهم ٢٤ مليوناً إلى الولايات المتحدة الأمريكية و ١٥ مليوناً إلى البلاد الأمريكية الأخرى و ٦ ملايين للقارات الأخرى .

وتبدو هذه الأرقام قليلة ، ولكنها هى الأعداد التى تركزت فعلا فى العالم الجديد ، لأن كثيراً من العناصر الأوروبية المهاجرة عادت ثانية لأوطانها . ولا نستطيع

أن ندعى أن سكان أوروبا تأثروا كثيراً بمهاجرة الـ ٤٥ مليوناً الذين نزحوا عنها فى تلك الفترة الطويلة منذ عرفت أمريكا للآن . لأننا لو علمنا أن سكان أوروبا زادوا فى القرن الأخير من ١٢٠ مليوناً إلى ١٧٥ مليوناً ، وأنهم منذ بداية القرن العشرين حتى الآن زادوا حتى بلغوا ٥٠٠ مليون ، لتبين أن الـ ٤٥ مليون الذين هاجروا من أوروبا إلى أمريكا عدد لا يذكر لقلته .

وإذن فلا يمكن أن يعتمد على المهاجرة كعلاج لتخفيف ضغط السكان ، لأنه فضلا عن قلة الأعداد المهاجرة ، فان المهاجرة تحرم البلاد من خيرة شبابها المهاجرين الذين يهجرونها ، وهى أحوج ما تكون إلى سواعدهم وعقولهم .

وقد أخذ كثير من بلاد أوروبا بسياسة منع هجرة الشباب ، كما أخذ أغلب البلاد التى كانت تفتح أبوابها للمهاجرين فى قفل تلك الأبواب ، مخافة أن يساعد مجىء المهاجرين على خفض الأجور ، وخفض مستوى المعيشة فيها . وقد كان تحول الهجرة لأمريكا الشمالية من العناصر التى تسكن بلاد أوروبا الشمالية إلى العناصر التى تسكن جنوب أوروبا سبباً فى أن أقفلت الولايات المتحدة الأمريكية أبوابها فى وجه المهاجرين الأوروبيين .

وقد اتبعت استراليا نفس السياسة وقفلت أبوابها فى وجه العناصر غير الإنجليزية وفى وجه العناصر الإنجليزية فى بعض الأحيان ، وهناك كثير من البلاد القليلة السكان ترحب بالعناصر المهاجرة إليها ، ومنها جمهوريات أمريكا الجنوبية التى تسعى دائماً لجذب العناصر الأوروبية إليها ، ولكن الأوروبيين يعزفون عن ذلك بدليل أن العناصر الألمانية وحدها هى التى نزلت بها ، وقد نزلت فى الأرجنتين بالذات ، ولا تعد هجرة العناصر السوداء إلى البلاد الأمريكية شبيهة بهجرة العناصر الأوروبية ، فهم لم يكونوا أحراراً فى ترك بلادهم أو البقاء فيها ، وإنما سيقوا قسراً للمهاجرة إلى تلك البلاد ، ولم يكونوا كالأوروبيين من الشباب المغامرين الذين يسعون وراء الرزق ، بل كانوا من العناصر الضعيفة التى لم تقو على العدو كغيرهم عندما طاردهم النخاسون فى القارة الأفريقية للقبض عليهم وترحيلهم لأمريكا للعمل فى الزراعة والرعى .

والهجرة نشيطة جداً فى بلاد الشرق الأقصى ، فالصينيون كثيرون فى بلادهم ، وقد أحسوا منذ زمن طويل أن بلادهم أخذت تضيق بهم فأخذوا يهاجرون للبلاد المحتاجة للأيدى العاملة ، وهم يخرجون على شكل موجات متعاقبة ، وأهم البلاد التى نزلوا بها منشوريا ومنغوليا ، وقد استطاعوا أن يحولوها إلى أوطان صينية ، ولم يقصر الصينيون هجرتهم على تلك البلاد ، بل هاجروا لجزر الهند الشرقية حيث يبلغون الآن ٢ مليون تقريباً ، وهاجروا لبلاد الملايو حيث يكونون أغلبية السكان وهاجروا إلى سيام والهند الصينية وأعدادهم فيها فى زيادة مستمرة .

وهم من أكثر المهاجرين نجاحاً فى أوطانهم الجديدة ، وهم لا يسيئون قط للدول المسيطرة على البلاد التى ينزلون بها ، ولا يكونون خطراً على الأمن أو مصدراً للشغب والاضطراب .

وهم عند مجيئهم فى أول الأمر يكونون أقليات ، ولكنهم يتحولون فيما بعد إلى أغلبية ، إما بواسطة الأعداد الجديدة التى تفد من الوطن ، أو بواسطة التوالد ، وهم من أكثر سكان العالم خصوبة جنسية ،

وربما كانت هجرة الصينيين من بلادهم هى المثل الوحيد الذى يثبت أن الهجرة تكون للتنفيس عن السكان ، ولتخفيف الضغط عن البلاد الأصلية .

البلاد قليلة السكان :

يوجد نوعان من البلاد قليلة السكان هما :

أولا — بلاد يقل فيها السكان بالنسبة للموارد الاقتصادية .

ثانياً — بلاد يقل فيها السكان بالنسبة لما يمكن أن تتحمله هذه البلاد .

وتعد فرنسا مثلا للنوع الأول ، إذ أن استغلال الموارد الزراعية والصناعية فيها أكبر من أن يقوم به الفرنسيون وحدهم ، لهذا كان ضرورياً أن يستعينوا بغيرهم فى هذا الشأن ، وليس من شك فى أن هذه القلة فى سكان فرنسا قد أدت إلى دخول عناصر غير فرنسية فى جسم الدولة ، وليس من شك أيضاً فى أن وجود تلك العناصر الغريبة يعد نقطة ضعف فى كيان الدولة الفرنسية .

والنوع الثانى من البلاد ، وهو الذى يقل سكانه عما تتحمله موارده ، هو النوع الغالب ، وهو عظيم الأهمية فى تقدير قيمة الدولة السياسية ، وتعد استراليا مثلا لهذا النوع ، لأن سكانها الحاليين الذين يبلغون ٨ ملايين ، قليلون جداً بالنسبة لما تستطيع القارة أن تتحمله .

وقد يظن البعض أن مساحات واسعة من غرب أستراليا مساحات صحراوية لا يمكن استغلالها ، وأن مساحات أخرى فى شمالها لا تصلح لسوء مناخها لسكنى البشر ، وربما يكون ذلك عاملا من العوامل التى تبرر سياسة أستراليا فى قفل أبوابها أمام العناصر المهاجرة إليها ، سواء أكانت أوروبية أم غير أوروبية ، ولكن مع ذلك يجب ألا نغفل أن كثافة السكان فى الجهات الصالحة للاستغلال فى أستراليا قليلة جداً ، ولا يمكن أن تبرر بأى حال السياسة التى تتخذها أستراليا إزاء العناصر التى تريد الذهاب إليها ، ذلك لأن الموارد كثيرة فى استراليا ، ولا تجد أستراليا اليد العاملة التى تكفى لاستغلال تلك الموارد .

ومن الغريب أن أستراليا توصد أبوابها فى وجه العناصر الآسيوية التى تصلح لاستغلال كل جزء فيها سواء كان ذلك فى الشمال الحار أو فى الأراضى الغربية الصحراوية المجدبة أو فى السواحل الشرقية الغنية أو فى السهول الوسطى الواسعة .

وقد رأينا فى الحرب العالمية الأخيرة أن اليابان التى كانت تشكو من ضغط السكان قد زحفت تدريجياً نحو الجنوب متجهة نحو جزر الهند الشرقية الغنية بمواردها ونحو استراليا الواسعة المترامية الأطراف .

ورأينا أن الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربر ، والأسطول البريطانى فى سنغافورة لم يستطيعا مقاومة اليابان ، وكان الزحف متجهاً نحو فضاء أستراليا الواسع ، ولولا القنبلة الذرية وآثارها فى هيروشيما وفى الشعب اليابانى ، لكانت الأيدى العاملة اليابانية تعمل الآن فى استغلال موارد استراليا وتكدح فى كل ركن من أركانها .

الباب الخامس

الحـــدود

تعتبر الحدود التى تمتد بين الدول بعضها وبعض من عمل الإنسان وهى من أجل هذا تعد ظاهرة بشرية وليست طبيعية .

ولا تدعو الحاجة إلى تخطيط الحدود فى أية جهة من جهات الأرض إلا إذا أقبل الناس عليها وعمروها ، ونظروا إلى الأرض التى يقيمون بها كملك لهم لا يسمحون لغيرهم بأن يشاركوهم فى الانتفاع بها . وبناء على ذلك يعينون الحدود التى تفصل بين الأراضى التى يستغلونها وبين الأراضى التى يستغلها جيرانهم ، حتى لا يتعدى جار على أرض غيره .

وقد اتخذ الإنسان فى أول الأمر الظاهرات الطبيعية لسطح الأرض كالأنهار والجبال حدوداً للفصل بين الأراضى بعضها وبعض ، لأنها حواجز طبيعية تحول دون تقدم الجماعات البشرية . ولكن قيمة هذه الحدود أخذت تقل بالتدريج نتيجة لتطور العنصر البشرى وتقدم الوسائل التى يلجأ إليها الإنسان فى هجومه على غيره ودفاعه عن نفسه ، ولكن الإنسان لم يقف أمام هذا التقدم مكتوف اليدين ، إذ أنه استطاع بعبقريته ومواهبه العقلية أن يقوى الحدود ، وذلك باقامة الحصون والالتجاء إلى وسائل الدفاع المختلفة .

والحدود التى تحيط بالدولة الفرنسية تعتبر حدوداً نموذجية فى جهات كثيرة ، وذلك من حيث اتفاقها مع الظاهرات الطبيعية لسطح الأرض ، إذ أنها تمتد فى كثير من الجهات فوق جبال الألب ، وجبال جورا ، وهضبة أردن ، ومرتفعات الراين ، وسواحل بحر المانش ، وسواحل خليج بسكاى ، وسواحل البحر الأبيض المتوسط ، ولكن الحدود السياسية لبلاد العالم المختلفة لا تتمشى مع الظاهرات الطبيعية لسطح الأرض ، إذ كثيراً ما نجد الحدود بين دولة وأخرى تقطع السلاسل الجبلية ، وتعبر الأنهار أو تجتاز البحيرات .

وفى الأراضى السهلة ، حيث لا توجد أراضى مرتفعة يمكن الاعتماد عليها كمناطق للدفاع ، تشتد حاجة الإنسان للحصون والقلاع التى تحميه من الاعتداءات الخارجية ، وقد اتخذت الحصون الدفاعية التى أقامها الإنسان فى أول الأمر شكل حوائط وأسوار ، مثال ذلك سور الصين العظيم الذى أقامه الصينيون على الأطراف الشمالية لبلادهم لصد جحافل المغول والتتار التى كانت تتدفق على الصين من أراضى الاستبس التى تقع فى وسط آسيا ، ومن أمثلتها أيضاً الحائط الذى بناه الرومان عند الأطراف الشمالية لانجلترا لصد الاسكتلنديين الذين كانوا ينزلون من الشمال ويهددون الإنجليز . ومن أمثلتها أيضاً الحائط الذى بناه الرومان بين نهرى الراين والطونة لصد الجماعات الجرمانية التى كانت تغير على الدولة الرومانية ، ومنها الحائط الذى بناه الرومان لسد الثغرة الموجودة بين البحر الأسود وبين جبال الكربات ، وذلك لحماية الإمبراطورية الرومانية من غزوات البرابرة . أما الآن فالمنشآت الدفاعية تأخذ شكلا أقرب إلى الخنادق ، مثل خط ماچينو الذى أنشأته فرنسا بينها وبين ألمانيا ، وهو يعتبر أحدث الخطوط الدفاعية البرية فى العصر الحديث ، وقد أفلح هذا الخط بفضل اختفائه تحت سطح الأرض فى صد الهجمات الألمانية ضد فرنسا ، إذ صمد أمام الضربات الألمانية العنيفة فى الحرب الأوروبية الثانية ، ولم يفقد قيمته إلا بعد أن التفت القوات الألمانية حول طرفه الشمالى عند بلچيكا ، وهاجمته من الجانب الفرنسى .

وأفضل الحدود السياسية هى الحدود التى تفصل الشعوب بعضها عن بعض فصلا تاماً ، ولكن قليلا جداً من الحدود السياسية فى العالم هى التى تتوفر فيها هذه الصفة ، ذلك لأن اختلاط الشعوب وتداخلها بعضها فى بعض يجعل وجود حد فاصل وعازل بين الشعوب المختلفة أمراً مستحيلا ، ثم إن ظروف تخطيط الحدود هى ظروف تفرض فيها الشعوب المنتصرة إرادتها على الشعوب المغلوبة ، وهذه الأخيرة تضطر للخضوع للأمر الواقع . ولا يمكن لحدود مفروضة على هذا النحو أن تكون حدوداً مثالية . ومع ذلك فالحدود السياسية يمكن أن تفصل بين الشعوب فصلا تاماً فى حالات أربع :

١ — أن يكون الأساس الذى اعتمد عليه فى تخطيط الحدود هو الفصل بين شعبين متجاورين ، ومن أمثلة ذلك حدود شلزفج التى تفصل بين العناصر الألمانية فى الجنوب والعناصر الدانمركية فى الشمال .

٢ — أن يكون تخطيط الحدود بين شعبين متجاورين قد انقضى عليه وقت طويل بحيث سمح لكل منهما بالاستقرار فى المنطقة التى يعيش فيها ، ومن أمثلة ذلك الحدود بين فرنسا وأسبانيا وبين انجلترا وويلز .

٣ — أن يكون تخطيط الحدود فى الإقليم سابقاً لمجىء العناصر البشرية التى تعيش على جانبيه ، كالحدود التى تمتد بين كندا وبين الولايات المتحدة الأمريكية .

٤ — أن يتبع خط الحدود حاجزاً طبيعياً من الحواجز التى توجد على وجه الأرض ، كالحدود التى تمتد على طول جبال الألب .

وتعد الحدود بين استونيا ولاتفيا ولتوانيا مثلا جيداً للحالة الأولى ، لأن الأساس فى تلك الحدود كان مجرد الرغبة فى فصل الشعب اللتفى عن الأستونى وفصله عن الشعب اللتوانى ، وحدود بولندا وألمانيا مثل للحالة الثانية ، لأن الوقت الذى مضى بعد تخطيط تلك الحدود جعل لكل من الشعبين الألمانى والبولندى تقاليده وثقافته التى عاش بها فى وطنه الخاص جيلا بعد جيل ، فميزت هذه الصفات كل شعب .

وتعد الحدود بين كندا والولايات المتحدة مثلا للحالة الثالثة لأنها خططت قبل مجىء العناصر التى تعيش على الجانبين ، هذا مع العلم بأن العناصر التى تقيم على أحد جانبى الحدود لا تختلف فى شىء عن عناصر الجانب الآخر ، لأنها جميعاً مشتقة من مصدر واحد هو المصدر الأوروبى ، وتعيش فى بيئة جغرافية متشابهة ، وتتكلم لغة متشابهة .

ويبدو لأول وهلة أن أمثلة الحدود للحالة الرابعة كثيرة فى العالم ، ولكن الواقع غير ذلك ، إذ قليلا ما تفصل الحواجز الطبيعية بين شعبين متجاورين . والظاهرة الهامة التى نلاحظها هى أن بعض الشعوب تتخطى الحواجز الطبيعية بدلا من أن تقف عندها وتتخذ منها حداً يفصلها عما يجاورها من الشعوب ، ومن أمثلة ذلك أن الشعب الألمانى يعيش على كلا جانبى جبال بوهيميا ، وأن الشعب

القطلونى ينتشر شمالا ويعبر جبال البرانس ويصل إلى روسيون فى فرنسا ، والشعب النرويجى الذى يغلب انتشاره فى السواحل الغربية من اسكنديناوة قد تخطى مرتفعات اسكنديناوة شرقاً وانتشر فى منطقة أوسلو .

من هذه الأمثلة المختلفة نستطيع أن نؤكد أن الحدود التى تنطبق على الحالة الرابعة ، وهى التى تتفق مع الحواجز الجبلية نادرة جداً ، وربما كانت بعض أجزاء جبال البرانس بين فرنسا وأسبانيا وجبال الأنديز بين شيلى والأرجنتين من أظهر المناطق التى تمتد فيها الحدود على طول الحواجز الجبلية ، وتفصل بين الشعوب التى تعيش على كلا الجانبين .

الحدود الاثنوجرافية التى تفصل بين الشعوب :

أغلب الحدود القائمة بين بلاد العالم الآن ليست حدوداً اثنوجرافية ، لأن الشعوب التى تسكن جهات العالم المختلفة كثيرة الاختلاط بعضها مع بعض ، وهذا يؤدى بطبيعة الحال إلى صعوبة الفصل بين العناصر التى تنتمى إلى شعب معين ، وبين تلك التى تنتمى إلى شعب آخر . وهذا معناه أنه لا يمكن تخطيط الحدود التى تفصل الشعوب تخطيطاً دقيقاً . والشعوب بطبيعتها لا تستطيع الاستقرار على طول الحدود التى ترسم لكى تعين المناطق التى يعيش فيها كل شعب منها . إذ المشاهد أن الشعوب تعبر الحدود فى نقط عديدة وتتسرب من أحد الجوانب إلى الجانب الآخر ، وبناء على ذلك نجد أن بعض عناصر شعب من الشعوب تتوغل داخل الشعب المجاور ، وتتدخل فيه ، فينشأ بسبب ذلك نطاق وسط يوجد بين الشعبين المتجاورين تعيش فيه عناصر مختلطة من كل من الشعبين .

وأفضل الحدود التى يمكن تخطيطها فى تلك الجهات هى التى تجعل الغالبية العظمى من أحد الشعوب فى جانب ، والغالبية العظمى للشعب الآخر فى جانب ، ومن أمثلة ذلك حدود إقليم شلزفج التى تفصل ألمانيا عن الدانمرك ، وقد روعى فى تخطيطها أن تكون الغالبية الألمانية فى الجانب الألمانى ، والدانمركية فى الجانب الدنمركى ، وقد نجم عن ذلك أن بعض العناصر الدانمركية تعيش كأقلية فى الجانب الألمانى ، وأن بعض الألمان يعيشون كأقلية فى الجانب الدانمركى .

ومن أمثلتها أيضاً الحدود فى سيلزيا العليا بين ألمانيا وبولندا ، وقد وجد رجال السياسة عند تخطيط تلك الحدود مجموعة من العناصر الألمانية فى سيلزيا العليا وسط الشعب البولندى (الألمان فى هذه المنطقة صناع ، والبولنديون زراع) ولم يكن أمام الساسة لحل تلك المشكلة إلا أحد أمرين : الأول أن يضحوا بالأقلية الألمانية ، ويضموا الإقليم برمته إلى بولندا . والثانى أن يضحوا بالأقلية البولندية ، ويضموا الإقليم برمته إلى ألمانيا . ولكنهم اختاروا حلا وسطاً فشطروا المنطقة إلى شطرين ، وضموا أحدهما لبولندا وضموا الآخر لألمانيا . ولكن هذا الحل لم يرض عنه الألمان ، ولم يرض عنه البولنديون .

الحدود التى تفرضها الدول المنتصرة على الشعوب المغلوبة :

يراعى عند تخطيط هذه الحدود المصالح الاقتصادية أو الحربية ، كما تراعى الاعتبارات التاريخية ، وهى عادة فى مصلحة الغالب ، ولا يقبل المقهور ذلك إلا تحت الضغط والتهديد . ولكن يبدو أن مرور الزمن على هذا النوع يجعل الدولة المهزومة ترضى به ولا تفكر فى تغييره فيما بعد ، وأمثلة ذلك الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ، فلقد غضب الشعب المكسيكى فى أول الأمر عندما هزمته الولايات المتحدة وفرضت عليه الحدود الحالية التى تفصل بينها وبين المكسيك ، ثم عدل الشعب المكسيكى بعد ذلك عن التفكير فى تغيير تلك الحدود ، خصوصاً بعد أن استقرت الأمور على جانبى الحدود الجديدة ، وقبل فى النهاية الحدود التى غضب عنها أولا .

وكثيراً ما يحدث أن يفرض المنتصر حدوداً بعينها على الشعب المغلوب ، ولكنه يعود فيندم على فرضها ، ومن أمثلة ذلك أن بلچيكا التى رحبت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى بضم منطقتى يوبين ومالميدى الألمانيتين إليها ، عادت بعد ذلك وتشككت فى أنها كانت حكيمة عندما قبلت هذا الوضع ، وأصبحت تشك فى قيمة هاتين المنطقتين بالنسبة لها . ومن أمثلتها أيضاً أن الشعب البولندى الذى هلل فى أعقاب الحرب الأوروبية الأولى لفكرة إنشاء الممر البولندى فى الأراضى الألمانية ليكون منفذاً لبولندا على البحر البلطى ، عاد قبل الحرب الأوروبية الثانية ينظر إلى إنشاء ذلك الممر كعمل غير حكيم .

ومن أمثلتها أيضاً رومانيا التى ضمت إليها عقب الحرب الأوروبية الأولى إقليم بسارابيا من روسيا وإقليم دبروجا من بلغاريا ، وكذلك إيطاليا التى ضمت إليها منطقة التيرول الجنوبى وشبه جزيرة استريا وكانتا من أملاك النمسا ، وكذلك لتوانيا التى ضمت إليها ميمل وكانت ألمانية ، أولئك جميعاً عادوا قبل الحرب الأوروبية الثانية ينظرون إلى هذا الضم كما لوكان تصرفاً غير سليم . وربما كانت حدود تشيكوسلوفاكيا أحسن مثل يبين أن الحدود التى تفرضها الدول المنتصرة تسبب المتاعب فيما بعد ، فهى فى منطقة السوديت تدخل نحو ٣ ملايين ألمانى فى الأراضى التشيكوسلوفاكية ، وفى جوار نهر الطونة تدخل نحو مليون مجرى فى أراضيها ، وفى جوار بولندا تدخل نحو مائة ألف بولندى فى أراضيها ، وناحية رومانيا تدخل نحو ستمائة ألف روتينى ، وبعد أن ضمت تشيكوسلوفاكيا إليها كل هذه المناطق وجدت نفسها قد أغضبت جيرانها من كل جانب ، وأصبحت على وشك التفكك والانحلال لكثرة ما بها من أقليات .

الحدود الفلكية :

تختلف هذه عن السابقة فى أنها تمتد فى خطوط مستقيمة على حين أن التعاريج والالتواءات تكثر فى الأخرى ، وهى تعتمد على خطوط الطول وخطوط العرض ، وأصلح الجهات الملائمة لها هى الجهات التى تقل فيها العناصر البشرية كالأراضى الصحراوية أو المكتشفة حديثاً ، والتى لا يعرف واضعوا الحدود فيها شيئاً عنها .

وتعد الحدود التى فرضها البابا عام ١٤٩٣ لكى تفصل بين أملاك أسبانيا وبين أملاك البرتغال فى أمريكا الجنوبية مثلا لها ، وخريطة العالم مليئة بأمثلة عديدة بالحدود الفلكية منها :

١ — الحدود التى تمتد بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين كندا ، وهى تتبع خط عرض ٤٩ شمالا ، وهى أطول حدود فلكية فى العالم ، إذ يبلغ طولها ١٣٠٠ ميل .

٢ — الحدود التى تفصل بين الولايات التى تشترك معاً فى تأليف ما يعرف بالولايات المتحدة الأمريكية ، وهى حدود كثيرة جداً ، يمتد بعضها مع خطوط الطول ، ويمتد البعض الآخر مع خطوط العرض .

٣ — الحدود التي تفصل الولايات الاسترالية بعضها عن بعض .

٤ — الحدود التي تفصل بين البلاد الأفريقية بعضها وبعض كالحدود التي تفصل بين مصر وليبيا والحدود التي تفصل بين مصر والسودان .

الحدود بين مصر والسودان :

إذا أتيحت للإنسان فرصة السفر من مصر جنوباً نحو السودان على طول نهر النيل ، فانه لا يشعر بفرق واضح سواء فى مظاهر سطح الأرض أو فى معالم السكان الذين يعيشون فى الوادى على جانبي النهر .

وإذا أتيحت له فرصة السفر فى الأراضى الصحراوية التي تمتد على جانبي النيل سواء فى الشرق أو فى الغرب ، واتجه فى تلك الصحارى من مصر جنوباً نحو السودان ، فانه لا يجد فرقاً ما ملموساً أو غير ملموس ، لا فى مظاهر سطح الأرض ولا فى معالم السكان .

فالنيل الذى يجرى فى الاثنين هو من غير شك نيل واحد له نفس المياه التي تجرى فيه غزيرة خلال أيام السنة جميعاً .

والأرض الزراعية التي توجد على جانبي النيل فى مصر هى نفس الأرض التي توجد على جانبيه فى السودان ، وكلاهما يمتاز بقوة الخصب وغزارة الإنتاج ، ويتكون من الطمى الذى تأتى به المياه من البلاد الجنوبية .

والنبات الذى تنبته الأرض سواء كان من عمل الطبيعة أو مما زرعه الإنسان هو بعينه فى الشمال وفى الجنوب ، والحيوان الذى يحيى على هذا النبات سواء كان من دواب الحمل أومما يستعان به فى الأعمال الزراعية هو بعينه فى الشمال وفى الجنوب .

والأرض الصحراوية التي تمتد فى شرق النيل بينه وبين البحر الأحمر بجبالها الشامخة وأوديتها العميقة الملتوية وبأشجارها البرية وحشائشها وأزهارها ، هى بعينها فى الشمال وفى الجنوب . والأرض الصحراوية التي تمتد فى غرب النيل وتنتشر

حتى أرض ليبيا ، والصحراء الكبرى بصخورها ورمالها وكثبانها المتنقلة وواحاتها الغنية ، هى بعينها فى الشمال وفى الجنوب .

إنك أنى انتقلت وأنى ارتحلت بين الشمال وبين الجنوب ، سواء كان ذلك عن طريق النيل أو إلى جانب ساحل البحر الأحمر أو عبر الصحراء الشرقية أو عبر الصحراء الغربية ، فلن تجد فرقاً بين ما تراه فى الشمال وما تراه فى الجنوب ، وإذن فليس هناك فى الطبيعة حد فاصل بين مصر وبين السودان ، فهما جسم واحد وشيء واحد ، ولا يمكن تجزئة هذا الجسم أو التفريق بين أجزائه المختلفة .

فاذا تكلمنا عن الحدود بين مصر والسودان ، فلن يكون حديثاً عن حدود طبيعية مما ترسمه الطبيعة بين البلاد بعضها وبعض ، لأن الحدود الطبيعية لا وجود لها فى هذا الركن من العالم ، وإنما سيكون عن حدود أخرى من صنع الإنسان رسمها لكى تتيسر الأمور الإدارية التى تتعلق بتنظيم الحكم والإدارة فى هذه البلاد على نحو يكفل استتباب الأمن ونشر الطمأنينة بين الناس .

والحدود بين مصر والسودان لم يكن لها فى أى يوم من الأيام أية دلالة سياسية لأن مصر والسودان كانا دائماً أبداً ينظر لهما كبلد واحد وقطر واحد ، وكانت أهمية هذه الحدود قاصرة على الأمور الإدارية وحدها .

ولم تعمد الحكومة المصرية فى يوم من الأيام إلى مراقبة حركة المرور عبر هذه الحدود من الشمال إلى الجنوب أو من الجنوب إلى الشمال ، وإنما كانت الحدود مفتوحة دائماً لكل عابر ، مثلها فى ذلك مثل الحدود الإدارية الأخرى بين مديريات مصر أو بين مديريات السودان .

فالطريق الذى يمتد على طول النيل كان المرور فيه حراً ، وكانت أغلب المتاجر بين مصر والسودان تمر به ، وكانت حركة المسافرين فيه دائمة لا تنقطع دون أية مراقبة .

والطريق الذى يمتد فى أرض البشارية فى صحراء مصر الشرقية ، والذى تتبعه جموع الإبل الكثيرة التى كانت وما زالت تساق إلى الأسواق المصرية طريق مفتوح أيضاً ، ولم يكن يخضع لأية رقابة .

ودرب الأربعين المشهور الذى كان يجتاز صحراء مصر الغربية ويربط أرض كردفان ودارفور فى الجنوب بالواحة الخارجية ، ثم بوادى النيل عند أسيوط فى الشمال كان هو أيضاً طريقاً مفتوحاً للتجارة وللمسافرين .

ولم تكن هناك أية نقط للمراقبة فى أى جزء من أجزاء هذه الطرق جميعاً لكى تراقب حركة التجارة والسفر عبر الحدود التى تمتد بين مصر والسودان ، وإنما كان السفر والاتجار حراً لأنه كان سفراً ، وكانت تجارة بين نقطة من نقط الوطن الواحد وبين نقطة أخرى من نفس الوطن .

ولم تظهر الأهمية السياسية لهذه الحدود إلا بعد أن أرغمت مصر على توقيع الاتفاقية التى فرضتها انجلترا على مصر سنة ١٨٩٩ ، وهى الاتفاقية التى عرفت باتفاقية السودان .

فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ عقد اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية بعد أن استعادت مصر ما كانت قد فقدته من أراضيها فى جنوب الوادى بسبب الثورة المهدية فى السودان فى الفترة من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٩٢ ، وكان أهم ما اشتملت عليه ما يأتى :

١ — أن كلمة السودان تشمل جميع الأراضى الواقعة جنوبى خط عرض ٢٢ شمالا التى لم يتخل الجيش المصرى عنها مطلقاً منذ سنة ١٨٨٢ إلى وقت استرداد السودان ، وكذا الأراضى التى كانت تحت الإدارة المصرية ثم استردتها الحكومتان المصرية والبريطانية ، أو ما يحتمل أن تستردانه من هذه الأراضى .

٢ — أن الرايتين المصرية والبريطانية ترفعان معاً فى البر والبحر فى جميع الأراضى السودانية ما عدا مدينة سواكن فلا ترفع عليها سوى الراية المصرية وحدها .

ولن نتحدث هنا عما جاء بهذه الاتفاقية من مغالطات بشأن اشتراك الحكومة الانجليزية مع الحكومة المصرية فى استرداد السودان ، بل سنقصر الدراسة هنا على الحدود دون سواها ، وعن الصفة التى اكتسبتها تلك الحدود بعد عقد الاتفاقية .

وأهم ما يلفت النظر فى الحدود التى فرضتها تلك الاتفاقية أمور ثلاثة هى :

أولا — أنها أصبحت بمقتضى الاتفاقية تمتد على طول خط عرض ٢٢° شمالا من ساحل البحر الأحمر فى الشرق إلى قلب الصحراء الليبية فى الغرب .

ثانياً — أنها تحولت منذ الاتفاقية من حدود إدارية تفصل بين جزأين متجاورين من وطن واحد يخضعان لحكم واحد إلى حدود سياسية تمتد بين مصر فى الشمال وبين السودان فى الجنوب ، وأن السودان منذ ذلك الوقت لم يعد كما كان خاضعاً للإدارة المصرية وحدها ، وإنما صار يخضع لإدارة ثنائية مشتركة بين مصر وبريطانيا ، وقد ظل الأمر كذلك حتى نال السودان استقلاله ، وصارت الإدارة فيه سودانية خالصة .

ثالثاً — أنه أدخل عليها فى السنوات القليلة التى أعقبت فرض الاتفاقية على مصر بعض التعديلات التى تيسر الشئون الإدارية فى الأراضى التى تقع على جانبى الحدود ، وأصبحت الأجزاء التى شملتها تلك التعديلات حدوداً إدارية ليست لها الصفة الشرعية التى للحدود السياسية .

وفيما يلى وصف موجز للمناطق التى شملها تعديل الحدود :

أولا — منطقة مجرى النيل :

إن نظرية سريعة إلى خريطة وادى النيل تبين أن مدينة حلفا تقع على خط عرض ٢٢ شمالا تقريباً ، فهى إذن من البلاد التى ينبغى أن يمر بها خط الحدود السياسية بين مصر والسودان .

فهل يمر بها الخط فعلا ؟ الجواب بالنفى .

والسبب فى ذلك بسيط للغاية ، لأن المساحات المنزرعة التى تمتد على جانبى النيل فى جهات النوبة بصفة عامة ، وفى منطقة حلفا بصفة خاصة مساحات محدودة ، لهذا كانت قيمة الأرض الزراعية فيها كبيرة جداً .

وإذا نظرنا إلى المنطقة التى تتوسطها حلفا وجدنا أن الأرض الزراعية فى حلفا نفسها ضئيلة جداً ، وأنها إلى الجنوب من حلفا أكثر ضآلة . أما إلى الشمال وبصفة

خاصة فى جهات فرس وسره ودبيره واشكيت وأرقين ودغيم ودبروسة ، فان الأرض الزراعية تتسع والسكان يتجمعون ويفلحون الأرض ويخرجون الحب والثمرات .

فاذا قدر للحدود فى هذه المنطقة أن ترسم بحيث تمر بمدينة حلفا حسب ما هو وارد فى الاتفاقية ، فان الأراضى الخصبة الواسعة نسبياً فى هذه المنطقة ستقع فى الجانب المصرى ، وسيتبع هذا بطبيعة الحال تركز الجزء الأعظم من سكان المنطقة فى الجانب المصرى ، وسيكون اعتماد حلفا كله على الأرض الواقعة فى الجانب المصرى وعلى السكان المقيمين فى ذلك الجانب .

هذه الأرض تمتد لمسافة ٢٥ كيلومتراً إلى الشمال من حلفا ، ويوجد بها من القرى سره شرق وسره غرب وفرس ودبيره واشكيت وأرقين ودغيم وعنقش ودبروسة وغيرها . وإذن فلا بد من تعديل الحدود فى هذه المنطقة تعديلا يكفل وضع هذا الجزء إلى الجنوب من خط الحدود أو بعبارة أخرى يؤدى إلى خضوع هذه القرى هى وما يتبعها من أراضى زراعية ومن يقيم بها من سكان لإدارة السودان .

بناء على ذلك أصدرت وزارة الداخلية المصرية فى ٢٦ مارس سنة ١٨٩٩ قراراً إدارياً بتعديل الحدود فى هذه المنطقة وفقاً للسياسة التى رسمتها بريطانيا وبذا أصبحت الحدود تمر بقرية أدندان الواقعة على الشاطىء الشرقى للنيل وبقرية فرس الواقعة على الشاطىء الغربى للنيل ، وبمقتضى هذا التعديل تخلت مصر إدارياً عن مساحة واسعة من الأرض الزراعية تبلغ ٤٠٠٠ فدان ، وعن عدد من أشجار يبلغ ٨٢,٠٠٠ شجرة ، وعن عدد من السكان يبلغ ١٣,٠٠٠ نسمة . وعلى مجموعة من القرى يبلغ عددها عشرة . كل أولئك لكى تكون تابعة إدارياً للسلطات الإدارية فى السودان ، وذلك لأن السياسة البريطانية أرادت هذا ، ولم تستطع مصر تحت الضغط الذى خضعت له وقتئذ إلا الموافقة على ما أملته بريطانيا .

ثانياً — قطاع جبل علبة :

يشغل هذا القطاع الركن الجنوبى الشرقى لمصر فى مجاورة البحر الأحمر ، وهو عبارة عن أرض جبلية عظيمة الارتفاع تكثر بها الصخور النارية ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة ، ويسقط بها من الأمطار ما يكفل لها حياة نباتية وافرة .

والواقع أنك إذا زرت هذه المنطقة ورأيت ما بها من أشجار السنط وشاهدت ما ينبت بأوديتها من خضرة وحشائش ، فانك لا تصدق أنك فى أرض صحراوية . وهى من الناحية الجغرافية ليست أرضاً صحراوية ، وإنما هى جزيرة خضراء فى الوسط الصحراوى الذى يجاورها ، ذلك لأن مياه الأمطار تنحدر فى أوديتها فتكون مسيلات كبيرة قد تمتد حتى تصل إلى نهر النيل نفسه . وبطون الأودية المنتشرة فيها ملأى بموارد المياه ومكسوة بالحشائش والعشب والشجر وجوانب الجبال تغمرها الخضرة ، وهى بصفة عامة منطقة وفيرة الخيرات كثيرة السكان من جماعات البجا المعروفة التى يطلق عليها اسم البشارية .

وأرض هذه مميزاتها تكون من غير شك مطمع كل طامع ، لهذا نجد أن السياسة البريطانية اتجهت نحو ضمها للإدارة فى السودان ، ولهذا اقترحت على الحكومة المصرية ، أو بعبارة أخرى فرضت على الحكومة المصرية إصدار الأوامر التى تكفل ضمها إدارياً إلى السودان ، وقد حشدت لذلك من المبررات الصورية ما يجعل التعديل أمراً ضرورياً ، فادعت أن الأمور الإدارية فى هذه المنطقة من الصحارى المصرية تتطلب ضرورة وضع البدو الذين ينتمون إلى جماعة من الجماعات تحت سلطة إدارية واحدة .

وحيث أن منطقة جبل علبة وما جاورها تعيش بها جماعات من البشارية وأن الغالبية العظمى من تلك الجماعات تعيش فى السودان ، فمن المصلحة ضم منطقة علبة إلى السودان ، لكى تطبق على سكانها من البشارية النظم الإدارية ذاتها التى تطبق على إخوانهم فى السودان .

وبناء على ذلك أصدر وزير الداخلية قراراً إدارياً بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ بتعديل الحدود فى منطقة جبل علبة بحيث تصبح على النحو التالى :

يمتد خط الحدود من نقطة على ساحل البحر الأحمر قريباً من بئر الشلاتين ثم يتجه جنوباً بغرب لمسافة ٥٨ كيلومتراً إلى بئر منيجة ، ثم يمتد شمالا بغرب لمسافة ٢٨ كيلومتراً إلى جبل نجروب ، ثم جنوباً بغرب لمسافة ٧٠ كيلومتراً إلى جبل أم الطيور ، ثم جنوباً مع انحراف كبير نحو الغرب لمسافة ٥٨ كيلومتراً ،

ثم جنوباً مع انحراف قليل نحو الغرب لمسافة ٢٤٠ كيلومتراً حيث يقابل خط الحدود السياسية الذى يمتد مع خط عرض ٢٢° شمالا .

وقد تخلت مصر إدارياً بمقتضى هذا التعديل عن منطقة من أغنى مناطق الصحراء الشرقية مثلثة الشكل تقريباً طول ضلعها الجنوبى الذى يمتد على طول الحدود السياسية ٣٠٠ كيلومتر تقريباً ، وضلعها الشرقى الذى يطل على البحر الأحمر ٢٠٠ كيلومتر ، وضلعها الغربى ٢٠٠ كيلومتر أخرى ، وهى منطقة تبلغ مساحتها ١٢,٥٠٠ كيلومتر مربع تقريباً .

ثالثاً — منطقة جبل بارتازوجا :

وهى منطقة جبلية فى الصحراء الشرقية تقع جنوبى الحد السياسى الذى يمثله خط عرض ٢٢° شمالا وذلك فى منتصف المسافة بين مجرى النيل وبين جبل علبة ، وهى فى الارتفاع أقل كثيراً من منطقة جبل علبة ، وفى أهميتها الاقتصادية سواء كان ذلك من ناحية التعدين أو من ناحية الحياة النباتية والحيوانية تعد بحق منطقة فقيرة .

ولم تجد السياسة الانجليزية مانعاً من تغطية سياستها فى اقتطاع منطقة علبة باقتراح ضم هذه المنطقة الفقيرة إدارياً إلى أرض مصر بحجة واهية هى أن أغلب سكانها من البدو ينتمون إلى جماعات العبابدة ، وجماعات العبابدة هذه تعيش فى مصر ، فخير لإخوانهم فى السودان أن تطبق عليهم القوانين الإدارية ذاتها التى تطبق عليهم فى مصر .

وبناء على ذلك نجد أن نفس القرار الإدارى الذى أصدره وزير الداخلية فى ٤ فبراير سنة ١٩٠٢ يتضمن ضم المنطقة المحيطة بجبل بارتازوجا إدارياً إلى مصر ، وهى منطقة لا تزيد مساحتها عن ٦٠٠ كم^{٢} .

رابعاً — منطقة كورسكو :

وهذه منطقة صحراوية أخرى أشد جفافاً من المنطقتين السابقتين ، ولكنها أرض مجاورة لوادى النيل ، وتنحصر بينه وبين خط مستقيم يمتد من جبل

بارتازوجا فى الجنوب حتى كورسكو الواقعة على نهر النيل فى الشمال . وقد بدا للسياسة البريطانية أن ضمها للسودان قد يعود عليها بنفع مادى فأملت إرادتها وكان لها ما أرادت ، وعدلت الحدود بحيث تصبح المنطقة تابعة للسودان من الناحية الإدارية .

ولكن يظهر أن هذه المنطقة لم يوجد بها ما يستدل منه على أهمية خاصة ولم ينجم من ضمها إدارياً إلى السودان نفع ظاهر ، فتقرر إعادتها إلى الإدارة المصرية ، وصدر فى سنة ١٩٠٧ قرار بتعديل الحدود تعديلا يكفل إعادة المنطقة إلى مصر ، وذلك يجعل الحدود الإدارية منطبقة على الحدود السياسية بدلا من أن تنحرف متجهة نحو كورسكو .

هذه نظرة سريعة إلى حدود مصر الجنوبية وإلى ما طرأ عليها من تعديلات إدارية فى الفترة التى أعقبت إمضاء الاتفاقية الخاصة بالسودان فى سنة ١٨٩٩ ، ومنها يستدل على أن مصر قد اقتطعت منها مساحات واسعة وضمت إدارياً إلى السودان ، وأن الحجج التى أعتمد عليها فى تبرير هذا الاقتطاع ليس لها سند من الواقع .

فاذا كانت الحجة فى ضم قطاع علبة إلى الإدارة السودانية هى الرغبة فى تطبيق نظم إدارية واحدة على جماعات البشارية سواء أولئك الذين يعيشون منهم فى شرقى السودان والذين يعيشون فى قطاع علبة ، فلماذا إذن ترك البشارية الذين يعيشون فى الصحراء الشرقية من مصر فى شمالى منطقة علبة حتى خط عرض أسوان تقريباً . ولماذا لم يضم هذا الجزء من الصحراء الشرقية كله إلى الإدارة السودانية لكى يخضع سكانه من البشارية جميعاً لنفس النظم والقواعد .

وهل فات أصحاب هذه الحجة الواهية أن السكان فى هذه المنطقة قوم رعاة وأنهم يتنقلون دائماً من مكان إلى مكان ، وأن الحدود فى مثل هذه الجهات لا تستطيع أن توقف حركاتهم المستمرة .

إنهم يعرفون ذلك دون شك ، وليس هذا هو الغرض الحقيقى الذى من أجله ضمت المنطقة إدارياً إلى السودان ، وإنما هو تمهيد لضمها سياسياً إلى السودان ،

على اعتبار أن السودان سيبقى جزءاً من إمبراطوريتهم ، ولكن فاتهم أن الشعوب قد تيقظت ، وأن الوعى القومى فى وادى النيل لم يعد يقبل سيطرة أجنبية .

ويبدو أن مصر قد قبلت الحدود الإدارية فى هذه المنطقة وفى غيرها كارهة ؛ لأنها لم تكف عن المطالبة بالغائها ، والاكتفاء بالحدود السياسية التى فرضتها اتفاقية سنة ١٨٩٩

ففى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ اقترحت مصلحة المناجم المصرية توسيع حدود قسم القصير من ناحية الجنوب ، وهو القسم المصرى الذى يدخل فيه قطاع علبة ، وذلك لأسباب فنية تتعلق بالناحية الاقتصادية ، وأسباب أخرى تتصل بالأمن ، ومراقبة حركات تهريب الطباق هو وغيره من المواد الممنوعة من السودان ، وذلك باعادة قطاع علبة إلى الإدارة المصرية . ولم تجد وزارة الداخلية المصرية مانعاً من ذلك فاتصلت بوكالة السودان « وقتئذ » ووجهت إليها نحواً من عشرين رسالة فى هذا الشأن ، وذلك فى الفترة ما بين مايو سنة ١٩١٥ وأكتوبر سنة ١٩١٦ ، ولكن حكومة السودان صمت أذنيها وقتئذ .

وقد طالبت مصر مرة أخرى فى سنة ١٩٣٦ بالغاء الحدود الإدارية بين مصر والسودان ، وذلك على أثر استجواب قدمه أحد أعضاء مجلس الشيوخ المصرى إلى وزير الدفاع يطلب فيه بيانات عن الحدود بين مصر والسودان بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وعن التعديلات التى أصابتها بعد تلك الاتفاقية ، ولم يكن نصيب مصر فى هذه المرة أفضل من نصيبها فى المرة السابقة ، وبقى الأمر على ما كان عليه .

الباب السادس

الجغرافيا السياسية لفرنسا

سنحاول فى هذه الدراسة تقدير القيمة السياسية لفرنسا ، على أساس المقومات الثلاثة التى يعتمد عليها فى تقدير قيم الدول ، وهى العناصر الطبيعية والعناصر الاقتصادية ، ثم العناصر البشرية .

(ا) العناصر الطبيعية :

١ — المساحة :

١ – تبلغ مساحة فرنسا ٢٠٠ ألف ميل مربع ، فهى بهذا أكبر دول أوروبا باستثناء روسيا ، وحجم الدولة عامل مهم فى تقدير قيمتها ، ولو كان حجم فرنسا صغيراً ، لما توفرت لديها الفرص لأن تعد بين الدول العظمى فى العالم ، ولما زاد مركزها عن مركز الدول الصغيرة المجاورة لها ، كهولندا وبلچيكا وسويسرا .

حقيقة إن هناك حالات شاذة تمكنت فيها بعض الدول الصغيرة من بلوغ أعظم المراتب فى السياسة العالمية كالجمهورية الهولندية فى القرن السابع عشر ، ولكن الظروف الدولية تغيرت وأصبح حجم الدولة عاملا هاماً من العوامل التى تؤثر فى قيمتها السياسية .

٢ — الموقع :

تقع فرنسا بين خطى عرض ٤٣° شمالا و ٥١° شمالا ، كما أنها توجد فى أقصى الغرب لأعظم كتلة من اليابس هى كتلة أوراسيا ، وإذا تغاضينا عما يتضمنه

هذا الموقع من مناخ ملائم تمام الملاءمة للنهوض والنشاط البشرى ، فان هذا الموقع يعتبر من الناحية الجغرافية من أعظم المواقع أهمية فى العالم ، فالى شرق فرنسا يمتد وسط أوروبا الذى يعتبر من أعظم جهات العالم فى الإنتاج الزراعى والصناعى ، وإلى الغرب منها يمتد المحيط الأطلسى وتواجهها أمريكا ، وهما من الناحية الاقتصادية أعظم ميادين العالم فى النشاط التجارى ، وفى شمال فرنسا تقع بلچيكا وبريطانيا ، وفى جنوبها أسبانيا .

ومعنى هذا أن فرنسا تقع موقعاً وسطاً بين عدد من الدول الناهضة ، وقد وفر لها هذا كثير من المزايا التجارية والثقافية ، ونقطة الضعف فى هذا الموقع هى تعرض فرنسا لخطر الحروب ، وذلك لاتصال حدودها اتصالا مباشراً ببعض هذه الدول القوية . وأهم ما نلاحظه على حدود فرنسا هو أن أكثر من نصفها يشرف على مياه البحار ، ففى الجنوب يمتد البحر المتوسط ، وفى الغرب والشمال يمتد المحيط الأطلسى بأجزائه المعروفة . وقد أفادت فرنسا بسبب ذلك أن مصالحها التجارية ميسورة ، إلا أن هذا الموقع البحرى العظيم يضعف منه أن الرباط بين المياه الفرنسية فى المحيط الأطلسى ومياهها فى البحر المتوسط يقع فى يد دول أجنبية هى بريطانيا (جبل طارق) وأسبانيا (الريف) .

٣ — الشكل :

تعد فرنسا دولة محبوكة الأطراف ، فاذا رسمنا دائرة نصف قطرها ٣٠٠ ميل من مركز متوسط فى قلب فرنسا ، فان هذه الدائرة تضم داخل محيطها كل أراضى فرنسا تقريباً . ومركز هذه الدائرة يقع فى حوض نهر اللوار بالقرب من مدينة بورج Bourges ، وهذا معناه أن موقع باريس كعاصمة ينحرف كثيراً إلى شمال المركز المتوسط ، فهى تبعد عن أقصى الجنوب بنحو ٤٢٠ ميلا ، بينما تقترب من بعض جهات الحدود الشمالية لمسافة ١٠٠ ميل فقط ، وهذه تعتبر نقطة ضعف كبيرة فى موقع العاصمة ، لأن باريس أصبحت بسبب ذلك الموقع معرضة دائماً للغزو ومهددة بمدافع الأعداء وقت الحرب .

وتنحصر أهمية الشكل المحبوك الذى تتمتع به فرنسا فى أنه سهل ارتباط أجزائها بعضها ببعض وجعل المسافة بين أبعد جهة فيها وبين الجهات الأخرى لا تزيد عن ٦٠٠ ميل ، بل إن ساحل فرنسا على البحر المتوسط لا يبعد عن ساحلها على المحيط الأطلسى بأكثر من ٢٥٠ ميلا .

وهذا الارتباط السهل بين أجزاء فرنسا ساعد فى الماضى على تكوين وحدتها وقوميتها قبل غيرها من الدول الأوروبية ، كما أنه يعطيها فى الوقت الحاضر أهمية من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

٤ — التضاريس :

يمكننا أن نقول إن سطح فرنسا يجمع بين الأراضى السهلة والأحواض المنخفضة ، وبين الهضاب المرتفعة والجبال العالية . وأهم السلاسل الجبلية فى فرنسا تمتد على طول الحدود الفاصلة بينها وبين جيرانها ، وبصفة خاصة الجهات الشرقية والجنوبية الشرقية . أما الهضاب فانها موزعة بين هذه وتلك ، ففى الشمال يمتد السهل الشمالى مجاوراً لساحل بحر المانش ، وفى الجنوب يقع سهل أكويتان فى حوض الجارون الذى يتصل بالسهل الشمالى عن طريق فتحة بواتيه (Poitiers) ، وفى الجنوب يمتد وادى الساؤون والرون والأراضى المطلة على ساحل البحر المتوسط ، وهى تتصل بسهول أكويتان عن طريق ممر كركسون .

وهذا التنوع فى سطح أرض فرنسا له أهمية كبيرة ، إذ من المعلوم أنه كلما كانت الأرض السهلة واسعة المساحة ، كلما كان فى استطاعة الدولة إنتاج كميات من الغلال تكفى لمطالب عدد كبير من السكان ، كذلك نستطيع أن نسلم بأن تنوع تضاريس السطح يؤدى إلى تنوع الإنتاج وبالتالى إلى تنوع مظاهر النشاط البشرى . هذا فضلا عن أن الجبال والهضاب مركز الثروة المعدنية والقوة المائية ، ولهذا أثر كبير فى بلوغ الدولة المالكة لها مرتبة كبيرة فى الحضارة العالمية الحالية .

حوض باريس :

ومن بين مظاهر السطح التى لها قيمة حربية خاصة سلسلة الأراضى المرتفعة التى تحيط بحوض باريس . فباريس فى موقع متوسط بالنسبة لمنطقة حوضية يحيط

بها إطار من الحواف المرتفعة والجبال العالية ، وهذا الإطار يعتبر عقبة كبيرة فى سبيل الجيوش المعادية التى تتقدم نحو باريس فى أوقات الحروب ، ففى الشمال الشرقى تكون هضبة الأردن جزءاً من هذا الإطار ، والفتحة الوحيدة فيها هى وادى الميز الضيق الكثير التعرج . ووراء الموزل ، وهو أحد فروع الراين تمتد جبال هنزروك Hunsruck وبلاتينات Platinate فتكون جزءاً من ذلك الإطار ، وإلى الجنوب منهما تمتد مرتفعات الفوج وجورا ويكونان جزءاً آخر ، وإذا تتبعنا بقية أجزاء هذا الإطار نجدها ممثلة فى هضبة فرنسا الوسطى ، ثم المرتفعات التى توجد فى غرب فرنسا . وأهمية المرتفعات الأخيرة تنحصر فى صد الهجوم البحرى .

وأهم ما يلاحظ على هذا الإطار أنه ليس حائطاً حديدياً بمعنى الكلمة ، لأن به عدداً من المداخل يمكن الوصول عن طريقها إلى قلب حوض باريس ، وأهم هذه المنافذ :

١ — فتحة الفلاندرز Flanders بين هضبة الأردن وبين السهل الساحلى .

٢ — بوابة لورين Lorraine بين تلال هنزروك وبين الفوج .

٣ — بوابة برجنديا Burgundy (ممر بلفور Belfort) بين الفوج وبين جورا ، وهى تنفتح شمالا نحو الالزاس وشرقاً نحو سويسرا ، وعندها تتقابل ألمانيا وفرنسا وسويسرا .

٤ — وادى الساؤون والرون ، ويمتد بين سلاسل الألب وجورا فى الشرق وبين الهضبة الوسطى فى الغرب .

هذه الفتحات يمكن اعتبارها نقط ضعف فى الإطار الذى يحيط بحوض باريس ، ولكنه على كل حال حائط طبيعى ، استطاعت فرنسا أن تفيد منه عند تنظيم شئون الدفاع عن باريس . فعليه أقامت مجموعة الحصون المشهورة التى كثر تردد ذكرها فى الحروب الأخيرة .

ونقطة الضعف الكبرى فى هذا الخط الدفاعى الطبيعى تقع فى الشمال حيث تتسع مساحة الأراضى السهلة اتساعاً يسمح للعدو والقوى المهاجمة أن تدخل أرض فرنسا وأن تتوغل فيها نحو باريس .

٥ — **الحدود :**

الحدود البرية : تتفق حدود فرنسا البرية مع كثير من الظاهرات الفزيوغرافية البارزة ، ومع ذلك لا يمكننا أن نعدها حدوداً طبيعية بمعنى الكلمة ، ذلك لأن الحدود الطبيعية الحقة هى التى تتفق فيها الحدود البشرية والاقتصادية مع الظاهرات الفزيوغرافية ، سواء كانت بحيرات أو بحاراً أو أنهاراً أو جبالا أو غابات ، فجبال البرانس مثلا تبدو على الخرائط الجغرافية كحاجز عظيم يفصل بين فرنسا وأسبانيا ، وهذا صحيح إلى حد ما لو أننا صححنا نظرتنا إليها كمنطقة فاصلة بدلا من حد فاصل ، لأن الأودية التى تمتد بين ثنايا هذه الجبال يتداخل بعضها فى بعض تدخلا يجعل هذه الجبال منطقة واحدة ، أو وحدة جغرافية قائمة بذاتها ، وحتى مع هذه النظرة فان جبال البرانس ليست فى جميع أجزائها منطقة فاصلة تماماً ، لأن الباسك يعيشون على جانبى الجبال فى نصفها الغربى ، كما أن منطقة البرانس الشرقية الفرنسية كانت تابعة فى يوم ما لمملكة قطالونيا ، ثم فصلت عنها فى معاهدة البرانس التى عقدت فى سنة ١٦٥٩ ، وما زال سكانها حتى اليوم يتكلمون اللهجات القطالونية .

أما الحدود الشرقية لفرنسا التى تتبع القمم العالية فى سلسلة جبال الألب فيما بين البحر المتوسط وبحيرة جنيف ، فلا يمكن اعتبارها حاجزاً طبيعياً كاملا أو حداً مانعاً ، لأن بها نحواً من ستة منافذ طبيعية أو ممرات تصل فرنسا بجيرانها ، وأهم هذه المنافذ جميعاً المنطقة السهلة المطلة على ساحل البحر المتوسط ، وقد عالجت فرنسا نقطة الضعف هذه بانشاء مجموعة من القلاع والحصون عليها ، وقد كانت هذه المنطقة أول جزء من فرنسا استولت عليه الإمبراطورية الرومانية ، فتمكنت من تأسيس مستعمرة بروفانس فى حوض الرون الأدنى . والحدود الحالية الممتدة فى هذا الجزء هى نتيجة اتفاق سياسى بين حكومتى فرنسا وإيطاليا .

والبحيرات كالأنهار تعتبر من الحدود البرية ، وليست من الحدود البحرية ، ويمتد خط الحدود بين فرنسا وسويسرا عبر بحيرة جنيف ، أى أن البحيرة تنقسم مناصفة بين سويسرا وفرنسا ، وهذا مثل من أمثلة الحدود البحيرية ، لأن الحدود

الفاصلة تمر على سطح ماء البحيرة ، وليس على أحد شاطئيها . وعند نهاية البحيرة من جهة الغرب تقع مدينة چنيف ، والحدود الفرنسية تحيط بها من جميع الجهات ، وقد حاولت سويسرا بعد الحرب العالمية الأولى أن تعيد الحدود فى هذه المنطقة من جهة الغرب إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩١٥ ، وبذا تكون الأراضى السويسرية المحيطة بالبحيرة أكثر اتساعاً مما هى الآن ، إلا أن محكمة العدل الدولية فى لاهاى لم توافق على ذلك ، وأبقت حدودها على ما هى عليه الآن .

والحدود فى منطقة مرتفعات جورا بين فرنسا وبين سويسرا تمتد على طول الجبال ، وهناك ممرات عديدة عبر هذه المرتفعات تسهل الاتصال بين الأراضى الفرنسية والسويسرية ، وهذا ما يقلل من أهميتها الحربية ، ويخشى الفرنسيون دائماً من احتمال اكتساح الألمان لأراضى سويسرا وغزو فرنسا عن طريقها ، وأعظم هذه الممرات أهمية هو ممر بلفور (بوابة برجنديا) ويوجد حيث تنتهى مرتفعات جورا من ناحية الشمال .

أما حدود فرنسا شرقى ممر بلفور ، فتمتد فى منطقة جبلية حتى نهر الراين الذى يعتبر منذ سنة ١٩١٨ حداً فاصلا بين فرنسا وألمانيا . ونهر الراين كغيره من الأنهار الأخرى لم يعد له أهمية كبيرة كحد طبيعى بعد التقدم الحديث فى الفنون الحربية ، ولعله من الخطأ أن تتخذ الأنهار حدوداً فاصلة لأن المجرى المائى يربط بين شقى واديه اللذين يكونان وحدة اقتصادية طبيعية ، وعلى الرغم من أن مرتفعات الفوج التى تمتد فى هذا الجزء من أرض فرنسا تصلح لأن تكون حداً طبيعياً ، إلا أن فرنسا تتجاهل ذلك ، وتمد حدودها السياسية فى الأراضى السهلة ، وهى هنا تمتد على طول الضفة الغربية لنهر الراين .

وفى شمال هذا القسم تمتد الحدود السياسية بين الراين وهضبة الأردن فوق هضبة لورين التى يمكن اعتبارها مدخلا رئيسياً من مداخل فرنسا . والحدود هنا ليست على أساس فزيوغرافى صحيح ، ولكنها نتيجة اتفاق بين فرنسا وألمانيا ، وقد عالجت فرنسا ضعف الحـــدود فى هذه المنطقة باقامة مجموعة من الحصون ومنشآت الدفاع .

أما الحدود فيما بين الموزل والميز ، فتمتد مع الحافة الجنوبية لهضبة أردن ، وهى سفوح تكسوها الغابات ، وتعتبر حداً طبيعياً لا بأس به من الناحية الحربية ، ذلك لأن الحرب الحديثة أظهرت أن منطقة أردن لا تصلح تماماً لقيام عمليات حربية كبيرة .

وأضعف حدود فرنسا هى التى تمتد فى المنطقة الشمالية الشرقية السهلة التى تربط سهل فرنسا الشمالى بالسهل الأوروبى الأعظم ، ووجه الضعف فيها لا ينحصر فى قيمتها الحربية فحسب بل فى أنها تفصل من الناحية البشرية شعوباً يرتبط بعضها مع بعض لغوياً واقتصادياً .

حقيقة إن هذه الشعوب قد انفصلت سياسياً ، وإن انفصالها يرجع إلى عدة قرون ، إلا أن الظروف الجغرافية وطبيعة الأراضى السهلة ساعدت على بقاء الروابط قائمة بها . أما من الناحية الحربية ، فعلى الرغم من أن العرف قد جرى على اعتبار هذه المنطقة جزءاً من السهل الأوروبى الأعظم ، إلا أن بها خطاً دفاعياً قوياً ، ولو أحسن الفرنسيون استخدامه فانهم يستطيعون صد الهجوم الألمانى أو إيقافه على الأقل لمدة طويلة . ذلك أن الخرائط التفصيلية تبين أن فى هذه المنطقة لساناً من الأرض المرتفعة يمتد من كاليه شرقاً نحو أردن ، وأن بها شريطاً ضيقاً من الأراضى المنخفضة هو الذى يعد الامتداد الحقيقى للسهل الأوروبى نحو حوض باريس ، وعلى هذا الشريط الضيق تشرف مدينة حربية عظيمة هى مدينة سانت كانتان St. Quentin . وقد كانت منذ القدم الحصن الحصين الذى يحمى شمال فرنسا من الهجوم ، ولذا نجد أن هذه المدينة كانت دائماً من الأهداف الرئيسية التى تسعى القوات الألمانية المهاجمة إلى الاستيلاء عليها .

وبالاختصار يمكن القول إنه بالرغم من وجود عناصر ضعف فى الحدود الفرنسية البرية ، إلا أنها بصفة عامة يمكن اعتبارها حدوداً جيدة خصوصاً وأن فرنسا فى مرحلة نضجها السياسى ، وهى مرحلة تجعلها حريصة دائماً على أن تبذل كل جهدها فى حفظ السلام العالمى ، وعلى أن تحصن نفسها ضد الهجمات التى قد يشنها عليها الأعداء .

الحدود البحرية : لفرنسا حدود بحرية طويلة تمتد من دنكرك فى الشمال إلى نيس فى الجنوب ، وذلك باستثناء منطقة البرانس ، وهذه الحدود البحرية الطويلة أعطت فرنسا ميزة الدولة البحرية ، ولها أن تفيد منها ، وعليها واجب الدفاع عنها .

وأهم مناطق فرنسا الساحلية هى المناطق التى تشرف عليها المرتفعات الأرموريكية القديمة فى الشمال الغربى ، والمرتفعات الألبية الحديثة فى الجنوب الشرقى ، فنى هذه المناطق تمتد السواحل مكونة خلجاناً وجزراً ساحلية ، قامت عليها بعض الموانى وكثير من قرى الصيادين ، ونقطة الضعف فى هذه المدن والقرى يرجع إلى فقر مؤخرها (Hinterland) من ناحية الإنتاج ، وذلك باستثناء ميناء مرسيليا التى تمتد وراءها أراضى سهلة تساعد بغناها على نمو المدينة ونهوضها ، لهذا كانت الميزة الرئيسية لهذه السواحل ميزة حربية أكثر منها اقتصادية ، ومن أهم الموانى الحربية لفرنسا فى هذه المنطقة برست فى الشمال وطولون فى الجنوب . أما المناطق الساحلية الأخرى فليس لها هذه الميزات ، لأنها مستقيمة قليلة التعرج ، ولأن بعضها يتألف من جروف صخرية قائمة كمنطقة بوغاز دوفر ، وبعضها يتألف من تكوينات رملية كثيرة المستنقعات كالمنطقة الواقعة جنوبى مصب الجارون والمنطقة الواقعة غربى دلتا الرون . ومن أهم الموانى التى توجد بها ميناء بولونى على بحر الشمال ، وست على البحر المتوسط . ومع ما رأيناه من ضعف السواحل الفرنسية فى الناحية الاقتصادية ، فان الطبيعة قد عوضتها من ناحية أخرى ، لأن أنهار فرنسا الرئيسية تصب فيها بمصبات خليجية ، مما ساعد على قيام موانى مهمة عند رؤوس هذه المصبات مثل الهافر وروا ن على نهر السين ونانت على اللوار وبردو على الجارون . وعلى ذلك نستطيع أن نقول إن الطبيعة وهبت فرنسا هبات بحرية عظيمة ، ولكن فرنسا لم تفد منها كثيراً ، لأنها لم تستطع أن تكون فى أى من الأوقات دولة بحرية عظمى .

٦ — المناخ :

يمكن أن نميز فى فرنسا ثلاثة أنواع من المناخ :

١ — مناخ غرب أوروبا .

٢ — مناخ وسط أوروبا .

٣ — مناخ البحر المتوسط .

ولا يمكن اعتبار هذه الأقسام الثلاثة فى فرنسا نماذج للأنواع المناخية المعروفة لأنها فى الواقع مناطق انتقال ، ولنضرب لذلك مثلا واحداً ، هو مدينة نيس التى تقع فى منطقة الرفييرا على البحر المتوسط ، فهى تتمتع بكثير من مميزات مناخ البحر المتوسط ، ولكن كمية الأمطار التى تسقط فيها فى الخريف أكثر مما يسقط فى الشتاء ، وهذا خلاف ما هو معهود فى إقليم البحر الأبيض المتوسط .

وإذا رجعنا إلى أقسام المناخ السابقة نجد أن مناخ غرب أوروبا يمتاز بشتاء معتدل وصيف دفىء وأمطار وافرة طول السنة ، وهى فى فصل الشتاء أكثر منها فى فصل الصيف ، كما يمتاز بكثرة السحب وقوة الرياح .

أما البحر المتوسط ، فيمتاز بشتاء معتدل يسقط فيه المطر ، كما يسقط فى فصلى الربيع والخريف ، وسقوطه يكون فى دفعات قوية يصحو الجو بعدها وتظهر الشمس ، وهو بناء على ذلك يختلف عن شتاء غرب أوروبا . أما الصيف فى البحر الأبيض فجاف والشمس مشرقة دائماً ولا تظهر فى سمائه سحب .

ومناخ وسط أوروبا يختلف عن النوعين السابقين فى أن الشتاء يكون شديد البرودة ، وفى أن الصقيع يتكون والثلج يتساقط فى جزء كبير منه ، ومعظم أمطاره صيفية .

هذه الأنواع المناخية الثلاثة ذات أثر كبير فى القيمة السياسية لفرنسا ، إذ أن لها تأثيراً فيما يأتى :

١ — فى الإنتاج الزراعى وتنوعه فى أجزاء فرنسا المختلفة نتيجة لاختلاف درجات الحرارة وأوقات سقوط المطر وكمياته .

٢ — على نشاط الإنسان نتيجة لتغير الطقس تغييراً مستمراً ، وفى هذه الناحية نجد أن جنوب فرنسا أقل تأثراً بالتغيرات المناخية من الجهات الأخرى فى فرنسا .

(ب) العناصر الاقتصادية :

١ — الثروة الزراعية :

إذا نظرنا إلى الخرائط النباتية لفرنسا ورجعنا إلى الإحصائيات الخاصة بها نلاحظ ما يأتى :

١ — أن معظم أراضى فرنسا صالحة لإنتاج كثير من الغلات الزراعية .

٢ — أن زراعة الكروم وحدائق الفاكهة تسود فى وديان الأنهار الجنوبية والغربيـــة .

٣ — أن زراعة القمح تسود كذلك فى وديان الأنهار ، ولكنها أكثر وفرة فى سهل فرنسا الشمالى .

٤ — أن أراضى فرنسا الفقيرة التى توجد فى الوسط والجنوب تنتشر بها زراعة الجودار الذى يستخدم فى عمل البيرة .

٥ — أن مناطق الهضاب الوسطى وسفوح المرتفعات يسود فيها الرعى .

٦ — أن نسبة إنتاج الفدان فى شمال فرنسا أعلا منها فى الجنوب ، وأن الغلات الزراعية فى الشمال أقل تعرضاً للآفات منها فى الجنوب .

والنتيجة أن نقطة الضعف فى إنتاج فرنسا الزراعى هى أن السهول الشمالية وهى أغنى جهات فرنسا فى الإنتاج الزراعى هى أكثرها تعرضاً للغزو والحرب .

وإذا نظرنا إلى فرنسا من حيث مقدرتها على الاكتفاء الذاتى نجد أن القسم الأكبر من سكانها يشتغل بالزراعة . أما الباقون فيعملون فى التجارة والصناعة ، وعلى الرغم من أن فرنسا تسعى جهدها لكى تكفى نفسها بنفسها فى المواد الغذائية إلا أنها لا تزال بعيدة عن بلوغ هذه الغاية ، فهى تنتج ٨٩ ٪ مما تحتاج إليه من القمح و٩٥ ٪ مما تحتاج إليه من الجودار و٧٩ ٪ من حاجتها من الشعير و٩٩ ٪ من حاجتها من الشوفان ، وهذا معناه أن لديها عجزاً فيما تحتاج إليه من تلك المواد .

وبالمثل نجد أن لديها عجزاً فى إنتاج الفواكه والبنجر والأرز والخضر والنبيذ الذى يعد بطريق غير مباشر عنصراً أساسياً فى الغذاء الفرنسى .

وإذا استثنينا ما تستورده فرنسا من بعض المواد من الخارج كالبن من البرازيل والفواكه من أسبانيا والحبوب الزيتية من الأرجنتين ، نجد أنها تحاول أن تستكمل نقصها فى المواد الغذائية الأخرى من ممتلكاتها . ولكن الذى يلاحظ أن تلك الممتلكات تتعرض جميعاً للغزو ، وأن مواصلاتها مع فرنسا تتعرض للخطر ، وأن سكان تلك الممتلكات على استعداد للقيام بثورات استقلالية إذا دخلت فرنسا حرباً ما مع أية دولة بحرية ، كما أن إيطاليا تستطيع من مراكزها فى صقلية وسردينيا أن تقطع عن فرنسا خطوط مواردها الحيوية .

ورغم كل ذلك ففرنسا من أولى دول أوروبا التى يمكنها أن تعتمد على نفسها من ناحية الموارد الغذائية حتى ولو قطعت عنها جميع الإمدادات الخارجية .

٢ — الثروة المعدنية :

الاكتفاء الذاتى فى الثروة المعدنية له أهمية كبيرة فى الناحية الاقتصادية لأنه يمكن الدولة من النهوض بنواحى الصناعة . وتزداد أهميته عندما تتعرض طرق المواصلات الخارجية للخطر أثناء الحروب . فقيمة الدولة سياسياً ترتبط إلى حد كبير بمبلغ قدرتها على الاكتفاء الذاتى مما تحويه أراضيها من معادن .

وفرنسا من هذه الناحية عندها ما يكفيها بل ويفيض عن حاجتها من الحديد الخام والبكسيت (ألومنيوم) والبوتاس ، ثم إنها تنتج من الفحم كميات كبيرة وإن كانت لا تكفيها ، ولكن يعوضها عن هذا النقص ما تملكه من القوى المائية .

وتنتج فرنسا نحو نصف ما تستهلكه من النترات والفوسفات . وفيما عدا ذلك فهى فقيرة فى كثير من المعادن كالبترول والرصاص والزنك والنحاس والمنجنيز والكروم والنيكل والتنجستن والقصدير والزئبق ، ومع أن بعض هذه المعادن يعتبر عظيم الأهمية فى تقدير القيمة الحربية للدولة ، إلا أن الأمر ليس خطيراً بالنسبة لفرنسا ، فمعظم هذه المعادن لا يستهلك بكميات كبيرة ، ولا يشغل فى تخزينه

مساحات واسعة ، ولهذا فى استطاعة فرنسا استيرادها وتخزين كميات كبيرة منها لوقت الحاجة ، هذا فضلا عن أن ممتلكات فرنسا فى الخارج تزودها ببعض ما تحتاج إليه ، وإن كان ذلك بنسبة ضئيلة .

والنقطة الخطيرة بالنسبة لفرنسا فيما يتعلق بالإنتاج المعدنى ، هى وقوع كل مناجم البوتاس ، ومعظم مناجم الحديد والفحم عند الحدود الشمالية والشرقية من فرنسا أى فى المناطق المكشوفة التى تعرضت للغزو الألمانى سواء فى الحرب العالمية الأولى أو الثانية ، ولعل هذه الحقيقة هى التى تفسر لنا السبب الذى حدا بفرنسا إلى إنشاء خط التحسينات المشهور على طول الحدود الشرقية (خط ماچينو) .

٣ — المواد الأولية :

من ناحية المواد الأولية نجد أن حالة فرنسا أسوأ بكثير من حالتها فى الناحية المعدنية ، فانتاجها من الخشب والحرير الخام والصوف لا يكفيها ، ولذلك فهى تستورد منها مقادير كبيرة ، أما القطن والمطاط والجوت فلا تنتج منها شيئاً ، وقبل أن تستقل بلاد الهند الصينية عن فرنسا كانت تزودها بمقادير قليلة من المطاط . وفقر فرنسا فى المواد الخام هو أضعف نقطة فى كيانها الاقتصادى ، ويشاركها فى ذلك كل دول أوروبا باستثناء روسيا .

٤ — الصناعة :

تعتبر فرنسا من أولى الدول فى الصناعة ، وهى تصدر كميات كبيرة من مصنوعات الحديد والصلب والمواد الكيميائية والمنسوجات ، وتستورد بدلا منها كثيراً من المواد الخام . وقد تخصصت فرنسا فى بعض الصناعات ، وأصبحت لها الزعامة فى جميع أسواق العالم ، كصناعات العطور ومواد الزينة والمنسوجات الحريرية والقطنية الرفيعة ، ومع ذلك فالصناعة الفرنسية بها كثير من نقط الضعف وبصفة خاصة ما يأتى :

١ — أن المواد الخام اللازمة لأكثرها تستورد من الخارج .

٢ ـ أن مراكز الصناعة فيها تتركز فى أربع مواطن هى :

(ا) الألزاس واللورين .

(ب) منطقة الحدود بين فرنسا وبلچيكا .

(ج) منطقة ليون وحوض الرون الأدنى .

(د) حوض السين فيما بين باريس ومصب النهر .

وجميع هذه المناطق معرضة للغزو من جانب ألمانيا وإيطاليا .

٥ — **النقل** :

ونعنى بذلك حمل المنتجات والسلع والأشخاص من مكان إلى آخر سواء أكان ذلك فى الداخل بواسطة الطرق البرية والسكك الحديدية والأنهار والقنوات الملاحية أم فى الخارج عن طريق الموانى عبر البحار والمحيطات .

والنقل عملية مكملة لعملية الإنتاج وعليهما معاً تنهض التجارة ويسهل تبادل المنافع بين جهات العالم . وللمواصلات أهمية حربية كبيرة ، إذ أن كسب المعارك لا يقوم فقط على ضخامة الجيوش وحسن استعدادها ، أو على وفرة الذخائر وجودتها ، وإنما يقوم كذلك على سهولة نقل الجيوش والذخائر ومواد التموين من جهة لأخرى حسبما تقضى الظروف .

وفرنسا من الناحية الطبيعية ليس بها ما يعوق النقل ، لأنها تتألف من أربعة أحواض نهرية عظيمة كلها صالحة للملاحة ، والأراضى التى تجرى فيها هذه الأنهار عبارة عن أرض مستوية يسهل فيها شق الطرق البرية والقنوات الملاحية ومد خطوط السكك الحديدية . أما مناطق المرتفعات فى الألب والبرانس وهضبة فرنسا الوسطى ، فهى وإن كانت تعوق الطرق إلا أن بها من الممرات ما يساعد على ربط هذه الجهات ربطاً وثيقاً بباقى أنحاء فرنسا . ويمكن تصور حالة النقل والمواصلات العامة فى فرنسا إذا عرفنا أنه يوجد فى كل مائة ميل مربع نحواً من ٢٠٠ ميل من الطرق البرية و٢٥ ميلا من السكك الحديدية و٣ أميال من المجارى المائية الصالحة للملاحة .

والطرق البرية فى فرنسا تعتبر من أحسن طرق العالم ، واهتمام الفرنسيين بها يرجع فى الواقع إلى اهتمامهم بالفنون الحربية ، لهذا فقد سبقت فرنسا انجلترا وغيرها من الدول الأوروبية فى رصف طرقها بالمكدام ، وقد أنشأت فرنسا منذ وقت مبكر مدرسة خاصة يتخرج فيها المهندسون الفنيون الذين يعنون بمد الطرق فى أنحاء فرنسا المختلفة .

أما السكك الحديدية ، فقد بدأت فى فرنسا متأخرة ، وربما كان السبب فى ذلك أنها وجهت كل عنايتها إلى تنفيذ سياستها الخاصة بمد الطرق البرية والقنوات المائية دون أن تورط نفسها بالأخذ باختراع جديد كالسكك الحديدية قد لا تفيد منه كثيراً .

ويبلغ طول الخطوط الحديدية فى فرنسا حتى قيام الحرب العالمية الأخيرة ما يقرب من ٤١,٠٠٠ ميل ، وأهم ما يلاحظ عليها أنها مدت بطريقة روعى فيها تسهيل مهمة النقل والدفاع بين أجزاء فرنسا المختلفة ، وأنها مدت بحيث تربط باريس بجميع الموانى الساحلية وجميع النقط الهامة على الحدود . والجهات التى تبعد عن أقرب خط حديدى بنحو عشرة أميال نادرة جداً فى فرنسا . اللهم إلا فى مناطق المرتفعات .

أما طرق النقل المائية الداخلية . فانها فى فرنسا تشمل الأنهار والبحيرات والقنوات الصناعية ، والنقل بطريقها عملية بطيئة للغاية ، ولكنها عملية رخيصة .

وإذا نظرنا إلى خريطة توزيع النقل المائى الداخلى لفرنسا نجد أن هناك شبكة من المجارى الصالحة للملاحة ، بعضها طبيعى ، وهو عبارة عن مجارى الأنهار ، وخاصة نهر السين وفروعه . وبعضها صناعى ، وهو عبارة عن قنوات صناعية شقها الفرنسيون لربط الأنهار بعضها ببعض .

وتعتبر فرنسا أولى الدول الأوروبية ، عدا ألمانيا وروسيا من حيث طول خطوطها الحديدية ومجاريها المائية ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها :

١ — كبر مساحتها وتعدد مناطق الإنتاج الزراعى والصناعى فيها وحاجة كل منطقة إلى الاتصال بالمناطق الأخرى .

٢ — نزعة فرنسا الإمبراطورية نحو التوسع الداخلي ، وهي النزعة التي أملتها عليها الظروف الجغرافية والتاريخية منذ معاهدة فردان سنة ١٨٤٣ ، وجعلتها تتجه بكل سياستها نحو هدفين :

(ا) أن تكون سيدة أوروبا .

(ب) أن تصل بحدودها الطبيعية الداخلية إلى الراين والألب والبرانس .

٣ — العداء المستحكم بين فرنسا وبين جارتها الكبرى ألمانيا منذ سنة ١٨٧١

هذه العوامل مجتمعة جعلت فرنسا توجه كل جهدها نحو العناية بطرق النقل الداخلية ، كما تعلل لنا ظاهرتين هامتين :

الأولى : أن فرنسا على الرغم من أن نصف حدودها يمتد على مساحات مائية واسعة ، فان أسطولها البحري يضعها في المرتبة الخامسة بعد أساطيل بريطانيا وألمانيا والنرويج وإيطاليا ، والمرتبة السابعة إذا أضفنا إلى الدول السابقة الولايات المتحدة وروسيا .

الثانية : أن فرنسا على الرغم من أنها تمتلك إمبراطورية كبيرة ، ومن أن مصالحها متعددة في جهات العالم المختلفة ، فانها لم تهتم بالطيران المدني ، كما اهتم غيرها من الدول ، بل وجهت كل جهودها نحو العناية بالطيران الحربي ونحو حماية نفسها من الغزو الألماني .

وإذا نظرنا نظرة عامة إلى حالة المواصلات في فرنسا نجد أن فرنسا تتمتع في الداخل بأحسن شبكة من خطوط المواصلات ، ولكنها في الخارج متأخرة عن غيرها ، وإن كان ما لديها من وسائل النقل البحري يكفيها في الأوقات الحرجة ويساعدها على الاستغناء عن غيرها .

أما الموانى الفرنسية ، فهي موزعة على طول سواحلها العديدة ، وهناك أكثر من ٢٠ ميناء تمتد من بحر الشمال حتى البحر المتوسط ، ولهذا التوزيع أهمية خاصة من الناحية الحربية ، لأن تركز الموانى جميعاً في منطقة واحدة يسهل على الغواصات الألمانية أعمالها العدوانية ضد فرنسا .

٦ — التجارة :

إذا نظرنا إلى الإحصاءات الخاصة بتجارة فرنسا الخارجية تبين أن هناك عشرة دول يعظم التبادل التجارى بينها وبين فرنسا ، وأن الميزان التجارى لهذه الدول ضد مصلحة فرنسا .

أما الدول الأخرى التى تتبادل التجارة الخارجية مع فرنسا ، فقليل منها من كان ميزانه التجارى فى مصلحة فرنسا ، أى أن هناك عجزاً فى تجارة فرنسا الخارجية ، ولكن هذا العجز تعوضه الفوائد التى تجنيها رؤوس الأموال الفرنسية فى الخارج والخدمات التى يقدمها الأسطول التجارى الفرنسى والأموال التى ينفقها السائحون فى أرض فرنسا .

ونختتم الناحية الاقتصادية لفرنسا بالقول بأن فرنسا إذا قورنت بأية دولة أخرى تعادلها فى المساحة ، فان العناصر الاقتصادية فى فرنسا تبدو أكثر تناسقاً ، يضاف إلى هذا أن فرنسا تعد فى وقت الخطر أقوى من غيرها على مواجهة الأحداث .

(ج) العناصر البشرية :

تتألف أوروبا من الناحية الجنسية من ثلاث سلالات رئيسية هى السلالة النوردية فى الشمال والألبية فى المرتفعات الوسطى والجنوبية ، وسلالة البحر المتوسط فى الجنوب ، ولكل من هذه السلالات مميزات جنسية خاصة .

وإذا نظرنا إلى فرنسا نجد أنها الدولة الوحيدة فى أوروبا التى تمتد حدودها بحيث تضم فيما بينها عناصر من هذه السلالات الثلاث ، ونرى أنها من حيث موقعها فى الطرف الأقصى من غرب أوروبا تمثل المحطة الأخيرة التى انتهت إليها جميع الهجرات البشرية التى اندفعت من آسيا غرباً ، وعلى هذا فليس عجيباً أن تتميز فرنسا دون غيرها من الدول الأوروبية بتعدد عناصرها الجنسية ، أو على الأقل بوجود أعداد كبيرة فيها ممن يمثلون السلالات الرئيسية فى قارة أوروبا . فالسلالة النوردية تسود فى السهول الشمالية ، والسلالة الألبية فى مناطق المرتفعات ،

وسلالة البحر المتوسط فى السهول الجنوبية . وعلى الرغم من أن العناصر الثلاثة قد سكنت فرنسا منذ زمن طويل ، ومن أنها تختلط بعضها ببعض اختلاطاً مستمراً ، فلا يزال هناك اختلافات جنسية كبيرة بين أفراد الشعب الفرنسى ، وبصفة خاصة فى اللغة والعقيدة وفى العادات والتقاليد ، مما أدى إلى ظهور روح التفكك فى حياة الأمة وفى وحدتها ، وساعد فى نفس الوقت على تماسك الأسرة والجماعات المحلية ، ويبدو أن السبب فى ذلك كله هو ما يوجد بين السلالات المختلفة من فروق ، وما يوجد فى أنحاء فرنسا المختلفة من مناطق منعزلة .

ويرى الكتاب من أصدقاء فرنسا أن الاختلافات الجنسية واللغوية فيها لم تؤد إلى قيام مشاكل بشرية معقدة لأنها لا تعدو أن تكون خلافات عائلية ، ولكن الواقع غير ذلك ، لأنها إن لم تنشأ عنها مشاكل عظمى فى هذه الأيام نتيجة لظروف خاصة ، فقد ينجم عنها فى المستقبل مشاكل يستعصى حلها ، وستبقى هذه الظاهرة نقطة من نقط الضعف فى التكوين الجنسى لفرنسا إلى أن تساعد الظروف على تقويتها .

ويمكن أن نحصر المشاكل الجنسية التى تواجه فرنسا الآن فى المشكلتين التاليتين :

١ — تركز جماعات بشرية فى أطراف فرنسا تختلف عن بقية الشعب الفرنسى فى اللغة وفى التقاليد .

٢ — وجود جماعات فرنسية عند أطراف البلاد خارج الحدود الفرنسية أى فى البلاد المجاورة .

وإلى النوع الأول ينتمى عنصر الفلمنك أو الفلاندرز ، ويوجد فى أقصى شمال شرقى فرنسا عند بوابة الفلاندرز ، ثم بعض العناصر الألمانية التى تعيش فى الالزاس واللورين ، وبعض العناصر الإيطالية التى توجد بالقرب من نيس ، وبعض العناصر القطالونية وعناصر الباسك التى تعيش فى الجنوب الغربى لفرنسا .

وإلى النوع الثانى تنتمى العناصر الفرنسية التى تقيم فى بلچيكا فى إقليم الوالون والتى تعيش فى سويسرا وفى إيطاليا على منحدرات الألب والتى تعيش فى مقاطعة فالدران **Valdaran** فى البرانس الإسبانية (الوسطى) .

كل أولئك تجعلنا نقرر أن امتداد الشعب الفرنسى لا يتفق تماماً مع حدود فرنسا السياسية ، وهذه نقطة ضعف كبيرة ، فلو فرضنا أن فرنسا هى التى خسرت الحرب الأوروبية وخسرها معها حلفاؤها ، فماذا كان يحدث ؟ لا شك فى أن ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا كانت تبادر بالمطالبة بتعديل حدودها السياسية لكى تضم كل منها الجماعات المختلفة التى تعيش داخل الحدود الفرنسية ، وليس معنى ذلك أن المشكلة الجنسية فى فرنسا ليس لها فى الظروف الحالية صوت مسموع ، فكثيراً ما تبدى هذه الأقليات سخطها على الحكومة الفرنسية ، وتعلن الاحتجاج والتذمر من أن الحكومة الفرنسية تتجاهل ظروفها الخاصة ، وتفرض عليها اللغة الفرنسية فى التعليم إلى جانب اللغة المحلية ، بل وتتدخل فى شئونها الدينية ، وهذا ما جعل بعض هذه الأقليات ينادى بالاستقلال الذاتى ، وقد حدث ذلك فعلا فى مقاطعة بريتانى وسكانها يتكلمون لغة خاصة هى لغة البريتون Breton .

الالزاس واللورين :

وأخطر الأقليات فى فرنسا هى الجماعات الجرمانية التى تعيش فى الالزاس واللورين اللتين ضمتا إلى فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى ، وتبلغ مساحتهما معاً ٥٦٠٠ ميل مربع ، وعدد سكانهما ٢ مليون نسمة .

والمسألة بالنسبة لألمانيا ليست مسألة مساحة وعدد سكان كما هى الحال بالنسبة لفرنسا ، وإنما هى مسألة اقتصادية ، ذلك لأن مناطق الفحم فى الرور ومناطق الصناعة الألمانية تعتمد اعتماداً كبيراً على حديد اللورين ، وأن هذه مجتمعة تؤلف وحدة صناعية عظيمة .

ووجه الخطورة فى هذه المشكلة أن الأغلبية العظمى من سكان هاتين المقاطعتين يتكلمون اللغة الألمانية ، وأن فرنسا تعتمد على مطالبتها بضمهما إليها على أسس تاريخية :

١ — فهى تدعى أن الولايتين كانتا جزءاً من إمبراطورية شارلمان ، وهو أول العاملين على توحيد القومية الفرنسية .

ولكن الألمان يريدون على ذلك بأن شارلمان كان ألمانياً قبل أن يكون فرنسياً ، وأن أثره فى القومية الفرنسية لم يكن أكثر منه فى القومية الألمانية ، ثم إن أملاكه بعد وفاته قسمت فى معاهدة فردان بين أحفاده الثلاثة –كارل فى الشرق ، ولوثر فى الوسط ، وشارل فى الغرب – إلى ثلاث ممالك مستقلة ، وأن المملكة الوسطى التى كانت تتضمن ولايتى الالزاس واللورين كانت تضم أجزاء من فرنسا وألمانيا معاً .

٢ – وتدعى فرنسا أيضاً أن حدود فرنسا القديمة « غاليا » كانت فى عهد الإمبراطورية الرومانية تمتد إلى نهر الراين .

ويرد الألمان على ذلك بأن الدولة الرومانية قد امتدت حقاً إلى نهر الراين ، وأنها خلفت وراءها بعض الأسماء الرومانية ، ولكن نفوذها الفعلى لم يتعد حدود الفوج وهضبة أردن ، وأن هذه الجهات كانت منطقة انتقال بين غاليا الرومانية وبين العناصر الجرمانية ، ولكن الدماء الألمانية واللغة الألمانية كانت سائدة فيها .

٣ – ويدعى الفرنسيون كذلك أن هاتين المقاطعتين كانتا تؤلفان جزءاً من أرض فرنسا حتى اغتصبتهما بروسيا فى سنة ١٨٧١

ويرد الألمان على ذلك بأنهما كانتا أرضاً ألمانية ، وأن الغالبية العظمى من السكان كانت تتكلم اللغة الألمانية . وأن فرنسا اغتصبتهما فى حروبها الطويلة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر .

٤ – وترد فرنسا على هذه النقطة الأخيرة فتذكر أن هذه الغالبية صناعية بحتة لأن ألمانيا عملت فى الفترة ما بين ١٨٧١ و١٩١٠ على ترحيل نحو ٤٠٠ ألف فرنسى من هذه المنطقة وأحلت محلهم نصف مليون ألمانى تقريباً .

هذه هى إدعاءات كل من فرنسا وألمانيا ، والنقطة المؤسفة أن هذا الإقليم الذى كان يعتبر منذ القدم من أكثر جهات أوروبا سكاناً ، وأعظمها تجارة ، وأقدمها حضارة ، تتحكم الآن فى مصيره قوتان ، هما فرنسا وألمانيا ، دون أن يكون لسكانه الحق فى تقرير مصيرهم عن طريق استفتاء عام يسمح باجرائه كما حدث فى السار ، ودون أن يسمح لأى صوت جغرافى بأن يعبر عما إذا كان ممكناً ضم

هاتين المقاطعتين معاً فى وحدة واحدة ، كما كانت الحال قديماً عندما كانتا تؤلفان معاً دوقية اللورين المستقلة .

تحديد محيج فرنسا :

وإصرار فرنسا على ضم هاتين المقاطعتين إليها والاحتفاظ بهما قسراً هو ترديد للنغمة القديمة التى يرددها ساستها من أن حدود فرنسا الطبيعية فى الشرق ينبغى أن تمتد حتى تتمشى مع قمم جبال الألب ومع نهر الراين ، ولكنا إذا سلمنا جغرافياً بأن تكون قمم الألب هى الحد الطبيعى للأرض الفرنسية فلا يمكن أن نوافق على جعل نهر الراين حداً طبيعياً آخر ، لأن الطبيعة فى هذه المنطقة قد عينت حدود فرنسا وحددتها تحديداً واضحاً بأن جعلتها متفقة مع الحواف الخارجية لحوض باريس ، وهاتان المقاطعتان تقعان خارج هذه الحواف وحتى إذا جاز لنا التسليم بأن هضبة اللورين تقع فى منطقة الانتقال بين حوض باريس وأراضى الراين فان الالزاس تعطى ظهرها لفرنسا ، وتعتبر من الناحية الطبيعية جزءاً من وادى الراين ، وهى من الناحية الثقافية أقرب اتصالا بمنطقة بادن Baden (الألمانية) الواقعة على الشاطىء المقابل لنهر الراين منها بفرنسا ، ذلك لأن مرتفعات الفوج تفصلها عن فرنسا فصلا تاماً .

من الناحية الجنسية :

نجد أن هذه المنطقة لا يمكن أن تدعيها فرنسا أو ألمانيا ، لأن الإقليم كله كان معبراً للقبائل الألمانية التى سكنت فرنسا كالفرنجة وغيرهم ، وليس هناك فرق بين العناصر النوردية فى شمال فرنسا ، والعناصر الألمانية فى ألمانيا . والناحية اللغوية مهمة جداً لأنها ترتبط بالثقافة والميول والعادات ، والغالبية فى الالزاس يتكلمون الألمانية ، والأقلية يتكلمون الفرنسية « بنسبة ٦ ٪ » وتتكرر هذه الصورة فى إقليم اللورين رغم ما يراه البعض من أن ميوله فرنسية أكثر منها ألمانية .

من الناحية الاقتصادية :

تعتبر الناحنة الاقتصادية أهم النواحى جميعاً فى تقدير القيمة السياسية لهذا الإقليم . فالالزاس أرض سهلة خصبة تجمع بين التربة الفيضية وتربة اللويس ولذلك فهو ينتج كميات كبيرة من المواد الغذائية . وهو من الناحية المعدنية يعتبر أغنى بلد فى العالم فى البوتاس ، هذا فضلا عن أن به بعض الأملاح الأخرى وبه بعض مراكز للبترول ومراكز للقوى المائية ، وهو عبارة عن مركز صناعى هام فى المنسوجات ومستخرجات الألبان . أما اللورين ففضلا عن أهميته كاقليم رعوى فان له أهمية خاصة من حيث إنتاج الحديد .

وعندما استولت ألمانيا على هضبة اللورين فى سنة ١٨٧١ لم تستول عليها كلها وإنما استولت على نصفها تقريباً ، أى إلى الحد الذى اعتقد العلماء الألمان أن عروق الحديد الخام تنتهى إليه . ومن حسن حظ فرنسا أن النصف الذى بقى فى يدها من اللورين يوجد به من الحديد ما يعادل النصيب الذى حصلت عليه ألمانيا .

والتقدم الصناعى الهائل الذى ظهر فى ألمانيا قبل سنة ١٩١٤ كان يعتمد على فحم الرور وحديد اللورين ، وكانت ألمانيا تستولى سنوياً على ٢١ مليون طن من حديد اللورين عدا ٧,٥٠٠,٠٠٠ أخرى كانت تستخرجها من أراضيها و ٧,٥٠٠,٠٠٠ كانت تحصل عليها من لوكسبرج . أما فرنسا فقد كان عندها ما يكفيها من الحديد . أما فقرها فى الفحم فكانت تعوضه بالاستيراد من وستفاليا الألمانية . أما بعد الحرب العظمى فلم يعد لدى ألمانيا من الحديد إلا ما تخرجه أراضيها أى حوالى ٧,٥٠٠,٠٠٠ طن ، وخرج من يدها حديد اللورين بعد أن ضمت هذه إلى فرنسا وحديد لكسمبرج بعد أن خرجت من الاتحاد الجمركى الألمانى .

أما فرنسا التى كانت تملك من الحديد ٢٢,٠٠٠,٠٠٠ طن أصبحت تملك منه ٤٣,٠٠٠,٠٠٠ طن ، ولفقر فرنسا فى الفحم ورغبتها فى شل ألمانيا صناعياً واقتصادياً عملت بعد الحرب الأوروبية الأولى على الاستيلاء على منطقة الرور

الصناعية بما فيها من مدن ومصانع ومناطق تعدين وطرق للنقل والمواصلات ، ولكن انجلترا رفضت ذلك ، وتوترت العلاقات بينها وبين فرنسا ، وكان رد مسيو بوانكاريه على انجلترا فى أغسطس سنة ١٩٢٣ « أننا لم ندخل إقليم الرور لنجد نقوداً لدفع التعويضات ، ولكن الغرض الرئيسى هو أن نخلق فى الحكومة الألمانية رغبة جدية فى دفع التعويضات ولنحصل على ضمانات كافية . » ولكن ذلك لم يقنع انجلترا لأن احتلال الرور سبقه تصريح للمارشال فوش « بأن الراين هو الحد الطبيعى لفرنسا وأنه ضرورى لحماية فرنسا فى المستقبل » .

ولما فشلت هذه المحاولة ظهرت فكرة أخرى للساسة الفرنسيين لإنشاء مناطق فاصلة على طوىء نهر الراين لتكون حاجزاً فاصلا «Buffer States» بين القوتين المتعادلتين ، ولكن هذه الحركة ماتت فى مهدها نتيجة للاعتداءات والاضطرابات التى قامت فى تلك المناطق ، وأعلنت انجلترا وبلچيكا صراحة أنهما لا توافقان على هذا الإجراء الذى يهدف إلى تقسيم ألمانيا ، وأنهما تعتبرانه ضربة موجهة لأساس معاهدة الصلح .

وفى معاهدة فرساى طالبت فرنسا بضم إقليم السار إليها تعويضاً عما أصاب مناجم الفحم فيها من دمار وتخريب نتيجة لزحف الجيوش الألمانية . ولما كان إقليم السار ألمانيا جنساً ولغة وثقافة ، فقد وضعته عصبة الأمم تحت إشرافها كمنطقة خارج نفوذ كل من فرنسا وألمانيا وأدخلته ضمن الاتحاد الجمركى الفرنسى . أما ما به من فحم فقد أعطى فى سنة ١٩٢٠ لفرنسا ، ونص على أن يعمل به استفتاء عام بعد ١٥ سنة يخير فيه الأهالى بين بقائهم على حالهم أو الانضمام إلى فرنسا أو إلى ألمانيا . وفى هذه الفترة شكلت لجنة لإدارة السار من خمسة أعضاء ، عضو فرنسى وعضو إلزاسى والباقون تختارهم عصبة الأمم .

وفى حالة العودة لألمانيا نص على أن تشترى ألمانيا فحم السار من جديد ، وأن تعطى فرنسا حق شراء ما تحتاج إليه من منتجاته وعمل الاستفتاء فعلا سنة ١٩٣٥ وكانت الأغلبية العظمى (٩٠,٨ ٪ فى جانب العودة إلى ألمانيا و ٨,٨ ٪ فى جانب البقاء كما هم والباقون مع فرنسا) .

من الناحية الحربية :

نجد أن هذا الإقليم له أهمية خاصة نظراً لوجود عدد من الممرات به مما يسهل عمليات النقل من جهة إلى أخرى ، ولوجود أماكن حصينة يمكن أن تتحكم فى حركة المرور .

واللورين عبارة عن منطقة جميلة قليلة الارتفاع لا يتجاوز مستوى الأرض فيها ٤٠٠ متر تقريباً ، وهذه المنطقة يقطعها كثير من الممرات والأودية النهرية وخاصة وادى الموزل وفروعه .

أما الألزاس فعبارة عن أراضى سهلة ذات مستوى منخفض ويجرى فيها الراين ، وتجاورها من ناحية الغرب مرتفعات الفوج التى تطل عليها بحافة رأسية تقريباً .

وتتكون مرتفعات الفوج من قسمين :

١ — الفوج العليا فى الجنوب ويزيد ارتفاعها على ١٠٠٠ متر .

٢ — الفوج السفلى فى الشمال ، ولا يتجاوز ارتفاعها ٤٠٠ متر ، ولا تختلف فى شىء عن هضبة اللورين المجاورة .

ويربط هذا الإقليم بين فرنسا وألمانيا بواسطة مجموعة من الطرق تتبع المنافذ الطبيعية التى تنتشر بين أجزاء المرتفعات كما تتبع وديان المجارى المائية ، وكانت هذه الطرق منذ القدم طرق الهجرات البشرية والغزوات الحربية والتجارة ، وإليها ترجع شهرة الحصون والمدن القديمة أمثال ميتز ونانسى وتول وفردان واستر اسبرج ، «Strasbourg — Verdan — Toul — Nancy — Metz» وغيرها ، وأشهر الممرات الطبيعية عبر الألزاس ما يأتى :

١ — ممر سافرن :

ويقع بين الألزاس العليا والألزاس السفلى أمام استراسبرج ، ويخترقه خط حديدى له شعب عديدة تمر بمتز وتول وفردان ونانسى ، ومنها إلى باريس ، كما تخترقه قناة ملاحية تربط نهر الراين بحوض المارن .

٢ — ممر بلفور :

بين الألزاس العليا ومرتفعات جورا ، ويربط حوض الراين بأحواض الرون والسين والجارون .

٣ — وإلى جانب هذين الممرين الرئيسيين توجد ممرات أخرى ثانوية أشهرها الممر الذى كونه نهر بروش Bruche الذى يلتقى بنهر إل Ill بالقرب من استراسبرج ويربط بينها وبين مدينة سانت دى . . . St. Die

ولهذه المنافذ أهمية حربية عظيمة بالنسبة لفرنسا ، إذ يمكن تحصينها بسهولة كما يمكن الإشراف منها على طرق الغزوات المختلفة التى تهدد فرنسا ، ولكن يبدو أن تلك الأهمية أخذت تضعف ، وذلك لتقدم الفنون الحربية ، ومما يدل على ذلك أن فرنسا أنشأت خط ماچينو الذى يمتد على طول الألزاس واللورين كخط رئيسى لتحصين تلك المنطقة .

مما تقدم نجد أن مشكلة الألزاس واللورين مشكلة عميقة وستظل دائماً مصدر العداء المستحكم بين ألمانيا وفرنسا ، فليس من السهل أن نتصور بعد أن رأينا قيمة هذا الإقليم أن تسلم به إحدى الدولتين للأخرى .

على أن الأنهار لم تعد كما كانت أيام الدولة الرومانية — قبل أن تعرف الكبارى الواسعة — حواجز طبيعية هامة ، لأن الحروب الحديثة قد قضت نهائياً على خرافة الحواجز الطبيعية ، وربما كان أفضل حل لمشكلة الألزاس واللورين هو إبعاد حدود الدولتين المتنازعتين الواحدة عن الأخرى ، وذلك بجعل هذا الإقليم مضافاً إليه دوقية لكسمبرج منطقة حياد وسطى تفصل الدولتين إحداهما عن الأخرى ، على أن تضمن الدول استقلالها وألا يسمح بتسليحها . على أن تعد طرقها البرية بحيث لا تتلاءم ، وعامل النقل الميكانيكى الحربى ، وطرقها الحديدية بحيث يختلف اتساعها عن السكك الحديدية فى كل من فرنسا وألمانيا .

السكان :

تختلف فرنسا عن غيرها من دول أوروبا الصناعية فى أن سكانها أكثر انتظاماً فى توزيعهم فى أنحاء فرنسا المختلفة ، ويرجع ذلك إلى أن أكثر من نصف سكانها

يشتغلون بالزراعة ويسكنون القرى ، بينما نجد أن سكان المدن فى انجلترا وويلز مثلا يجاوزون ٨٠٪ من مجموع السكان ، وعلى الرغم من أن خرائط توزيع السكان فى فرنسا تدل على الاتجاه نحو سكنى المدن منذ أوائل القرن التاسع عشر إلا أن المدن الفرنسية ما زالت محددة العدد ، نضرب لذلك مثلا أن المدن الفرنسية التى يزيد السكان فى كل منها على ¼ مليون نفس لا تتعدى ٤ مدن ، وهى باريس ومارسليليا وليون وبردو ، أما فى ألمانيا فيبلغ عددها ٢٤ مدينة ، أما المدن التى يتجاوز عدد سكانها ١٠٠ ألف فهى فى فرنسا ١٧ وفى ألمانيا ٤٨ ، والخرائط الحديثة لتوزيع السكان فى فرنسا توضح أن الجهات التى تبلغ كثافتها ٢٥٠ شخصاً فى الميل المربع هى الجهات الصناعية والتجارية ، وهذه تشمل شمال شرقى فرنسا والالزاس واللورين ومنطقة باريس وروان والساحل الغربى لبريتانى ومنطقة ليون ومرسيليا ومنطقة نيس . أما الجهات التى تبلغ كثافة السكان فيها ٧٥ نسمة فى الميل المربع ، فهى الجهات المرتفعة الفقيرة فى التربة كجبال الألب وهضبة فرنسا الوسطى ومنطقة المستنقعات والأراضى الرملية الممتدة على ساحل خليج بسكاى .

والمسألة الجديرة بالملاحظة هى أن عدد سكان فرنسا لم يزد منذ سنة ١٨٧٠ إلا بمقدار ٣ مليون نسمة ، بينما زاد عدد سكان انجلترا ٢٠ مليوناً وإيطاليا ١٨ مليوناً وألمانيا ٣٩ مليوناً ، ومعنى ذلك أن فرنسا التى كان عدد سكانها يفوق غيرها من الدول الأخرى والتى كانت تجند من أبنائها أعداداً كبيرة فى حروبها الماضية فقدت الآن هذه الميزة وفاقها غيرها من الدول الأخرى . ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة بالعقم الجنسى لأن سكان فرنسا خليط من سكان انجلترا وإيطاليا وألمانيا ، وإنما يمكن تعليله بالحروب الكثيرة التى شنتها فرنسا واشتركت فيها ؛ فقل أن قامت حروب أوروبية دون أن تشترك فيها فرنسا بجيوش كبيرة . وفى حروب لويس الرابع عشر ونابليون فقدت فرنسا كثيراً من شبابها ، وفقدان هذا الشباب لا يعنى أن فرنسا فقدت جيلا واحداً من أبنائها ، وإنما معناه فقدان عدة أجيال ، وأن آثار ذلك تبقى عشرات السنين .

السكان الأجانب :

لقد ساعدت ظاهرة نقص السكان فى فرنسا مع وفرة الموارد الاقتصادية على اجتذاب كثير من المهاجرين الأجانب ، وهؤلاء جاءوا إليها كأيد عاملة للاشتغال بالصناعة والزراعة ، أو جاءوا كلاجئين سياسيين كبعض اليهود والألمان (ضد الاشتراكية الوطنية) وأنصار القيصرية من روسيا وأعداء الفاشية من إيطاليا ، وخرائط توزيع السكان الأجانب توضح أن مناطق تركزهم تقع قرب الحدود ، وذلك بالنسبة للمهاجرين من الدول المجاورة كالإيطاليين والأسبان والسويسريين .

أما المهاجرون الآخرون فانهم يتركزون فى المناطق الصناعية كمنطقة ليل ومناطق تعدين الحديد فى اللورين وغيرها من المناطق الصناعية وحتى قيام الحرب الأوروبية الثانية كان فى فرنسا من السكان الأجانب ٨٠٠ ألف إيطالى و ٥٠٠ ألف بولندى و ٣٥٠ ألف أسبانى و ٢٥٠ ألف بلچيكى و ١٠٠ ألف سويسرى .

والسياسة التى تتبعها فرنسا الآن هى تشجيع هؤلاء الأجانب على الدخول فى قوميتها ، ولكن هذه الحركة لا تدل على نجاح كبير لأن الذين قبلوا منهم القومية الفرنسية بلغوا ١٧٢ ألفاً فقط ، أما الباقون فسيظلون مصدر خطر كبير على فرنسا إذا لم يدخلوا فى قوميتها سريعاً .

التطور التاريخى :

يمكن بالاختصار تقسيم تاريخ فرنسا إلى ثلاثة أطوار :

أولا — طور النشأة : ويمكن اعتبار سنة ٨٤٣ م مبدأ هذه المرحلة ، وهى السنة التى قسمت فيها إمبراطورية شارلمان بين أحفاده الثلاثة كارل فى الشرق وشارل فى الغرب ولوثر فى الوسط .

والقسم الغربى هو الذى أطلق عليه اسم فرنسا نسبة إلى قبائل الفرنجة الذين استقروا فى سهلها الشمالى .

وكانت حدود فرنسا الشرقية تمتد حسب معاهدة فردان مع حافة جبال السفن «Cevennes» وهضبة لانجر «Langres» ثم مع مرتفعات أرجون "Argonne" على الضفة اليسرى لنهر الميز والسفوح الغربية لهضبة أردن بحيث يدخل القسم السهلى من بلچيكا ضمن حدود فرنسا .

وقد امتازت فرنسا بثقافتها اللاتينية ، كما امتازت ألمانيا بثقافتها الجرمانية . أما القسم الأوسط فكان منطقة انتقال بينهما ، ولهذا لم يعمر طويلا إذ سرعان ما اتفقت الدولتان الشرقية والغربية على تقسيمه فى معاهدة Mersen سنة ٨٧٠ . وبهذا مدت فرنسا حدودها شرقاً إلى نهر الراين والموزل وحدود بلچيكا الشرقية الحالية ، وبذا دخلت بلچيكا فى حدود فرنسا .

وقد استمرت فرنسا فى هذا الدور إلى منتصف القرن الخامس عشر تقريباً جاهدة فى تكوين قوميتها وإخضاع بعض المقاطعات المستقلة .

ثانياً — دور الشباب : وقد استمر إلى النصف الثانى من القرن الثامن عشر حيث أرضت فرنسا آخر أطماعها بضم نيس وسافوى إليها . وإذا استثنينا مقاطعة «Roussillon» الأسبانية والبرانس الشرقية «Pyreénèes Orient.» التى ضمتها فرنسا إليها من مملكة قطالونيا سنة ١٦٥٦ بمعاهدة البرانس نجد أن كل التوسع كان نحو الشرق حيث استطاعت فرنسا بعد سنة ١٦٦٣ أن تمد حدودها إلى الراين .

وليس من المعروف بالضبط المدى الذى كان يمكن أن يقف عنده التوسع الفرنسى لو لم تظهر ألمانيا فى حروب سنة ١٨٧٠ كدولة حديثة وتقف فى وجه أطماع فرنسا .

ثالثاً — دور النضج : وقد وصلت إليه فرنسا سنة ١٨٧٠ بعد أن أرضت أطماعها فى الداخل وبعد أن كونت لنفسها إمبراطورية كبيرة فى الخارج .

رابعاً — دور الشيخوخة : وتقف فرنسا فى الوقت الحالى على أبوابه ، لأن فرنسا خرجت من الحرب الأوروبية الثانية منهكة القوى مفككة الأوصال ، وزيادة عن الاضطرابات الداخلية التى أخذت تظهر وتزداد ، فان الوعى القومى فى المستعمرات أخذ يشتد ، وبناء على ذلك أخذت أجزاء كثيرة من الإمبراطورية الفرنسية تنسلخ واحدة بعد الأخرى .

المستعمرات الفرنسية :

هناك نوعان من الاستعمار ، نوع يسمى Colonisation ونوع يسمى Imperialism .

أما الأول Colonisation فهو النوع القديم الذى صاحب حركة الاكتشافات الجغرافية ، وكان الغرض منه تملك الأراضى الجديدة بقصد الهجرة والاستقرار بها إذا دعت الظروف إلى ذلك ثم الاستغلال التجارى وتملك موارد التجارة المعروفة فى ذلك الوقت وهى التوابل ، وكذلك كان من بين أهدافه نشر الديانة المسيحية فى الأراضى الجديدة .

أما الثانى Imperialism فهو النوع الحديث وهو يهدف لأغراض أوسع من السابقة فيشمل النواحى الاقتصادية والحربية ، وقد دعت إليه الثورة الصناعية التى قلبت النظام الاقتصادى رأساً على عقب ، ولا سيما فى الإنتاج والمبادلة ، فأصبحت المصانع بانتاجها الواسع بحاجة إلى أسواق لتصريف المنتجات التى تخرجها كما أصبحت بحاجة إلى الاستيلاء على موارد المواد الخام والمواد الغذائية بعد انصراف عدد كبير من السكان عن الزراعة ، وقد كونت فرنسا لنفسها إمبراطوريتين من كلا النوعين :

الأولى بدأت ضعيفة متخاذلة فى سنة ١٥٢٣ عندما أوفد فرنسوا الأول أول بعثة لكشف طريق جديد للهند عن طريق البحار الشمالية وكشفت جميع الساحل الأمريكى من نيوفوندلند إلى فلوريدا .

وحتى سنة ١٦٠٨ كان كل ما استولت عليه فرنسا من إمبراطوريتها مستعمرة نوفاسكوشيا وكويبك . ولم يتقدم الاستعمار الفرنسى إلا بعد سنة ١٦٦٣ عندما أرضت فرنسا أطماعها فى أوروبا بتحطيم إمبراطورية النمسا والمجر والوصول بحدودها إلى نهر الراين ، وعندما تغيرت الظروف التى كانت سائدة إذ ذاك ، وخلاصتها أن العالم المكتشف ذو قيمة اقتصادية كبيرة . فى ذلك الوقت كان البابا قد قسم ذلك العالم بين أسبانيا والبرتغال . ثم قامت هولندا وورثت أملاك الدولتين وتحكمت فى التجارة العالمية ، ثم قامت حرب طويلة الأمد بين هولندا وانجلترا

كنتيجة للتنافس على السيادة البحرية . فانتهزت فرنسا هذه الفرصة وأخذت تقوى نفسها ، وقامت بحركة إصلاح واسعة شملت كل أنحاء فرنسا ، ومن بينها إنشاء قوة بحرية كبيرة ، فدب النشاط فى حركة فرنسا الاستعمارية حتى أصبحت فى مدة وجيزة سيدة أمريكا الشمالية وأصبحت لها ممتلكات واسعة فى جزر الهند الغربية وأمريكا الجنوبية وسواحل أفريقية والهند وغيرها .

ولكن هذه الإمبراطورية سرعان ما اضمحلت نتيجة عدة عوامل أهمها ظهور انجلترا بعد تغلبها على هولندا كقوة استعمارية منافسة ، ولأن فرنسا لم يكن لها فى مستعمراتها عبر البحار سند قوى من المهاجرين الفرنسيين ، فاستطاع الأسطول الانجليزى بسهولة أن يقطع المدد عن المستعمرات الفرنسية ، فانتزعتها انجلترا الواحدة تلو الأخرى . وبانتهاء حرب السنوات السبع (١٧٥٦ — ١٧٦٣) بمعاهدة باريس كانت فرنسا قد فقدت كل إمبراطوريتها تقريباً سوى بضع مراكز على سواحل الهند ، وبعض جزر أخرى فى المحيط الهندى ، ونقط صغيرة على ساحل أفريقية الغربى .

أما الإمبراطورية الحديثة ، فقد بدأ تكوينها منذ سنة ١٨٣٠ عندما استولت فرنسا على الجزائر وختمت ذلك بالاستيلاء على مراكش سنة ١٩١٢ ، وأهم ممتلكات فرنسا حتى قيام الحرب الأوروبية الأولى هى : شمال أفريقية وبلاد الهند الصينية الفرنسية وأفريقية الغربية الفرنسية ومدغشقر والصومال الفرنسى وجزر عديدة فى المحيط الهادى مثل نيوكاليدونيا ونيوهبرديز التى تشترك فيها مع انجلترا .

وفى نهاية الحرب الأوروبية الأولى وضعت فرنسا يدها بالانتداب على الكمرون وتوجو الألمانيتين ، ثم على سوريا ولبنان من تركيا .

القيمة الاقتصادية للمستعمرات الفرنسية .

هى بالنسبة لفرنسا بمثابة أسواق للتجاره الفرنسية ومصادر للمواد الغذائية والمواد الخام ، وقد بلغت قيمة صادرات هذه المستعمرات قبيل قيام الحرب الأوروبية

الثانية أكثر من ٨ بليون فرنك ، كان نصيب فرنسا منها حوالى ثلثيها ، وكانت قيمة الواردات ٩ بليون ، كان نصيب فرنسا منها أكثر من النصف بقليل .

وتجارة المستعمرات الفرنسية حرة فقط مع فرنسا . أما مع غيرها من الدول الأخرى فهى مقيدة برسوم جمركية عالية ، وبهذا استطاعت فرنسا أن تستولى على القسم الأكبر منها .

وإذا استثنينا مراكش والكمرون وتوجو نجد أن باقى المستعمرات الفرنسية تجاوزت صادراتها لفرنسا ٦٠ ٪ من صادراتها الكلية ، ومن بينها ٤ تجاوزت نسبة صادراتها إلى فرنسا ٩٠ ٪ ، وهى الجزائر وجزيرة ريونيون وجواد يلوب والمارتنيك (من جزر لأنتيل الصغرى) .

وبلغت نسبة صادرات شمال أفريقية إلى فرنسا من مجموع صادرات المستعمرات ٤٦ ٪ ، ومن الجزائر وحدها ٣٠ ٪ ، وكانت الهند الصينية وغرب أفريقية ومدغشقر تأتى فى الترتيب بعد شمال أفريقية .

أما واردات المستعمرات من فرنسا فكانت نسبتها أقل . ووصلت إلى ٥٠ ٪ ويقع شمالى أفريقية فى المرتبة الأولى أيضاً حيث بلغت نسبته ٥٥ ٪ كانت نسبة الجزائر وحدها ٣٢ ٪

أما أهم الصادرات التى حصلت عليها فرنسا من تلك المستعمرات فهى الأنتيمون والكروم والنيكل والجرافيت ، وكانت نسبتها تتراوح بين ٨ ٪ و ١٣ ٪ من الإنتاج العالمى . أما باقى المعادن فلم يكن لها شأن يذكر إذا استثنينا الفوسفات الذى ينتج شمال أفريقية منه نحو ٣ ٪ من الإنتاج العالمى .

أما عن الغلات الأخرى غير المعدنية فكانت فرنسا تحصل منها على كميات كبيرة من الخمور . وزيت الزيتون من شمالى أفريقية . والأرز من الهند الصينية ، والفول السودانى والكاكاو وزيت النخيل من غربى أفريقية .

وبجانب هذه التجارة المنظورة كانت الأرباح غير المنظورة تتدفق على فرنسا ، وكانت تجنيها من رؤوس أموالها المستغلة فى هذه المستعمرات . ومن إشرافها الفعلى على نسبة كبيرة من رؤوس الأموال فى الشركات الأجنبية الأخرى .

ويمكن القول بأننا إذا استثنينا مناطق الانتداب الفرنسى وبلاد مراكش حيث كانت تضطر فرنسا لمراعاة شروط الانتداب أو الاتفاقات الدولية ، فان سياسة فرنسا تجاه مستعمراتها كانت تقدم على وجوب تقديم كل الموارد لخدمة الوطن الأصلى وهو فرنسا .

سكان المستعمرات :

نجم عن نقص السكان فى فرنسا أنها لا تنظر إلى مستعمراتها كمواطن جديدة يهاجر إليها الزائد من سكانها . والشعب الفرنسى نفسه ليست عنده الرغبة لهذه الهجرة ، لأن فرنسا لا تضيق بسكانها ، ولأن الفرنسى يرى أن فرنسا جمعت فى جهاتها المختلفة كل جمال الطبيعة ، ويستطيع أن يتمتع بها بأقل النفقات .

وإذا استثنينا كويبك التى هاجر إليها الفرنسيون وقت استعمارها لظروف خاصة ، تتعلق بحركة الإصلاح الدينى ، فان باقى ممتلكات فرنسا لا توجد بها جاليات فرنسية كبيرة ، إلا فى شمال أفريقية ، وخاصة فى الجزائر ، وذلك لقربها من جهة ، ولتشابه مناخها مع مناخ فرنسا من جهة أخرى . ففى هذا الجزء من شمال أفريقية نجد جالية فرنسية كبيرة تبلغ حوالى ٨٥٠ ألفاً . أما فى باقى المستعمرات الفرنسية فوجود الفرنسيين مؤقت ، إما كموظفين ، أو تجار ، أو أصحاب مزارع ، يقضون أوقاتهم بين الوطن والمستعمرات .

ومن غير الممكن تقدير عدد الفرنسيين المقيمين فى المستعمرات ، لأن فرنسا تعتبر بعض سكان مستعمراتها الأصليين كمواطنين فرنسيين ، كما تلعب قوانين الجنسية الفرنسية دورها فى فرض هذه الجنسية على العناصر الأجنبية وعلى السكان الوطنيين أيضاً .

وكان من نتائج ذلك أن تجنس معظم اليهود المقيمون فى المستعمرات بالجنسية الفرنسية ، وتجنس كثير من العناصر الأخرى بهذه الجنسية أيضاً .

وبجانب الجاليات الفرنسية توجد جاليات أوروبية أخرى ، وخاصة فى شمال أفريقية ، حيث يوجد للأسبان جالية كبيرة فى مراكش ، وللإيطاليين جالية فى تونس .

ولسكان المستعمرات الفرنسية أهمية كبيرة فى نظر فرنسا من ناحية إمكان استخدامهم فى رفع عدد جيشها إلى مستوى جيوش الدول العظمى ، وأهم مستعمراتها فى هذه الناحية شمالى أفريقية وأفريقية الاستوائية وأفريقية الغربية .

ولكن الخطر الأكبر الذى يهدد فرنسا يوجد فى المستعمرات ذاتها ، ذلك أن الوعى القومى الذى تيقظ فى كثير من جهات العالم تردد صداه فى تلك المستعمرات وأخذ الوطنيون يطالبون بالانفصال عن فرنسا تحريراً لبلادهم من سيطرة الاستعمار . وقد أدى ذلك إلى قيام ثورات عديدة وحروب مريرة انتهت بتحرير البلاد فى بعض المستعمرات ، كما هو الحال فى شبه جزيرة الهند الصينية ، حيث استقلت البلاد وكونت فيما بينها اتحاداً فيدرالياً .

شمال أفريقية :

أخذت فرنسا تستعمر هذا الجزء منذ سنة ١٨٣٠ ، وقد لاقت فى سبيل استعماره مقاومة كبيرة ، وكان بطل هذه المقاومة الأمير عبد القادر ، حتى لقد فكرت فرنسا فى بدء الاستعمار فى الانسحاب أكثر من مرة ، بعد أن فقدت كثيراً من رجالها وتكبدت نفقات باهظة . ولكنها اضطرت تحت ضغط التجار وأصحاب رؤوس الأموال وبعض الاستعماريين إلى الاستمرار بثمن باهظ .

وتنظر فرنسا إلى الجزائر كجزء من الوطن الأصلى . يمثله نواب فى البرلمان الفرنسى ، وتعتبره أثمن مستعمراتها لظروفه المناخية والاقتصادية . ولقربه منها ، ولكن الخطر يهدده فى زمن الحروب لقربه من إيطاليا ، حيث تقع سردينيا الإيطالية بقواعدها البحرية والجوية فى طريقه ، ويكون هذا الخطر أعظم لو أن فرنسا كانت فى عداء مع أسبانيا صاحبة جزر البليار . فنى هذه الحالة تقع فرنسا بين نارى إيطاليا وأسبانيا .

وقد كان لظهور الوعى القومى لدى الجزائريين أثر كبير فى بدء حركة التحرير الكبرى القائمة الآن فى بلاد الجزائر ، والتى ستؤدى حتما إلى انفصال هذه الأرض الإفريقية عن الوطن الفرنسى وتكوين دولة مستقلة .

أفريقية الغربية والاستوائية :

تقع فى غرب أفريقية فى الجهات المدارية ، ويبلغ عدد سكانها ٢٠ مليوناً من الوطنيين ، ومعظمهم من الزنوج ، وتنظر إليهم فرنسا نظرتها إلى سكان شمال أفريقية كعضد مهم فى الحروب. وقد أرادت فرنسا ربط هذا الإقليم بشمال أفريقية بخط حديدى عبر الصحراء ، ولكن ذلك لم يتم ، لا بسبب نفقات الإنشاء فقط ، بل بسبب تكاليف صيانته وحفظه من تخريب جماعات شمال أفريقية الثائرة ، فلجأت فرنسا إلى سياسة أخرى ، وهى ربط الجهات الداخلية من الإقليم بالموانى الساحلية بمواصلات محلية .

الهند الصينية الفرنسية :

تقع فى جنوب شرق آسيا ، ويبلغ سكانها ٢٣ مليوناً ، وهؤلاء لا يمكن الاعتماد عليهم فى الحروب لبعد المسافة ولخطر النقل فى زمن الحرب ، وخطر الثورات هناك . وقد استطاع هؤلاء السكان أخيراً أن ينفضوا عنهم ظل الاستعمار الفرنسى ، وأن يستقلوا ويؤلفوا اتحاداً فيدرالياً من أهم وحداته دولة فيت نام .

الباب السابع

الخريطة السياسية للعـــالم

ربما كانت أول مهمة ينبغى أن يعنى بها الجغرافى الذى يبحث فى ميدان السياسة هى التعرف على الخريطة السياسية للعالم ، والإلمام بدقائقها وتفاصيلها .

ولما كانت الحدود السياسية التى تفصل الدول بعضها عن بعض عملا من أعمال الإنسان ، وأنها تبعاً لذلك دائمة التغير ، فمن واجب هذا الجغرافى أن يعنى بدراسة كل ما يطرأ على تلك الحدود من تعديل ، والأسباب التى تدعو إليه ، والنتائج السياسية والاقتصادية التى تسفر عنه .

والمهمة الثانية التى ينبغى العناية بها هى إدراك الظروف التى ظهرت فى ظلها القوميات المختلفة فى جهات العالم جميعاً ، والعوامل التى أدت إلى ظهور تلك القوميات ، والأطوار التى مرت بها كل منها ، وما أصاب أراضيها من توسع أو انكماش .

ودراسة كهذه كفيلة بأن تؤدى فى النهاية إلى تحديد مناطق الاستقرار ومناطق القلقلة فى العالم ، ومن الحقائق المعروفة أن العالم الجديد رغم حداثته كان خلال القرن العشرين منطقة من مناطق الاستقرار ، وأن حدوده لم تطرأ عليها أية تعديلا ت إلا فى مناطق محدودة جداً . أما العالم القديم حيث يتجه الرأى إلى أن الأحداث العديدة التى مرت به خلال تاريخه الطويل قد وصلت به إلى مرحلة الاستقرار والثبات ، ففيه يكمن الخطر الأكبر الذى يهدد العالم كله ، ذلك لأن شعوبه التى ناضلت كثيراً من أجل حريتها ما زال كثير منها يخضع لقوى الاستعمار ، وما زال الصراع قوياً بينها وبينه . ومن أجل هذا تركزت فيه الغالبية العظمى من المشاكل السياسية فى العالم .

وليس من شك فى أن سلام العالم ومستقبله السياسى سيظل رهناً بمقدرة الساسة على معالجة هذه المشاكل فى ذلك الركن الهام من أركان العالم .

١ — أوربا :

يتبين من دراسة الخريطة السياسية لأوروبا أن الأجزاء الغربية من القارة قد استقرت سياسياً ، أما الأجزاء الشرقية فانها لم تصل بعد إلى درجة الاستقرار السياسى .

ولكى تبدو هذه الظاهرة واضحة سنعرض للدراسة ثلاث خرائط سياسية لهذه القارة إحداها فى مستهل القرن العشرين أى فى عام ١٩٠٠ ، والثانية فى أعقاب الحرب الأوروبية الأولى ، أى بعد معاهدة فرساى ، والثالثة فى أعقاب الحرب الأوروبية الثانية ، أى فى عام ١٩٥٠

(ا) أما خريطة أوروبا فى عام ١٩٠٠ فبسيطة للغاية ولا تختلف حدودها كثيراً عما رسمه رجال السياسة قبل ذلك بخمس وثمانين سنة فى مؤتمر فينا الذى أعقب حروب نابليون .

وأهم ما أصاب تلك الخريطة تغييران كبيران :

الأول : هو ظهور ألمانيا كدولة موحدة .

والثانى : هو ظهور إيطاليا كدولة موحدة أيضاً .

وهناك تغييرات أخرى طفيفة . . . ولكنها كانت فيما بعد مصدراً لقلاقل سياسية خطيرة :

منها أن النمسا وهى دولة داخلية استطاعت أن تصل إلى البحر الإدرياتى عن طريق شبه جزيرة استريا .

ومنها أن أملاك الدولة العثمانية فى شبه جزيرة البلقان أخذت تتفكك ، وكان من نتائج ذلك أن نالت الاستقلال كل من رومانيا ، والصرب ، واليونان .

ومنها أن أملاك إمبراطورية النمسا والمجر اتسعت حتى شملت بلاد البوسنة والهرسك ، كما اتسعت أملاك ألمانيا بحيث ضمت الالزاس واللورين من فرنسا ، وشلزفج وهلشتين من الدانمرك .

ومنها أن الأراضى الوطيئة التى ألف بينها فى مؤتمر ڤينا فى عام ١٨١٥ لم تستطع البقاء طويلا كوحدة سياسية فانفصلت فى عام ١٨٣٠ إلى وحدتين هما : هولنده وبلچيكا .

(ب) أما خريطة أوروبا فى أعقاب الحرب الأوروبية الأولى فتختلف اختلافاً بيناً عنها فى عام ١٩٠٠ إذ حدثت بها تغيرات كثيرة .

ويرجع السبب فى ذلك إلى أن إمبراطوريتين كبيرتين قد أصابهما التفكك فى هذه الفترة هما الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجر ، وأن روسيا قد أصابها الضعف والوهن فنجم عن أولئك جميعاً ظهور دول جديدة ، واتساع دول على حساب أخرى .

أما الدول التى ظهرت ولم يكن لها وجود من قبل فهى : فنلنده ، واستونيا ، ولتفيا ، ولتوانيا ، وبولنده ، وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا ، وبلغاريا ، وألبانيا ، واليونان .

وأما الدول التى انكمشت فهى :

١ — إمبراطورية النمسا والمجر ، وقد قام على أنقاضها دول جديدة هى : يوغوسلافيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا ، وبلغاريا ، وألبانيا .

٢ — ألمانيا وقد اقتطعت مساحات واسعة من أراضيها . . .

فاقتطعت منها مساحة لتضم إلى بولنده .

واقتطعت أخرى لتتكون منها منطقة دانزج الحرة .

واقتطعت الالزاس واللورين لكى تضما إلى فرنسا .

واقتطعت شلزفج لكى تضم إلى الدانمرك .

واقتطعت منطقتا يوپين ومالميدى لكى تضما إلى بلچيكا .

واقتطعت منطقة ممل لكى تضم إلى لتوانيا .

٣ — أما إيطاليا فقد ضم إليها فى الشرق شبه جزيرة استريا ، كما زحزحت حدودها فى الشمال حتى بلغت القمم العالية فى جبال الألب .

٤ — أما أيرلنده فقد نالت استقلالها ، وأصبحت دولة ذات سيادة .

٥ — أما فى اسكنديناوة ، فقد انفصلت السويد والنرويج إحداهما عن الأخرى وألفت كل منهما وحدة مستقلة .

(ج) وفى الفترة التى امتدت بين الحرب الأوروبية الأولى والحرب الأوروبية الثانية حدثت تغيرات كثيرة فى خريطة أوروبا وذلك نتيجة لسياسة التوسع التى اتبعها هتلر ، كما حدثت تغيرات أخرى خلال الحرب الأوروبية الثانية نتيجة للعمليات الحربية المختلفة . وكان من نتائج ذلك أن تغيرت الخريطة تغييراً شاملا . . . واختلفت اختلافاً بيناً عما كانت عليه من قبل .

وأكثر ما حدث من تغيير أصاب النصف الشرقى من القارة ، أما النصف الغربى فلم يصبه تغيير يذكر ، ذلك أن روسيا زحزحت حدودها فى الجنوب الغربى بحيث ضمت إلى أراضيها بسارابيا ، وبوكوفينا ، وكلتا الاثنتين كانتا جزءاً من أراضى رومانيا

وقد زحزحت حدودها فى الغرب وضمت إليها جزءاً من شرقى بولنده كما ضمت إليها جزءاً من تشيكوسلوفاكيا هومنطقة روتينيا ، وجزءاً من الأراضى الألمانية ، هوبروسيا الشرقية ، وضمت إليها كذلك أراضى لتوانيا ولتفيا واستونيا ومناطق بحيرة لادوجا وبوركالا ، والأراضى الساحلية من فنلنده التى تطل على المحيط المتجمد الشمالى .

ووسعت تشيكوسلوفاكيا جبهتها على نهر الدانوب عند منطقة براتسلافا كما اتسعت أراضى بولنده من الناحية الغربية وشملت جزءاً من بروسيا الشرقية وبوميرانيا وسيلزيا .

أما إيطاليا فقد اقتطعت منها شبه جزيرة استريا وزارا والجزر الساحلية التى تجاور ساحل ودلماشيا وضمت جميعاً إلى أراضى يوغوسلافيا ، وتحولت تريست إلى

ميناء حرة على نمط ميناء دانزج ، التى أنشئت فى أعقاب الحرب الأوروبية الأولى ، على أن يكون ذلك حلا مؤقتاً للمشكلة القائمة فى هذه المنطقة بين إيطاليا ويوغوسلافيا .

وسلخت جزر الدوديكانيز من إيطاليا وضمت إلى اليونان .

كما اعترفت رسمياً باستقلال مدينة الڤاتيكان .

وقد أبقى للدول القزمية الصغيرة فى أوروبا كيانها السياسى لكى تحتفظ فى الوسط الأوروبى بتقاليدها القديمة التى بنتها خلال الأعوام والقرون .

وهى Andorra و Liechtenstein وموناكو وسان مارينو .

وظهرت أيسلنده فى هذه الخريطة كجمهورية مستقلة .

٢ — أفريقية :

كانت أفريقية فى أول القرن العشرين موزعة بين الدول الاستعمارية الكبرى من قارة أوروبا وهى بريطانيا وفرنسا وألمانيا وأسبانيا والبرتغال وبلچيكا ، ولم يكن مستقلا منها إلا ثلاث دول فقط هى ليبريا والحبشة والمغرب . وكانت الدولة العثمانية هى الدولة الوحيدة من خارج القارة الأوروبية التى تملك أرضاً فى أفريقية ، فكانت تسيطر على ليبيا ومصر ، ولكن سلطانها عليهما كان سلطاناً اسمياً فقط .

والخريطة الحالية للقارة الأفريقية هى بعينها الخريطة القديمة ، ولم يصبها إلا تغيير طفيف .

فليبريا ما زالت دولة مستقلة ، وكذلك الحبشة ، على الرغم من الفترة الصغيرة التى خضعت فيها لسيطرة إيطاليا (١٩٣٦ — ١٩٤١) .

أما المغرب فقد فقد استقلاله ، وخضع لدولتين أوروبيتين هما فرنسا وأسبانيا ، ولكنه عاد واسترده أخيراً .

وقد انضم إلى عداد الدول المستقلة :

مصر ، وقد حصلت على استقلالها فى سنة ١٩٢٢

وليبيا وقد نالت استقلالها سنة ١٩٥١

والسودان وقد نال استقلاله فى عام ١٩٥٥

ولكن رغم ذلك فالقارة فى وضعها الحالى ما زالت ميدان الاستعمار الأوروبى ، كما كانت فى عام ١٩٠٠

وترجع التغيرات الرئيسية التى حدثت فى القارة الأفريقية خلال القرن العشرين إلى حوادث سياسية أربع هى :

١ — اختفاء كل من الدولة العثمانية والإمبراطورية الألمانية من الميدان الأفريقى .

٢ — ظهور إيطاليا فى الميدان الأفريقى ثم اختفاؤها منه .

٣ — الاعتراف بنفوذ فرنسا فى شمال غرب أفريقية .

٤ — ظهور اتحاد جنوب أفريقية .

وقد ظهر اتحاد جنوب أفريقية فى عام ١٩١٠ فى أعقاب حرب البوير على أن يكون له استقلال داخلى (دومينيون) . وهو يضم أربع ولايات كانت قبلا مستعمرات بريطانية وهى : رأس الرجاء الصالح ، وناتال ، وترنسفال . وأورنج ، كما يضم أفريقية الجنوبية الغربية ، وقد كانت قبلا خاضعة لألمانيا ، ثم انتزعت منها فى أعقاب الحرب الأوروبية الأولى ، ووضعت تحت حماية الاتحاد من لدن عصبة الأمم ، وهى الآن تخضع لوصايته من لدن هيئة الأمم المتحدة .

أما روديسيا الجنوبية فكانت تديرها حتى سنة ١٩٢٣ شركة جنوب أفريقية البريطانية ، ثم منحت بعد ذلك شبه استقلال داخلى ، وصار لها حاكمها الخاص وتشريعها الخاص .

وكانت روديسيا الشمالية مثلها خاضعة لإدارة هذه الشركة حتى سنة ١٩٢٤ ، ثم منحت بعد ذلك استقلالا داخلياً .

وفى سنة ١٩٥٣ تألف من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند اتحاد فيدرالى يعرف باتحاد أفريقية الوسطى .

وبهذا لم يبق فى جنوب أفريقية خاضعاً للتاج البريطانى إلا مستعمرات ثلاث هى : باسوتولاند ، وبتشوانالاند ، وسوازيلاند .

وبالإضافة إلى اتحاد جنوب أفريقية تملك بريطانيا مساحات واسعة أخرى من الأراضى الأفريقية تقع إحداها فى شرق القارة والأخرى فى غربها .

أما أملاكها فى الشرق فتشمل أوغنده وهى حماية ، وكينيا وهى مستعمرة من مستعمرات التاج ، وتنجانيقا وكانت ملكاً لألمانيا ثم استولت بريطانيا عليها فى سنة ١٩١٨ ، ثم نياسالاند وهى حماية .

ومنها أيضاً السومال البريطانى ويشمل مساحة محدودة تطل على خليج عدن .

أما أملاك بريطانيا فى غرب القارة فتشمل :

نيجريا وهى مستعمرة .

والكمرون وكانت ملكاً لألمانيا ، ثم نزعت منها ووضعت تحت وصاية بريطانيا .

وغمبيا وهى مستعمرة .

وسيراليون وهى مستعمرة .

وتوجولاند وكانت ملكاً لألمانيا ، ثم نزعت منها ، ووضع جزء منها تحت وصاية بريطانيا ، والآخر تحت وصاية فرنسا .

أما ساحل الذهب فكان مستعمرة بريطانية ثم منح استقلالا داخلياً ، وصار يعرف سياسياً باسم « غانة » .

ولبريطانيا ممتلكات أخرى فى القارة الأفريقية ، وهى وإن كانت ضيقة المساحة ، إلا أن لها أهمية حربية خاصة هى : جزر زنجبار ، وجزر موريتس ، ثم جزر سيشل ، وجزيرة اسنشن وسنت هيلانة .

وتخضع لنفوذ فرنسا مساحات واسعة فى القارة الأفريقية منها ، وتقع فى شمال غربى القارة فى مواجهة فرنسا نفسها ولا يفصلها عنها إلا البحر المتوسط .

وتتصل هذه الأراضى بالممتلكات الفرنسية العديدة فى غرب أفريقية عن طريق الصحراء الكبرى ، التى تعتبر هى الأخرى أرضاً فرنسية .

وتملك فرنسا عدا ذلك مجموعة من الجزر تشمل مدغشقر ، وهى جزيرة ضخمة تقع فى المحيط الهندى قريبة من الساحل الشرقى لقارة أفريقية ، ثم جزيرة ريونيون ، وجزر قومورو .

ولأسبانيا هى الأخرى مستعمرات أفريقية ، يقع بعضها فى الشمال ، ويشمل بلاد الريف ، ويقع بعضها فى الغرب ويشمل حفنى «Ifni» وريو دورو ، وريو مونى (فى خليج غانة) كما يشمل جزر قنارى ، وفرناندبو ، وأنوبون .

وللبرتغال مستعمرات واسعة فى القارة الأفريقية منها :

انجولا وتقع فى الغرب ، وهى أكبر المستعمرات البرتغالية جميعاً . وقد بقيت فى حيازتها منذ القرن السادس عشر .

ومنها موزمبيق وتقع فى الشرق ، ثم غانة البرتغالية ، وكابندا .

ولها إلى جانب ذلك بعض الجزر ، وهى جزرساوتومى ، وبرانسيب ، وجميعها فى خليج غانة ، ثم جزر كيب فرد ، وماديرة ، وآزور فى المحيط الأطلسى .

أما بلچيكا فتملك الكنغو البلچيكى ، وقد كان ملكاً خاصاً لملك بلچيكا منذ سنة ١٨٨٥ ، ثم تنازل عنه الملك ليوبولد لبلچيكا فى سنة ١٩٠٧

ويوجد فى أفريقية منطقة دولية واحدة هى طنجه .

وكان لإيطاليا ممتلكات فى أفريقية هى ليبيا ، وأرتريا ، والصومال الإيطالى ، وقد تمت تصفيتها جميعاً فى أعقاب الحرب الأوروبية الثانية .

أما ليبيا فقد منحت استقلالها فى عام ١٩٥١

أما الصومال فقد وضع تحت وصاية إيطاليا .

أما إرتريا فقد أدمجت فى الحبشة وتألف منهما شبه اتحاد .

ولا ينتظر أن تصيب الحدود السياسية فى القارة الأفريقية أية تعديلات خطيرة فى المستقبل القريب ، ولكن الذى ينتظر هو أن المستعمرات الحالية ستتحرر قريباً واحدة فى إثر أخرى ، وأن الاستعمار سيقضى عليه قضاءاً تاماً ، إن عاجلا أوآجلا .

ومما يؤكد ذلك أن الشعوب العربية فى شمال القارة فى ثوران دائم ، وأنها تسعى دائماً للتحرر ، وما من شك فى أن تونس والجزائر ستنال استقلالها التام ، وتتحرر تحرراً كاملا بعد أيام معدودات .

ومما يؤكده أيضاً أن الشعوب الأفريقية أخذت تفيق مما كانت فيه ، وأن صيحاتها العالية أخذت تدوى فى الآذان ، وأن العالم سيستجيب إليها حتماً .

٣ ــ آسيا :

هى أكبر الكتل اليابسة اتساعاً وفيها يتجمع أغلب سكان العالم . وقد ظلت هذه القارة وقتاً طويلا مسرحاً للقلاقل السياسية والاضطرابات .

وقد استطاع سكان هذه القارة وهم عديدون أن تكون لهم آراء سياسية وقومية واقتصادية وثقافية معينة ، وقد نادوا بها خلال القرن العشرين .

وقد مرت بها منذ عام ١٩٠٠ أحداث تاريخية عديدة ، وأصابتها تغيرات كثيرة ، أغلبها مركز فى المنطقة الهلالية الشكل التى تمتد من اليابان فى الشرق حتى تركيا فى الغرب ، وتشمل الأراضى الحديثة فى الصين والصين الهندية والهند وبلاد الشرق الأوسط . وهذه تعتبر أكثر مناطق العالم تعرضاً للقلاقل والأخطار .

وقد كانت الدولة العثمانية وقت قيام الحرب العالمية الأولى تبسط سلطانها على جنوب غربى آسيا فيما عدا السواحل الجنوبية والجنوبية الشرقية للجزر العربية فانها كانت تخضع للنفوذ البريطانى . ولم يكن للباب العالى إلا سلطان إسمى على هذه البلاد .

وقد تغيرت خريطة هذا الجزء من آسيا تغيراً شاملا فى أعقاب الحرب الأوروبية الأولى ، فقد حصلت كل من المملكة السعودية واليمن على استقلالها .

أما بقية بلاد الجزيرة العربية ، فقد وضعتها هيئة الأمم المتحدة تحت وصاية بريطانيا وفرنسا ، وأصبحت فلسطين والأردن والعراق تحت وصاية بريطانيا ، كما أصبحت سوريا ولبنان تحت وصاية فرنسا .

أما آسيا الصغرى فقد قسمت إلى أكثر من منطقة ليكون كل منها خاضعاً لنفوذ إحدى الدول العظمى . ولكن حدث بعد ذلك أن انتصر الأتراك فى حرب قامت بينهم وبين اليونان ، فساعد ذلك على قيام تركيا الحديثة فى آسيا الصغرى ، والقضاء على نفوذ الدول الأجنبية فيها .

وحدث أيضاً أن الدول التى خضعت للانتداب أخذت تتحرر بالتدريج ، فظهرت القوميات العربية المختلفة فى سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق .

وقد نجم عن محاولة الدول الغربية خلق دولة يهودية فى جزء من الوطن العربى قلقلة سياسية خطيرة فى الشرق الأوسط كله ، واضطراب فى الحدود السياسية التى تفصل بين الجزء الذى اغتصبه اليهود وبين البلاد العربية المجاورة .

أما فى أقصى الجنوب فقد بقى النفوذ البريطانى فى محمية عدن ، كما بقى فى جزر كوريا موريا وجزيرة قمرة **Kamara**

وقد بقى النفوذ البريطانى كذلك فى جهات مسقط وعمان وقطر والكويت وجزر البحرين .

إلا أن الدلائل تدل جميعاً على أن هذه البلاد فى سبيلها إلى التحرر الكامل .

ويوجد فى الجزر العربية منطقتان حياديتان ، إحداهما بين المملكة السعودية والعراق ، والأخرى بين المملكة السعودية والكويت . وهما تخضعان لحكم مشترك بين الدولتين المتجاورتين .

وقد حدثت بعض التغيرات على طول الحدود التى تفصل بين اتحاد السوفيت وتركيا من جهة وبين اتحاد السوفيت وإيران من جهة أخرى . وفيما يلى عرض مجمل لها :

١ — فى سنة ١٩١٧ تزحزح خط الحدود فى منطقة **Kars-Ardahan** ضمت هذه المنطقة بمقتضاه من الجانب السوفيتى إلى الجانب التركى .

٢ — وظهرت فى أعقاب الحرب الأوروبية الأولى وحدات سياسية مستقلة فى جنوب روسيا هى : جورجيا وأرمينيا وأذربيجان ، ولكن استقلالها لم يطل لأنها اندمجت فى اتحاد السوفيت .

٣ — وظهرت فى أعقاب الحرب الأوروبية الثانية جمهورية أذربيجان الإيرانية وماهاباد الكردية .

وفى سنة ١٩٤٦ حدثت تعديلات طفيفة فى الحدود بين أفغانستان واتحاد السوفيت

أما فى الهند فقد حدث بعد أن بقيت البلاد خاضعة للحكم البريطانى ما يقرب من مائتى سنة ، أن قسمت فى سنة ١٩٤٧ إلى دولتين كبيرتين هما :

باكستان وهى دولة إسلامية .

والهند وهى دولة هندية .

وتتألف الأولى من مساحتين منفصلتين تبعد إحداهما عن الأخرى .

وفى عام ١٩٤٨ حصلت سيلان على استقلال داخلى ، أصبحت بمقتضاه جزءاً من المملكة البريطانية المتحدة ، وصارت لها السيطرة على جزر لكاديف التى تقع غربى الهند ، أما جزر مالاديف فقد نالت استقلالها فى سنة ١٩٥٢

وقد بقيت كما هى بقايا المستعمرات البرتغالية التى تقع على الساحل الغربى للهند وهى : Dio, Damas, goa

أما بقايا المستعمرات الفرنسية وهى بوندتشيرى ، وكاريكال وشاندر ناجور وماهى وبانان فقد اندمجت فى دولة الهند فى سنة ١٩٥٣

أما برما فقد نالت استقلالها التام فى سنة ١٩٤٨ بعد أن خضعت قروناً طويلة للنفوذ البريطانى .

أما سيام فقد أخذت شكلها الحالى منذ سنة ١٩٠٥ ، وكانت دولة مستقلة ، وكانت تقع بين برما البريطانية فى الغرب وبين الهند الصينية الخاضعة للنفوذ الفرنسى فى الشرق .

وخلال الحرب الأوروبية الثانية استطاعت بمساعدة اليابان أن توسع أملاكها فى الشرق وفى الغرب على حساب برما والهند الصينية والملايو ، ولكنها عادت إلى مساحتها الأولى بعد هزيمة اليابان .

أما الهند الصينية فبعد أن خضعت وقتاً طويلا للنفوذ الفرنسى تحررت منه تحرراً كاملا ، وتحولت إلى اتحاد فيدرالى من أهم بلاده دولة فيت نام .

أما أندونيسيا فقد تحررت هى الأخرى بعد أن ظلت وقتاً طويلا مستعمرة هولندية ، وألفت جمهورية مستقلة .

ولم يتقرر بعد مصير الجزء الغربى من جزيرة نيوغينيا ، وهو الجزء الذى يعرف بمنطقة أريان الغربية ، ويخضع للنفوذ الهولندى . ولكن من المنتظر أن يضم نهائياً إلى جمهورية أندونيسيا ، مثله فى ذلك مثل بقية الجزر التى كانت تخضع لهولندا من قبل .

أما الملايو فعبارة عن اتحاد فيدرالى مكون من ولايات أربع كانت تولف اتحاداً فيما بينها ، ومن ولايات أخرى خمس لم تكن تدخل فى ذلك الاتحاد .

أما سنغافورة فقد أصبحت منذ سنة ١٩٤٦ مستعمرة من مستعمرات التاج وأصبحت تخضع لها جزر كرسماس التى توجد فى المحيط الهندى .

أما الممتلكات البريطانية فى برنيو فتخضع للتاج البريطانى خضوعاً تاماً ، وقد انتقلت ملكية الجزء الشمالى منها من شركة شمال برنيو إلى التاج ، كما انتقلت ملكية سرواك إليه باتفاق مع عائلة بروكس التى كانت تمتلكها .

أما جزر الفلبين فقد نالت استقلالا تاماً فى سنة ١٩٤٦

أما شرق آسيا فكان منذ سنة ١٨٩٥ فى حروب مستمرة . وقد بدأت هذه الحروب بالحرب التى قامت بين الصين واليابان ثم بالحرب التى قامت بين اليابان وروسيا (١٩٠٥ — ١٩٠٦) والثورة الصينية التى انتهت بتكوين جمهورية الصين سنة ١٩١٢

وفى الفترة ما بين الحرب الأوروبية الأولى والحرب الأوروبية الثانية وخلال الحرب الأوروبية الثانية تسلل اليابانيون فى الأراضى الآسيوية والحرب الأهلية قائمة بين الصين الوطنية وبين الصين الشيوعية . كل أولئك جعلت شرق آسيا مسرحاً لحروب مستمرة وقلقلة سياسية .

والصين الحالية فيما عدا فرموزا تخضع لحكومة وطنية ، وقد استطاعت أن تعيد إليها منشوريا وأن تحكم سلطانها على التبت . ولكنها فقدت منغوليا الخارجية التى تعد منْ توابع روسيا ، كما فقدت Tannu Tuva التى اندمجت فى الاتحاد السوفيتى .

وقد انتهت الآن الامتيازات التى كانت لبعض الدول الأجنبية فى الصين .

ففرنسا لم تعد لها الامتيازات التى كانت فى كوانج تشاو .

وبريطانيا لم تعد لها الامتيازات التى كانت فى Weihawei .

واليابان لم تعد لها الامتيازات التى كانت فى Tsing-Tao .

ولكن ما زال للبرتغال اليوم سلطان على Macao .

ولبريطانيا سلطان على Hong Kong .

ولاتحاد السوفيت حق استعمال بورت أرثر ودالنى هاربر .

أما اليابان فقد فقدت كل شىء كانت تملكه فيما عدا الجزر الرئيسية التى تتكون منها ، فالى جانب الأراضى التى كانت قد استولت عليها فى القارة الآسيوية كمنشوريا وكوريا ثم فقدتها تركت اليابان لروسيا جزر كوريل هى والنصف الجنوبى من جزيرة سخالين ، وتركت للولايات المتحدة الأمريكية الجزر التى كانت منتدبة عليها من قبل عصبة الأمم كما تركت بعض جزر ريوكيو وجزر بونين ، وقد أصبحت أولئك جميعاً تحت وصاية الولايات المتحدة الأمريكية من قبل هيئة الأمم المتحدة ولكن الذى يلاحظ أن اليابان قد استعادت استقلالها فى سنة ١٩٥٢

أما كوريا فقد قسمت فى سنة ١٩٤٨ عند خط عرض ٣٨° شمالا إلى قسمين : أحدهما شمالى ، ويخضع للنفوذ الروسى ، والثانى جنوبى ، ويخضع للنفوذ الأمريكى .

وقد شهدت كوريا فى عام ١٩٥٠ حرباً دموية بين سكان الشمال ، وكانت تساعدهم الصين ، وبين سكان الجنوب ، وكانت تساعدهم هيئة الأمم المتحدة .

٤ — أمريكا الشمالية :

لم يطرأ على الخريطة السياسية لأمريكا الشمالية تغيير يذكر منذ أوائل القرن العشرين ، وأراضيها موزعة بين دول أربع هى : كندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والمكسيك ، والدانمرك .

ويمكن إجمال التعديلات التى أدخلت على هذه الخريطة فيما يلى :

١ — فى سنة ١٩٢٧ عدلت الحدود التى تمتد بين لبرادور وبين كويبك تعديلا أنتزعت بمقتضاه بعض أراضى كويبك وضمت إلى لبرادور . وعلى الرغم من أن هذه الأراضى مجدية إلا أن بها مقادير وفيرة من خام الحديد ، وهذا ما حدا بكويبك إلى الاستياء والتذمر من التعديل الذى أصاب تلك الحدود .

وتعديل كهذا كان وحده كفيلا بأن يثير مشكلة سياسية بين نيوفوندلاند وبين كندا ، ولم يكن هناك ما يحول دون قيام مشكلة من هذا النوع لولا أن نيوفوندلاند طلبت الانضمام إلى كندا ، وأنها ضمت إليها فعلا فى عام ١٩٤٩ وبهذا الانضمام فقدت المشكلة لونها السياسى .

٢ — تملك فرنسا حتى اليوم جزيرتين صغيرتين تقعان على مقربة من السواحل الجنوبية لجزيرة نيوفولاند ، هما جزيرة سانت بيير وجزيرة ميجلون ، وبقاء هاتين الجزيرتين فى قبضة فرنسا حتى اليوم يسبب متاعب كثيرة للولايات المتحدة الأمريكية ، نذكر على سبيل المثال أنهما فى الفترة التى حرمت فيها الخمور فى الولايات المتحدة الأمريكية لعبت الجزيرتان دوراً خطيراً فى عمليات التهريب .

٣ — تمكنت الدانمرك من بسط سلطانها بالتدريج على سواحل جرينلاند ونشأ بسبب ذلك نزاع بينها وبين النرويج على نقطة من نقط السواحل الشرقية للجزيرة ، ولكن محكمة العدل الدولية أصدرت فى هذا الشأن حكماً لصالح الدانمرك فى عام ١٩٣٣

٤ ـ استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحصل على ترخيص مدته ٩٩ عاماً لإقامة قواعد فى نيوفوندلاند الكندية ، وبرمودا الانجليزية ، وجرينلاند الدانمركية ، وبهذا صارت لها محطات وقواعد على طريق المواصلات المباشر بين أوروبا وبين أمريكا الشمالية .

٥ ـ أمريكا الوسطى :

تضم أمريكا الوسطى عدداً كبيراً من الجمهوريات المستقلة ، وقد تألفت جميعاً حول وحدات كانت تخضع قبلا لنفوذ الأسبان ، وعلى الرغم من أن بعض القلاقل الداخلية ما زالت توجد بكثرة فى هذه الوحدات ، فانه لم تحدث بها أية تغيرات تذكر فى أثناء الخمسين سنة الأخيرة .

والتغير الكبير الوحيد الذى أصابها هو أن بنما انسلخت من اتحاد كولمبيا فى سنة ١٩٠٣ وأصبحت جمهورية مستقلة .

وفى سنة ١٩٠٤ سمحت بنما للولايات المتحدة الأمريكية بحفر القناة التى تربط المحيطين الأطلسى والهادى ، ومنحتها فى ذلك الوقت تصريحاً دائماً باستخدام المنطقة التى تمتد فيها القناة .

وليس فى أمريكا الوسطى إلا مستعمرة واحدة ، هى هندوراس البريطانية ، وهى البقية الباقية من آثار الاستعمار القديم .

٦ ـ جزر البحر الكاريبى :

كانت هذه الجزر فى الأيام الأولى من الكشف الجغرافى ملكاً لإسبانيا ، ولما أن ضعف سلطان أسبانيا البحرى ، وأخذت سيطرتها على هذه الجزر تتضاءل ، أخذ نفوذ انجلترا وفرنسا وهولندة والدانمرك يحل محل النفوذ الإسبانى .

ولما أن تحررت الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة البريطانية ، وأخذ نفوذها السياسى يظهر فى النصف الغربى من الكرة ، خضعت هذه الجزر لزعامتها خصوصاً

بعد أن قامت الولايات المتحدة بحفر قناة بنما ، وأصبح لزاماً عليها أن تعمل على حماية مداخل القناة ، إلا أنها استطاعت أن تتحرر وتؤلف جمهوريات مستقلة .

١ — فى عام ١٩٠٠ استقلت كوبا وهايتى ودومينيكا وصارت جمهوريات مستقلة . أما بورتوريكو فقد بقيت حتى سنة ١٩٥٢ خاضعة لسلطان الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى تلك السنة منحت استقلالا داخلياً ، ولكنها مع ذلك بقيت مرتبطة بالولايات المتحدة .

٢ — وفى عام ١٩١٣ حصلت الولايات المتحدة الأمريكية من جمهورية كوبا على إذن باستئجار خليج Guantanams لأجل غير مسمى .

٣ — ومن الدانمرك اشترت الولايات المتحدة فى سنة ١٩١٣ جزر سانت توماس وسانت جون وسانت كروا ، أما امتلاكها لجزيرة Navassa . وتقع بين جزيرتى هايتى وجميكا ، وكذا جزر سوان التى تقع إلى الشمال من سواحل هندوراس ، فيرجع إلى أواسط القرن التاسع عشر .

٤ — ومن نيكارجوا استأجرت الولايات المتحدة فى سنة ١٩١٤ جزر Little Corn لمدة ٩٩ سنة .

٥ — ومن بريطانيا حصلت الولايات المتحدة فى أثناء الحرب الأوروبية الثانية على إذن باقامة قواعد حربية فى جزر بهاما ، وانتجوا ، وسانت لوسيا ، وجميكا ، وترينداد .

أما الممتلكات البريطانية فى البحر الكاريبى فتنقسم إلى ست مجموعات وهى :

١ — جميكا .   ٢ — ترنداد .

٣ — بهاما .   ٤ — بربادوس .

٥ — جزر ما تحت الريح Leeward وتشمل انتجوا ، وفيرجن ، وبربودا .

٦ — جزر ما فوق الريح Windward وتشمل سانت فنسنت ، وسانت لوتشيا ، ودومينيكا .

وقد بذلت فى السنوات الأخيرة محاولات للتأليف بين هذه الجزر وبين هندوراس البريطانية وجيانا البريطانية ، وتكوين اتحاد منها جميعاً ، تكون له صفة الدومينيون .

أما الممتلكات الفرنسية فتشمل ثلاث مجموعات جزرية وهى :

جزر مارتنيك ، وتقع جنوبى دومينيكا .

وجزر جواديلوب ، وتقع شمالى دومينيكا .

وجزر انتيل الشمالية ، وأهمها جزيرة سانت بارتيلمى ، وقد اشترتها من السويد وجزيرة سانت مارتن ، وتملك فرنسا نصفها ، وتملك هولندة النصف الثانى .

أما الممتلكات الهولندية فتشمل جزر Aruba و Bonaire و Curacoa . وتقع جميعاً بجوار سواحل فنزويلا وتسمى جزر A.B.C. ، والأولى والثالثة هما أهم الجزر ، لأن بها معامل لتكرير البترول الذى يستخرج من فنزويلا .

وتبذل الآن محاولات لضم هذه الجزر إلى جيانا الهولندية (سورينام) وتأليف اتحاد منها يكون تابعاً لهولندة .

٧ — أمريكا الجنوبية :

تضم هذه الخريطة عشر جمهوريات مستقلة وثلاث مستعمرات ، ولم يحدث بها تغيير يذكر منذ أن تقلص عنها النفوذ الإسبانى والنفوذ البرتغالى فى أوائل القرن التاسع عشر .

وتتفق الجمهوريات الحالية اتفاقاً يكاد يكون تاماً مع الأقسام الأولى التى كانت تنقسم إليها المستعمرات الإسبانية أو البرتغالية فى القارة ، وحدودها لم تتغير إلا فى جهات محدودة ، وهذه يمكن حصرها فى أربع مناطق :

الأولى — هى المنطقة التى تلتقى عندها الحدود بين جمهوريات شيلى ، وبيرو ، وبوليفيـــا .

والثانية — هى المنطقة التى تلتقى عندها الحدود بين البرازيل وبرجواى وبيرو .

والثالثة — هى المنطقة التى تلتقى عندها الحدود بين جمهوريات بيرو ، وكولمبيا ، واكودور ، والبرازيل .

وقد كانت تكوينات النترات الغنية سبباً فى النزاع الذى نشأ فى المنطقة الأولى ، ونجم عنه تعديل فى الحدود السياسية ، ذلك أن شيلى ، وكانت أقوى من جارتيها ، طمعت فى المناطق التى تمتد فيها تلك النترات ، فبسطت سلطانها عليها ، واقتطعت لنفسها جهات واسعة بين بيرو ، وبوليفيا .

أما فى المنطقة الثانية فكان النزاع بين برجواى والبرازيل بسبب منطقة الرعى الغنية فى هضاب جراند شاكو ، وقد نشأ نزاع آخر بين برجواى والبرازيل وبيرو على المنطقة المنخفضة التى تمتد عند قاعدة جبال الانديز ، وذلك بسبب كشف البترول فيها .

٨ — جزر المحيط الهادى :

كانت استراليا ونيوزيلند مستعمرات بريطانية ، وقد ظلت كذلك حتى أوائل القرن العشرين ، وفى سنة ١٩٠١ منحت استراليا استقلالا ذاتياً ، ويؤلف من ولاياتها المختلفة اتحاد استراليا ، وفى سنة ١٩٠٤ منحت نيوزيلند استقلالا داخلياً مماثلا ، وأصبحت إحدى الممتلكات البريطانية المستقلة Dominion .

وفى أعقاب الحرب الأوروبية الأولى وضعت تحت انتداب استراليا ممتلكات ألمانيا فى نيوغينيا ، وجزر Admiralty ، وأرخبيل بسمارك ، وجزر سلومون الشرقية ، كما وضعت تحت انتداب نيوزيلند ممتلكات ألمانيا فى ساموا الغربية .

والخريطة السياسية لجزر المحيط الهادى ما زالت معقدة ، وإن كانت صورتها الحالية أكثر بساطة مما كانت عليه من قبل .

ويمكن أن نقول بصفة عامة إن الولايات المتحدة الأمريكية تبسط نفوذها السياسى على جميع الجزر التى تقع شمالى خط الإستواء ، وبصفة خاصة جزر Wake وجوام ، وهوائى .

وأهم الجزر التى تملكها الولايات المتحدة فى هذا النطاق : بيكر ، وهولاند ، وجارفس ، وبالميرا ، وكنجمان ريف . وجميعها نقط صغيرة وسط خضم المحيط ، ولكنها مع ذلك عظيمة الأهمية كنقط ارتكاز لعبور المحيط الهادى .

أما عند خط الاستواء ذاته وإلى الجنوب منه فالموقف يختلف . وإذا استثنينا استراليا ونيوزيلند اللتين تخضعان للنفوذ البريطانى نجد أن الجزر تخضع لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا .

وتنحصر الممتلكات البريطانية فى جزر فيجى ، وسولومون الجنوبية ، وجزر تنجو ، وجلبرت ، وفينكس ، و Ellice .

أما الممتلكات الفرنسية فتشمل بنيوكاليدونيا .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فتملك مجموعة ساموا الشرقية وجزيرة Swain ، ويقوم بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية نزاع على مجموعة الجزر الصغيرة التى تمتد على طول خط الاستواء ، لما لها من موقع استراتيجى هام ، وقد أدى ذلك إلى وضع هذه الجزر تحت نفوذهما المشترك ، وفى أمثلتها جزر كانتون ، واندريرى .

الباب الثامن

منازل الدول بعضها من بعض

لا توجد فى العالم حتى الآن الدولة المثالية المستكملة لجميع عناصر القوة ، فهناك بعض عناصر الضعف حتى فى أقوى الدول . وقد يستفحل بعضها أحياناً فيكون ذلك سبباً فى انهيار الدولة .

وقد درج الكتاب على تقسيم الدول التى يعتد بقوتها إلى دول كبرى ودول صغرى أو إلى دول الدرجة الأولى ودول الدرجة الثانية .

وسنعرض فيما يلى وضع دول العالم من الدرجتين المذكورتين منذ عام ١٩١٤ ، وسنرى أن بعضها قد ارتفع ، وأن بعضها الآخر قد هبط فى هذه الفترة القصيرة التى لم تتجاوز ٤٠ سنة :

١ – الوضع فى سنة ١٩١٤ :

كانت دول الدرجة الأولى تشمل :

فرنسا ، وبريطانيا ، وألمانيا ، وروسيا ، وإمبراطورية النمسا والمجر ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وإيطاليا ، واليابان .

أما دول الدرجة الثانية فكانت تشمل :

أسبانيا ، وهولندة ، والصين ، والسويد ، ورومانيا ، وتركيا .

وكان من نتائج الحرب الأوروبية الأولى أن خرجت منها فرنسا ، وقد استنزفت دماؤها ، على الرغم من أنها كانت فى الجانب المنتصر ، بينما أثقل كاهل بريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية بالديون .

أما ألمانيا وهى التى أثارت نار الحرب ، فقد حلت بها الهزيمة ، ونزع سلاحها وسلخت من أراضيها مساحات واسعة .

ولم يكن نصيب حليفتها إمبراطورية النمسا والمجر بأحسن منها ، فقد مزقت أملاكها ، وقامت على أنقاضها دول جديدة صغيرة .

أما روسيا فقد انهارت ، واجتاحتها الثورة ، فخرجت بذلك من صف الدول العظمى إلى حين .

والدولة الكبرى الوحيدة التى انتعشت نتيجة للحرب العالمية الأولى هى اليابان . وقد كان هذا الانتعاش من أهم العوامل التى شجعتها على وضع سياسة للتوسع فى الفترة التالية :

٢ — الوضع فى سنة ١٩٢٠ :

تغيرت الحال تغيراً ملحوظاً وصارت دول الدرجة الأولى تشمل :

بريطانيا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، وإيطاليا .

أما دول الدرجة الثانية فكانت تشمل :

رومانيا ، وبولندة ، وأسبانيا ، ويوغوسلافيا ، والصين ، والسويد .

ومعنى هذا أن دول الدرجة الأولى فى سنة ١٩٢٠ أصبحت خمس دول فقط بعد أن كانت ثمان فى سنة ١٩١٤ ، والدول التى نقصت هى الدول التى هزمت أو انهارت فى الحرب وهى ألمانيا ، وإمبراطورية النمسا والمجر ، وروسيا .

٣ — الفترة بين الحربين :

وفى الفترة ما بين سنة ١٩٢٠ حتى قيام الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩ جدت ظروف وحوادث كان لها أثر كبير فى تغير مكانة الدول . فبريطانيا التى خرجت ظافرة من الحرب الأولى عانت كثيراً من الثورة الإيرلندية ، واضطرت إلى الاعتراف بأيرلندة كدولة حرة ، ثم إن مركزها السياسى أخذ يضعف فى الهند وفى مصر ، نتيجة لنهوض الوعى القومى فى تلك البلاد . وفى نفس الفترة أيضاً

تقدم الطيران بخطوات سريعة ، ففقدت بريطانيا أهم ميزة استراتيجية كانت تتمتع بها فى الماضى ، وهى حماية البحار لها ، وأصبحت لأول مرة فى تاريخها معرضة للغزو أو إلى الهجوم المدمر بواسطة الطائرات على الأقل .

أما تركيا التى كانت قد دخلت فى مرحلة الشيخوخة ، وفقدت مركزها بين دول الدرجة الثانية ، فقد نهضت من جديد على أثر حركة مصطفى كمال أتاتورك .

ولم تكد تخمد الثورة فى روسيا حتى بدأت الدولة فى تنفيذ برامج اقتصادية مدروسة ، حولتها من نظامها الإقطاعى القديم إلى دولة عظيمة الموارد زراعياً وصناعياً .

أما ألمانيا فقد قبلت الهزيمة مضطرة ، ورأت مساحات واسعة من أراضيها تقطع منها أو تحتلها قوات أجنبية ، ولكنها من بادىء الأمر رسمت سياسة لخلق وعى ألمانى جديد ، ولم تلبث أن نقضت تعهداتها الخاصة بعدم التسلح فأصبحت فى مدى ٢٠ سنة من هزيمتها أقوى دولة من الناحية العسكرية .

وقد شهدت هذه الفترة أيضاً الحرب الأهلية الإسبانية ، التى ضعضعت أسبانيا ، وأخرجتها حتى من عداد دول الدرجة الثانية . وشهدت كذلك اعتداء اليابان على منشوريا والصين ، واحتلال إيطاليا للحبشة متحدية بذلك الرأى العام العالمى .

٤ — الوضع فى سنة ١٩٣٩ :

كانت دول الدرجة الأولى قبل قيام الحرب الأوروبية الثانية تشمل : ألمانيا ، وبريطانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، وروسيا ، واليابان ، وإيطاليا

أما دول الدرجة الثانية فكانت تشمل :

رومانيا ، وبولندة ، وتركيا ، والصين ، ويوغوسلافيا ، والسويد ، والأرجنتين ، والبرازيل .

وقد أثرت الحرب الأوروبية الثانية (حرب ١٩٣٩ — ١٩٤٥) فى مكانة ألمانيا ، وإيطاليا ، واليابان إذ خرجت مهزومة ، وبهذا فقدت مركزها القديم .

أما فرنسا فقد خرجت فى حالة إعياء شديد ، نتيجة للاحتلال الألمانى لها مدة تقرب من خمس سنوات .

أما بريطانيا فقد أنهكت قواها ، ولم تكن لتصمد لولا وقوع أعدائها فى أخطاء حربية ، ولولا المساعدة التى لقيتها من الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد أظهرت روسيا مقاومة عنيفة ، الأمر الذى ساعد على انتصار الدول الغربية ، كما أظهرت الصين مقاومة غير منتظرة للعدوان اليابانى .

٥ — الوضع بعد الحرب الأوروبية الثانية :

وفى الفترة القصيرة التى انقضت منذ نهاية الحرب الأوروبية الثانية برزت دولتان ،أصبح لكل منهما قوة سياسية وعسكرية كبيرة ولكل منهما أثر واضح فى محيط السياسة الدولية ، وهما الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد السوفيت . أما بقية الدول فتأتى فى مرتبة تالية لهما . وعندما أنشئت هيئة الأمم المتحدة اعتبرت بريطانيا وفرنسا والصين من الدول العظمى ، وذلك إلى جانب الدولتين السابق ذكرهما .

أما دولتا المحور فى أوروبا (ألمانيا وإيطاليا) فلم تعد لهما أهمية من الناحية الحربية ، ويمكن اعتبارهما حالياً من دول الدرجة الثانية ، غير أنه من المحتمل جداً أن تستعيد ألمانيا مركزها كدولة كبرى .

وعلى ذلك يمكن تقسيم دول العالم فى الوقت الحاضر على النحو الآتى :

أولا — الدول العظمى :

وتشمل الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد السوفيت وبريطانيا وفرنسا والصين .

ثانياً — دول الدرجة الثانية :

وتشمل البرازيل والأرجنتين وتركيا والسويد ويوغوسلافيا وألمانيا وإيطاليا . ويمكن أن يضم إلى هذه الفئة كل من الهند والجمهورية العربية المتحدة وأندونيسيا .

ثالثاً — الدول الضعيفة ، وتضم قسمين :

(ا) دول لها إمبراطوريات ، ولكنها لا تستطيع الدفاع عنها فيما لو اعتدت عليها دولة قوية ، وتشمل هذه الفئة هولندة ، والبرتغال ، واسبانيا ، والدانمرك ، وبلچيكا ، والنرويج .

(ب) دول ليس لها مستعمرات ، ويدخل ضمن هذه الفئة معظم دول العالم الباقية ، فلكل منها أرضها الأصلية دون أية ممتلكات خارجية ، ويمكن التمييز بين نوعين من هذه الدول :

١ — النوع الأول وتمثله اليابان ، وقد كانت دول استعمارية قوية ثم نزعت منها مستعمراتها ، ولم يبق لها إلا جزرها الأصلية فقط .

٢ — النوع الثانى ويشمل الدول التى لم يكن لها ولا يحتمل أن يكون لها مستعمرات مثل سويسرا ودول أمريكا الوسطى .

الباب التاسع

العلاقات الخارجيـــة للدول

تشترك الدول جميعاً فى أن لكل منها مساحات تشغلها وفى أن أعمال السكان فيها تتكيف حسب الخصائص الطبيعية لهذه المساحة . وفى أنها جزء من الإطار العالمى الذى تلعب فيه المساحات والمسافات والمواقع أدواراً هامة ، لا من الناحية الاستراتيجية فقط ، بل أيضاً من ناحية الإنتاج الزراعى والصناعى .

وعلى ذلك يمكننا أن نتخيل وجود بيئة عالمية كبرى تحدد نواحى نشاط الدول المختلفة . كما يتحدد ذلك النشاط بالنسبة إلى الدولة الواحدة تبعاً لظروف بيئتها الخاصة .

ومن هذا يتضح أن الدول يكمل بعضها البعض الآخر ، وأن العلاقات التى تربط بينها يجب أن تظل قائمة ، وأنه كلما كان هناك توافق بين الدول كلما استطاع العالم أن يتطور تطوراً يؤدى إلى رفاهية سكانه ، ومن أهم العوامل التى تساعد على إدراك هذه الحقيقة والسعى إلى بلوغها ما يأتى :

١ ــ أن دول العالم أصبح يعتمد بعضها على البعض الآخر من الناحية الاقتصادية ، فالكثير من الدول الصناعية يحتاج إلى خامات تنتجها بلاد أخرى ، وإلى أسواق لتصريف مصنوعاتها ، وإلى مواد غذائية لم تعد تستطيع إنتاجها بقدر يكفى سكانها ، وحتى الدول القوية المتسعة الرقعة مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية تنقصها خامات نباتية وبعض المعادن الحيوية لصناعتها مما يضطرها إلى التبادل التجارى .

٢ ــ أن وسائل المواصلات التى تربط الدول بعضها ببعض قد تقدمت تقدماً كبيراً مما ساعد الشعوب فى الدول المختلفة على الاتصال والتفاهم والارتباط بعضها ببعض .

٣ — أن الاعتبارات الاستراتيجية قد تطورت بتطور وسائل الحرب الحديثة .

وعادة ما تتأثر السياسة الخارجية للدولة بمظهر من مظاهر علاقتها بغيرها من الدول ، فيسيطر على الاتحاد السوفيتى مثلا رغبته فى السلامة العسكرية مما حدا بساسته إلى بسط النفوذ الروسى على بعض الدول المتاخمة لروسيا وعلى خلق المتاعب للمعسكر المضاد لها فى جهات بعيدة مثل كوريا والصين والهند الصينية ، وخلف هذا الستار تستطيع روسيا أن تعمل على تطوير بلادها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بما يتلاءم ونظرياتها السياسية الخاصة بها .

وفى حالة فرنسا نجد أن علاقتها الخارجية كانت إلى وقت قريب جداً متأثرة بخوفها من العدوان الألمانى ، وقد ظهر ذلك بصورة واضحة فى المحالفات التى كانت تعقدها فرنسا مع الدول المحيطة بالمانيا .

ونلاحظ أخيراً أن دول الشرق الأقصى وأهمها الهند والصين وأندونيسيا كان همها الأول التحرر من السيطرة السياسية والاقتصادية التى فرضتها عليها الدول الغربية . فنهضت فى كل منها روح قومية عالية تصطبغ بشىء من العداء للدول الغربية مما جعل علاقاتها الخارجية ملونة بهذه الاعتبارات .

من هذا يتضح أن مجال بحث الجغرافية السياسية فى هذه الناحية هو دراسة الارتباط الذى يمكن أن يوجد بين الدولة وبين البيئة العالمية التى تعتبر الدولة جزءاً منها ، والمشكلة السياسية الكبرى التى تواجهنا فى الوقت الحاضر هى إيجاد وسيلة للتوفيق بين ضرورة توحيد جهود الدول كلها أو بعضها وبين السيادة التى تتمتع بها كل دولة داخل حدودها .

سياســـة التوازن الدولى

Balance of Power

يمكننا أن نقول إن مبدأ التوازن الدولى أصبح يتحكم فى العلاقات بين الدول منذ زمن الاكتشافات الجغرافية وتكوين الإمبراطوريات الحديثة . أما فى العصور القديمة فلم تكن هناك وسائل اتصال قوية أوكافية بين الشعوب الصغيرة يمكنها

التفاهم والتحالف ضد دولة قوية معتدية ، فأتيحت بذلك الفرصة للدولة القوية لكى توسع رقعتها على حساب الشعوب الضعيفة وتفرض سلطانها عليها . ولم يكن هذا السلطان يضعف أويزول لأن الشعوب المغلوبة على أمرها قد اتحدت فيما بينها وتألبت على الدولة القوية ، وإنما كان ذلك يأتى نتيجة لضعف استراتيجى فى الدولة القوية ذاتها أو لانحلال داخلى فيها .

أما فى العصر الحديث فان سهولة الاتصال المادى والفكرى بين الشعوب بعضها وبعض ساعدت على تحقيق مبدأ التوازن بين الدول ، فاذا طغت دولة على أخرى ، تكونت ضدها الأحلاف العسكرية ، وينتهى الأمر عادة بكسر شوكة الدولة المعتدية ، فتتشكل العلاقات الدولية تبعاً للوضع الجديد وهكذا .

على أنه إلى نهاية القرن التاسع عشر لم تكن توجد دول قوية إلا فى أوروبا ، فكان هذا المبدأ مطبقاً فى تلك القارة فقط ، وكانت معظم العلاقات الخارجية قائمة بين دولها على هذا الأساس .

أما العلاقات بين دول أوروبا الاستعمارية وبين بقية أنحاء العالم فكانت علاقات سيطرة واستغلال . إذ أن تطور الصناعة فى أوروبا فى القرن التاسع عشر أدى إلى تنافس دولها فى إيجاد منافذ لتجارتها بالتوسع الإقليمى فى الخارج . فتكونت بذلك إمبراطوريات كبيرة ، شملت معظم أنحاء العالم ، ولم يعد من المستطاع بعد ذلك أن تتوسع دولة ما إلا على حساب دولة أخرى ، مما يؤدى إلى مقاومة فحرب . لذلك ظهرت سياسة الاستعمار أو التوغل الاقتصادى إلى جانب التوسع الإقليمى . ويمكننا تقسيم دول العالم فى هذه الفترة (من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر) إلى فئتين :

١ — دول نشيطة قوية : وهى التى كانت تحمل لواء التجارة وتنظمها ، وكانت بريطانيا وفرنسا وهولندة وبلچيكا من الرواد فى هذه الفئة ، ثم لحقت بها ألمانيا والولايات المتحدة فيما بعد .

٢ — دول خاملة ضعيفة : وكانت تسيطر عليها الفئة الأولى سياسياً واقتصادياً بحيث تحتكر الدول الأوروبية تجارة الدول المستعمرة ولا تسمح لها إلا بانتاج

الخامات والمواد الغذائية التى تحتاج لها الدول الكبرى ، وتضم هذه الفئة الممتلكات الأوروبية فى أفريقية وآسيا وأمريكا واستراليا .

هذه الشركة المتساوية بين الدول كانت تدر ربحاً وفيراً على الفئة الأولى وتحقق نظرية التجاريين التى تقوم على وجود دول تختلف فى مستواها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى .

ولكن استمرار هذه الحالة كان متوقفاً على مدى قبول الدول الضعيفة أو الخاملة للوضع المرسوم لها وهو أن تحتل مرتبة اقتصادية ثانوية . ولم يدم هذا الوضع طويلا بالنسبة إلى الدول التى غمرتها الهجرة من أوروبا . إذ سرعان ما تكون وعى جديد وشعور بكيان مستقل رفضت معه هذه الدول أن تملى عليها اقتصادياتها من العواصم الأوروبية . وكان من نتيجة ذلك استقلال الولايات المتحدة ودول أمريكا الجنوبية .

أما بالنسبة إلى الدول القديمة المزدحمة بسكانها الوطنيين (فى آسيا وأفريقية مثلا) فان نضوج الوعى القومى استغرق وقتاً طويلا ، لأن التقاليد القديمة لسكان هذه البلاد لم تجعلهم يستقبلون الأفكار الغربية بسهولة ، فتأخر تطورهم السياسى والاجتماعى نتيجة لذلك ، ولم تبدأ حركات تحررهم إلا فى القرن العشرين .

أما التوازن الدولى فى الوقت الحاضر فقد شمل معظم دول العالم ولم يعد قاصراً فى تطبيقه على قارة أوروبا . فقد أدى اتباع كل دولة من دول العالم سياسة خارجية خاصة إلى انقسام العالم فى مجموعه إلى تشكيلات سياسية معينة قد لا تكون لها صفة الاستقرار مدة طويلة . ولكنها لا شك مبنية على أسس واقعية يستطيع الدارس أن يتناولها بالتحليل . وقد كان ماكندر من أوائل من عرضوا لهذه التشكيلات العالمية عندما نادى بضرورة الاعتراف بالحقائق الجغرافية . كما أنه أكد أن أسباب الحروب ترجع فى أساسها إلى تفاوت الدول فى نموها ، وأن هذا التفاوت يرجع بدوره إلى الاختلاف فى توزيع الإمكانيات الإنتاجية والفرص الاستراتيجية على سطح الأرض .

وحديثاً أعاد الأستاذ Fawcett فحص آراء ماكندر ، وبين أنه كان محقاً فى تصريحه بأن الذى يتحكم فى شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض ، أما الشطر الثانى

من نظرية ماكندر الشهيرة وهو أن « من يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية » فيبدو فى نظر فوست موضع شك ، لأن الأجزاء الداخلية من قلب الأرض ما زالت قليلة السكان بحيث لا تستطيع أن تجمع قوة عددية وموارد كافية تمكنها فى الوقت الحاضر من التغلب على الأراضى الساحلية الأكثر كثافة فى سكانها وتقدماً فى اقتصادياتها .

ويبدو حالياً أن تكتلات الدول الكبرى فى الوقت الحاضر تدل على بدء إدراك هذا الوضع ، فشعوب الإمبراطورية البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تمثل الدول الساحلية . وهى متحدة فى سياستها المعارضة للسياسة الروسية .

وإذا نظرنا إلى هذا الوضع من الناحية الاستراتيجية اتضح لنا أن لروسيا (التى تقع فى قلب الأرض) عدة مميزات :

فخطوط مواصلاتها داخلية ، ومساحتها متصلة ومندمجة ، ومواردها الاقتصادية (المستغل منها والكامن) عظيمة جداً ، كما أنها تكون وحدة سياسية كبرى .

أما الدول المحيطة بقلب الأرض هذا فتعانى من الانقسام السياسى ، ومن أن خطوط مواصلاتها طويلة تدور حول قلب الأرض على هيئة قوس كبير ، وأغلبها مواصلات بحرية . ومع أن هذا النوع من المواصلات يعتبر أرخصها وأكثرها ملاءمة للنقل على نطاق واسع ، إلا أنه فى نفس الوقت يتعرض لأخطار ظاهرة فى بعض أجزائه الهامة ، خصوصاً فى البحر المتوسط وسواحل أوروبا الغربية . وهذا الخطر هو الذى يجعل الدول الغربية تحاول الاحتفاظ بقواعد حربية وقوى دفاعية فى مواقع مختارة ، وتتحمل فى سبيل ذلك نفقات طائلة ، لا بد وأن يكون لها أثرها فى السياسة الحالية لتلك الدول .

ويتضح ذلك جلياً إذا ما تذكرنا أن روسيا لم تكن فى الماضى دولة ذات أسطول حربى تغير به ، بينما عملت الدول الساحلية على بناء الأساطيل الضخمة لحماية طرق التجارة البحرية ، إلى أن بلغت بها المنافسة حداً أدى إلى تصادمها بالفعل (الحرب العالمية الأولى مثلا) فبينما يحتم الوضع العالمى على الدول الساحلية أن تنبذ التنافس وتربط بين مصالحها الاقتصادية ، نجد أن العلاقات التى كانت

سائدة بينها إلى وقت قريب كانت تدل على إخفاق فى إدراك هذه الحقيقة الجغرافية رغم وضوحها ، فالإقليم الساحلى فى أوروبا يضم موارد غنية ومتنوعة ، ويمتاز بمواصلات داخلية (برية ومائية) على درجة عظيمة من الكفاية . وكان من الممكن استغلال كل ذلك لمصلحة الإقليم فى مجموعه ، ولكن رجال السياسة لم يحاولوا إلا حديثاً جداً أن ينظروا إلى هذا الإقليم كوحدة . لأنهم لم يفيقوا من أثر المنافسات الاستعمارية أو الإقليمية المحلية إلا بعد ظهور الدولة القوية التى تحتل قلب الأرض وتهددهم فى عقر دارهم .

أما الروس فقد أثبتوا فى علاقاتهم الخارجية أنهم مدركون لحقيقة وضع بلادهم فى الإطار العالمى ، فقد كان هدف السياسة الروسية الحديثة العمل على النهوض الاقتصادى بالبلاد مع تأمين علاقاتها مع الدول المحيطة بها ، حتى تبلغ بذلك درجة من القوة تمكنها من التوسع فيما بعد .

ومع أن الألمان أرغموا روسيا على دخول الحرب الأخيرة بغزوهم لأراضيها ، إلا أن روسيا كانت قد أخذت حيطتها قبل الحرب بزحزحة حدودها الغربية على حساب دول البلطيق وبولندة مما زاد فى عمق دفاعها .

كما أنها بسطت نفوذها بعد الحرب على دول وسط أوروبا فخلقت بذلك منطقة دفاع خارجية جديدة ضد تهديد الدول الغربية . كما أنها أوجدت قواعد للروس شديدة الخطر على الأقاليم الصناعية المزدحمة فى غرب أوروبا .

ولا يقل الموقف ملاءمة لروسيا فى الشرق والجنوب من قلب الأرض عنه فى الغرب . فقد زال الخطر اليابانى على روسيا فى شرق آسيا ، ومع أن القوات الأمريكية تحتل اليابان فى الوقت الحاضر ، إلا أنها لا يمكنها أن تتخذ من الجزر اليابانية قواعد جدية للهجوم على روسيا فى الشرق ، لبعد اليابان الشاسع عن الولايات المتحدة التى ستنقل منها الإمدادات ، ولعدم ضمان سلوك اليابانيين أنفسهم . وفى الوقت نفسه نجحت روسيا فى جعل الصين بملايينها العديدة مشايعة لها .

وفى الجنوب حصلت الهند على استقلالها ، ولم تعد سياستها تملى عليها من لندن ، وبالمثل استقلت أندونيسيا كما استقلت البلاد التى كانت تخضع للنفوذ الفرنسى فى

الهند الصينية . ومع أن الروابط الاقتصادية قد تستمر قوية بين هذه البلاد التى تحررت أو التى فى سبيل التحرير وبين الدول الغربية إلا أنه مما لا شك فيه أن استقلالها يعود على روسيا بكسب سياسى محقق .

ولا ينبغى أن يفهم من هذا التحلل الجغرافى للعلاقات الدولية أن الصراع السياسى أو العسكرى بين الاتحاد السوفيتى وبين دول الغرب أمر لا مفر منه .لأن روسيا نفسها ليست منيعة ضد الهجوم الجوى المدمر من القواعد العديدة التى لدول الغرب فى البلاد التى تحيط بها

كما أن الاقتصاد الروسى لم يبلغ بعد درجة التقدم التى تتناسب مع مساحة الدولة وعدد سكانها خصوصاً وأن الحرب العالمية الثانية قضت على الكثير مما كانت روسيا قد حققته فى الميدان الاقتصادى فى العشرين سنة الأخيرة .

ثم إن الروس لم يستغلوا بدرجة كافية أهم ميزة جغرافية لبلادهم وهى خطوط المواصلات الداخلية . إذ بينما تمتد الدولة من الشرق إلى الغرب نجد أن أنهارها الرئيسية ذات اتجاه جنوبى شمالى . والطرق البرية (بما فى ذلك السكك الحديدية) التى تربط الأجزاء الأوروبية والآسيوية من روسيا قليلة جداً بالنسبة للمساحة ولا يمكنها أن تتحمل ضغطاً شديداً . ولا يمكن للطائرات أن تسد هذا النقص ، ولهذا فان المواصلات بين شرق روسيا وغربها لا تعتبر بوضعها الحالى كافية لاستغلال الوضع الاستراتيجى للبلاد ، بل هى فى الواقع نقطة ضعف استراتيجى واضحة .

ونلاحظ أخيراً أنه لا تزال توجد فوارق كبيرة فى قوى الدول ، ولكن عملية التوازن أصبحت عملية دقيقة لأنها أصبحت تشمل كل دول العالم تقريباً . إذ أن الدول الصغرى تطالب بأن تكون لها كلمة فى الشئون العالمية بدرجة لم يكن يحلم بها أحد منذ خمسين سنة . فى العصور السابقة لعصرنا الحديث كانت التجمعات أو التكتلات الإقليمية تفرضها الدول الكبرى وتتخذ شكل إمبراطوريات أو أحلاف هجومية أو دفاعية ، ولم تكن هناك رابطة حرة بين الدول . أما الآن فان العالم ينقسم إلى دول تستطيع أن تتحد اتحاداً حراً فيما بينها من الناحية السياسية إذا ما اقتنعت أن ذلك فى مصلحتها .

وما زالت حقائق ماكندر الجغرافية تقترح الشكل الذى قد تتخذه التجمعات الدولية تمهيداً لتكوين وحدات عالمية ، بشرط أن تدرك كل وحدة إقليمية أن مصالحها لا يمكن أن تخدم خدمة حقيقية إلا بالتعاون مع الوحدات الأخرى . وما هى مقترحات ماكندر لهذه التجمعات الإقليمية ؟

١ — روسيا ، وهى متحدة فعلا من الوجهة السياسية وتكون بأراضيها الواسعة مجموعة تعبر عن حقيقة جغرافية .

٢ — أوروبا الغربية ، وهذا إقليم آخر ذو مصالح مشتركة ، ولكن انقسامه السياسى أخر وحدته الاقتصادية إلى الوقت الحاضر ، على أن البدء فى تنفيذ مشروع شومان المتعلق بتكوين هيئة دولية تشرف على إنتاج وتجارة الفحم والصلب قد يكون بادرة طيبة لتوحيد جهود الإقليم فى نواحى أخرى .

٣ — الشرق الأوسط : يكاد يتفق مع العالم العربى ، ويكون وحدة ثالثة تمتاز بموقعها الجغرافى وثروتها الحديثة فى البترول .

٤ — الشرق الأقصى : وبه تشابه كبير فى المنـاخ والظروف الزراعيـة والسكان .

٥ — اتحاد الشعوب البريطانية : ويشمل مساحات متفرقة فى أنحاء العالم ، ولكن تربطها رغم ذلك رابطة مشتركة .

٦ — الأمريكتان .

ولكل مجموعة من هذه المجموعات موارد مادية وبشرية كثيرة ، كما أن لأجزائها المختلفة مصالح مشتركة ، تصلح أساساً للتعاون الإقليمى ، ولكن من الصعب أن تحاول كل منطقة أن تكون مكتفية اقتصادياً ، فلا بد من استمرار وجود الروابط الاقتصادية بين المجموعات الكبرى فى العالم .

وهذا مفيد فى حد ذاته لأن اعتماد المجموعات المختلفة بعضها على البعض الآخر يخلق بينها هى الأخرى مصالح مشتركة تفيد منها قضية السلام .

أما الشكل السياسى الذى يتخذه اتحاد الدول الواقعة فى أى من هذه الأقاليم فمن الصعب تحديده ، وإن كان أمامنا مجموعة متحدة فعلا بنظام سياسى خاص بها وهى مجموعة الكومنولث البريطانى .

ويبدو أن الاتجاه المقترح لن يكون إلا اندماجاً ، إذ ما زالت الدول تحرص على سيادتها ، وبخاصة الدول التى حصلت على استقلالها حديثاً ، ولكن من الممكن أن يكون الاتحاد بالنظام الفيدرالى الذى تتمتع به كل وحدة بتصريف شئونها المحلية مع إيجاد هيئات أو مجالس عليا لتنسيق المصالح المشتركة للإقليم . وهناك خطورة فى أن تسيطر دولة قوية على مجموعتها .

وليس هناك فى الواقع علاج حاسم لهذه الحالة ، إذ أن الدول الصغيرة لا تستطيع أن تدفع عن نفسها عدوان دولة قوية دون مساعدة من دول أخرى ، كما أن الدولة القوية قد تستخدم وسائل الضغط السياسى والاقتصادى على الدول الضعيفة كى تسير فى ركابها .

والعالم المثالى الذى تهيمن على شئونه هيئة عليا تمثل جميع الدول ولا تحابى القوى على حساب الضعيف ، وتصدر أحكامها ، فتأتمر بها الدول جميعاً ، وتنفذها عن طيب خاطر ، هذا العالم لم تشرق شمسه بعد .

الباب العاشر

الجغرافيـــة السياسية لألمـــانيـــا

كان العالم الأوروبى فى السنوات السابقة لقيام الحرب الأوروبية الأولى ينقسم كما هى الحال فى الوقت الحاضر إلى معسكرين متقابلين يعادى أحدهما الآخر :

معسكر يضم فرنسا وروسيا وبريطانيا .

ومعسكر يضم ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر وإيطاليا .

وكان السبب الذى دعا إلى تكتل المعسكر الأول هو الخوف من النزعة الجامحة التى كانت تبديها ألمانيا فى التوسع بعد أن أصبحت دولة موحدة .

أما روسيا فقد رأت أن امتداد ألمانيا نحو الشرق كان دائماً على حساب العناصر السلافية وأن زحف العناصر الألمانية نحو الشرق واشتباكها مع العناصر السلافية اشتباكاً مستمراً قد ولد نوعاً من الكراهية بين الشعوب الألمانية والشعوب السلافية .

وكان طبيعياً أن تحمل روسيا ، وهى أكبر قوة سلافية فى ذلك الوقت عبء الدفاع عن المصالح السلافية ضد التوسع الألمانى نحو الشرق . . . وكان طبعياً أيضاً أن تتفق أغراضها فى هذا السبيل مع أغراض فرنسا التى تقع إلى الغرب من ألمانيا ويحمل شعبها للألمان نفس الشعور الذى يحمله لهم الروس ، وترى سلامتها فى الوقوف ضد التوسع الألمانى نحو الغرب وفى العمل على إيقافه لأنه سيكون على حسابها .

وعلى الرغم من أن ألمانيا بذلت جهوداً ضخمة لكى تحول دون اتحاد روسيا وفرنسا وتكوين جبهة موحدة ضدها فقد اتحدت الدولتان مع بريطانيا فى اتفاق ثلاثى Triple Entente . وكان هدف هذا الاتفاق الوقوف ضد الأطماع الألمانية وضد توسعها فى الشرق أو فى الغرب .

وإزاء هذا عملت ألمانيا على تكوين جبهة مضادة ، وقد وجدت فى إمبراطورية النمسا والمجر التى كانت تجاورها من ناحية الجنوب حليفاً يقف إلى جانبها ، فاتحدتا معاً ، واشتركت معهما إيطاليا ، وتألف من الجميع اتحاد ثلاثى Triple Alliance يقابل الحلف الأول ، وبهذا حدث توازن بين القوى الأوروبية .

وقيام هاتين الجبهتين إحداهما فى وجه الأخرى كان العامل الأساسى الذى أدى إلى قيام الحرب الأوروبية الأولى : فألمانيا كانت تنظر إلى الاتفاق الثلاثى Triple Entente كحلقة حديدية نصبت حولها لكى تكتم أنفاسها وتضيق الخناق عليها . . . لهذا وجهت سياستها نحو تحطيم هذه الحلقة والتحرر من القيود التى فرضتها عليها . . . أما دول الجبهة المضادة فكانت تنظر إلى ألمانيا كقوة تريد أن تتسلط على البلاد الأوروبية وأن تفرض سلطانها على العالم ، لهذا وجهت سياستها نحو الحد من التوسع الألمانى أياً كان نوعه ، والوقوف فى وجه تقدم العناصر الألمانية وفى تغلغل النفوذ الألمانى فيما وراء الحدود الألمانية . . .

من أجل هذا كان سعى ألمانيا إلى بسط نفوذها التجارى والاقتصادى على إمبراطورية النمسا والمجر وبصفة خاصة فى الأراضى التى تتألف منها الآن كل من من تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغوسلافيا . . . ثم سعيها إلى تنفيذ سياسة Drag nach dem Osten ، وهى السياسة التى كانت تهدف من ورائها إلى تغلغل النفوذ الألمانى فى شبه جزيرة البلقان ، ثم فى دول الشرق الأدنى والتى كان إنشاء سكة حديد بغداد بواسطة الألمان جزءاً منها ، كان هذا كله سبباً فى إشعال نار الحرب الأوروبية الأولى ، وهى الحرب التى انتهت بهزيمة ألمانيا وتحطيم آمالها .

وقد نجم عن هذه الهزيمة أن فرضت على ألمانيا شروط معينة لا يعنينا منها إلا الشروط التى تتعلق بالمناطق التى اقتطعت من ألمانيا وضمت إلى البلاد المجاورة والشروط التى تتعلق بالمستعمرات الألمانية وأولئك جميعاً يمكن إجمالها فيما يلى :

١ — سلخت من ألمانيا منطقتا الالزاس واللورين وأعيدتا إلى فرنسا .

٢ — سلخت منطقة السار وأعطيت لفرنسا لمدة خمسة عشر عاماً لكى تستعيض بالفحم الذى تنتجه عن الخسائر التى أصابت مناجمها فى الشمال فى أثناء الحرب .

والمعروف عن هذه المنطقة أنها ألمانية فى ميولها وفى اللغة التى يتكلم بها سكانها وقد عادت إلى ألمانيا فى عام ١٩٣٥

٣ — سلخت منطقتا يوبين Eupen ومالميدى Malmedy وضمتا إلى الأراضى البلچيكية ، وذلك لأهميتهما الاستراتيجية بالنسبة لها .

٤ — أعطيت الدانمرك الجزء الشمالى من منطقة شلزفج ، وذلك تحقيقاً للرغبة التى أبداها السكان فى الاستفتاء الذى أجرى فى المنطقة .

٥ — سلخت مساحة واسعة من شرق ألمانيا وأدخلت فى بناء بولندة لكى تحيا هذه الدولة من جديد بعد أن اختفت فترة طويلة من خريطة أوروبا .

٦ — سلخت جميع المستعمرات الألمانية ووضعت تحت انتداب بريطانيا وفرنسا واليابان .

وقبلت ألمانيا الشروط التى فرضت عليها إلا أنها بعد فترة لا تزيد على عشر سنوات استطاعت أن تتحرر منها على يد النازيين واحداً بعد الآخر .

ذلك أن النازيين لم يكد يصلوا إلى الحكم حتى عملوا على إحياء ألمانيا من جديد ورفع القيود التى فرضت عليها فى أعقاب الهزيمة التى حلت بها فى الحرب الأوروبية الأولى ، وإعادة الأراضى الألمانية من جديد إلى الوطن الألمانى ، ويمكن إجمال ذلك فيما يلى :

١ — النمسا : بعد أن قطعت أوصال إمبراطورية النمسا والمجر فى أعقاب الحرب الأوروبية الأولى ، وقامت على أنقاضها مجموعة الدول الحديثة التى نشأت فى وسط أوروبا وشرقها لم يبق للنمسا ذاتها إلا مساحة ضيقة فى حوض الدانوب الأعلى تتوسطها ڤينا عاصمة الإمبراطورية القديمة ، وأصبح من العسير على النمسا بعد أن انسلخت منها أملاكها العديدة التى كانت تزودها بحاجتها من المواد الغذائية والأولية أن تحافظ على استقلالها ووحدتها .

من أجل هذا رحب النمساويون بالانضمام إلى ألمانيا عندما عمدت حكومة النازى إلى ضمهم فى سنة ١٩٣٨ على اعتبار أنهم جميعاً ينتمون إلى العناصر الألمانية .

والنمسا فى الوقت الحالى لا تعد جزءاً من الوطن الألمانى ، لأنها سلخت عنه ثانية بعد هزيمة الألمان فى الحرب الأوروبية الثانية ، وهى تنقسم إلى أربع مناطق تحتل كلا منها إحدى الدول التى انتصرت فى الحرب (وهى روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا) .

٢ — السوديت وهضبة بوهيميا :

بعد أن أفلح النازيون فى ضم النمسا إلى ألمانيا أصبحت الأراضى التشيكوسلوفاكية التى تقطنها العناصر الألمانية ، وهى أراضى السوديت وهضبة بوهميا محاطة من جميع الجهات بأملاك ألمانية . من أجل هذا لم تلق حكومة النازى صعوبة تذكر عندما أعلنت ضمهما إلى الوطن الألمانى فى سنة ١٩٣٨

٣ — منطقة ميمل : تقع فى الحوض الأدنى لنهر نيمن . . . وينتمى أغلب سكانها إلى العناصر الألمانية ، وقد ضمت إلى لتوانيا فى أعقاب الحرب الأوروبية الأولى ، وعن طريقها كانت تصدر غلاتها المختلفة . وفى عام ١٩٣٩ ضمها النازيون إلى الوطن الألمانى .

٤ — دانزج : كانت ألمانيا تنظر دائماً إلى ميناء دانزج كمدينة ألمانية ، كما كانت تعتبر الممر البولندى أرضاً ألمانية على اعتبار أن أغلب سكانه من العناصر الألمانيـــة .

من أجل هذا اجتاحت الجيوش النازية فى سنة ١٩٣٩ منطقة دانزج وأرض الممر معاً ، فكان ذلك سبباً لإشعال نار الحرب الأوروبية الثانية .

الألمـــان فى أوربا

حدث فى أعقاب الحرب الأوروبية الأولى أن عاد إلى الوطن الألمانى كثير من الألمان ممن كانوا يعيشون خارج حدود ألمانيا .

وكان أغلب هؤلاء من الأراضى الألمانية التى أعطيت لفرنسا وبلچيكا والدانمرك وبولندة .

ومع ذلك فقد بقيت أعداد كثيرة من الألمان خارج حدود الوطن الألمانى وكان هؤلاء يقيمون فى تشيكوسلوفاكيا وبولندة وولايات البحر البلطى وروسيا ورومانيا والمجر .

والذين يعيشون من هؤلاء فى ولايات البحر البلطى وفى روسيا هم أحفاد المهاجرين السابقين الذين كانوا فى طليعة العناصر الألمانية التى توغلت شرقاً من وسط أوروبا فى قلب العالم السلافى .

وقد كانت هذه الجماعات فى عام ١٩٣٣ تؤلف فى البلاد التى تعيش فيها أقليات صغيرة ولم تكن تثير أية مشاكل سياسية .

ولما أن تولى النازيون الحكم فى ألمانيا عملت الدعاية النازية على إثارة هذه العناصر لكى تطالب بالانضمام إلى الوطن الألمانى وتخلق المتاعب للدول التى تعيش فيها .

وبهذا أصبحت الأقليات الألمانية عنصراً للمضايقة بدل أن كانت عاملا يساهم فى النشاط الاقتصادى والسياسى لهذه البلاد ، كما أنها أصبحت فى يد ألمانيا سلاحاً وذريعة لضم البلاد التى توجد فيها إلى الوطن الألمانى .

وفى الأيام الأولى للحرب الأوروبية الثانية طرأ على هذه الجماعات بعض التغيرات تضمنت عودة العناصر الألمانية إلى الوطن الألمانى وكان أهمها جميعاً عودة العناصر التى كانت تقيم فى ولايات البحر البلطى وفى التيرول الجنوبى .

سياسة الاكتفاء الذاتى

وعملت الحكومة الألمانية على توجيه الاقتصاد القومى بحيث يحقق للشعب الألمانى أفضل المزايا فى أوقات الحرب .

فألمانيا على الرغم من أهميتها كدولة زراعية لم يكن يعمل من سكانها فى الزراعة سوى ٢٠ ٪ ، ولكنها مع ذلك كانت تكفى نفسها بنفسها فى إنتاج الحبوب (٨٠ ٪ من المواد الغذائية) . أما حاجتها من المواد الدهنية والزيتية سواء كانت

حيوانية أو نباتية ، فلم تكن ألمانيا تنتج منها أكثر من النصف وكان عليها أن تستورد الباقى من الخارج .

وأما حاجتها من المواد الأولية اللازمة للصناعة فكانت تستوردها جميعاً من الخارج :

فمن القطن كانت تستورد كل حاجتها .

ومن الصوف كانت تستورد ٩٠ ٪

ومن الكتان كانت تستورد ٨٠ ٪

ومن الثروة المعدنية لم يكن لدى ألمانيا ما يفيض عن حاجتها إلا الفحم والبوتاس والمغنسيوم ، أما فى بقية المعادن فكانت ألمانيا فى حاجة إلى العون من الخارج .

وكانت ألمانيا توصف دائماً بأنها فقيرة فى المعادن القيمة وغنية فى المعادن التافهة .

والمعادن التافهة لا تقوى عادة على المنافسة الدولية ولا يمكن استغلالها اقتصادياً .

وكانت ألمانيا تخشى دائماً من أن يكون عجزها فى إنتاج المعادن سبباً فى هزيمتها فى الحرب التى كانت تستعد لها ، لهذا وجهت اقتصادياتها لسد هذه الناحية من نواحى النقص .

وقد اتخذت لتحقيق ذلك وسائل عدة :

١ — فى القطاع الزراعى زيد الإنتاج إلى أقصى حد مستطاع وذلك باستخدام المخصبات من جهة وزيادة المساحات الزراعية من جهة أخرى ، وقد حرم على العمال الزراعيين أن يتركوا أراضيهم .

٢ — وجهت التجارة الخارجية توجيهاً يدعم الاقتصاد الألمانى ، فلقد شجع الاتجار مع دول الدانوب لأن الاقتصاد الألمانى لا يحتمل قطع الصلة بين هذه الدول وبين ألمانيا إذا ما نشبت الحرب .

وكان سبيل ألمانيا فى ذلك عقد اتفاقات تحصل ألمانيا بمقتضاها على كل ما يفيض من إنتاج تلك البلاد وتدفع ثمن ذلك بالمارك «Blocked» الذى لا يصرف إلا فى ألمانيا نفسها .

وبناء على ذلك تحولت بلاد جنوب شرق أوروبا إلى دول تعتمد على ألمانيا فى تبادلها التجارى ، وكان هذا نوعاً من الاستعمار الاقتصادى كمقدمة لاستعمار سياسى .

وكانت الغلات التى تحصل عليها ألمانيا بهذه الطريقة عبارة عن المواد الغذائية والزيوت النباتية والجلود والطباق والألياف ، وكانت تحصل على كثير مما تحتاجه من المعادن ولكنها لم تفلح فى إخضاع المنتجات الزيتية التى كانت تستخرج من رومانيا تحت سيطرتها .

٣ — وكانت ألمانيا تهدف إلى كفاية نفسها بنفسها اقتصادياً .

وعلى الرغم من أن الاستغناء عن الاستيراد استغناء تاماً بالنسبة لبلد محدود مثل ألمانيا يعد أمراً مستحيلا ، فان ألمانيا استطاعت أن تعوض عن حاجتها من بعض المواد بطريقة صناعية ولكن ذلك كان يكلفها غالياً ، فضلا عن أن إنتاجها منه كان محدوداً .

نضرب لذلك مثلا أن ألمانيا كانت تستعيض بالسليلوز عن الألياف التى تستخدم فى صناعة الملابس .

وكانت تستعيض بالمطاط الصناعى عن المطاط الطبيعى .

وكانت تستعيض بالزيوت الصناعية عن مشتقات البترول .

ثم إنها كانت تسعى لسد حاجتها من المواد المعدنية من الخامات الرديئة النوع التى كانت تنتجها من مناجمها .

توزيع مصادر الثروة فى ألمانيا

يمكن تقسيم ألمانيا من حث الإنتاج إلى الأقسام التالية :

أولا — السهل الشمالى :

ويوجد فى الشمال ، ويمتد من الشرق إلى الغرب على شكل نطاق مستطيل يحده البحر البلطى فى الشمال والأراضى الجبلية فى الجنوب .

وهو عبارة عن سهول مكشوفة من الشرق ومن الغرب ففى الشرق تكمله سهول بولندة ، وفى الغرب تكمله سهول هولندة وبلچيكا .

وأرضها متموجة . . . وتمتد بها نطاقات من الركامات الجليدية من الشرق إلى الغرب وتفصل بينها نطاقات من الأراضى المنخفضة . . . وهذه وتلك عبارة عن أراضى قليلة الخصوبة . . .

وتعتبر هذه السهول مناطق الإنتاج الزراعى ، وقد اعتمدت ألمانيا على المخصبات فى تحسينها وزيادة مقدرتها على الإنتاج .

وفى هذه السهول تمتد طرق المواصلات من الشرق والغرب وهى الطرق التى تربط بروكسل وباريس فى الغرب بوارسو وموسكو فى الشرق .

ثانياً — الأراضى الجبلية :

وتوجد فى الجنوب وهى عبارة عن منطقة قديمة تأثرت طويلا بالتعرية فانخفض مستواها عن ذى قبل ، وهى فقيرة فى إنتاجها الزراعى ولكنها غنية بانتاجها الرعوى .

وفى مناطق متفرقة من ألمانيا توجد مناطق إنتاج الفحم . . .

منها منطقة الرور ، وهى وحدها تنتج نحواً من $\frac{٣}{٤}$ الفحم الذى تنتجه ألمانيا .

ومنها منطقة سيلزيا العليا وسكسونيا والسار .

والفحم فى ألمانيا يزيد عن حاجتها ، وهى من أجل هذا تصدره إلى الخارج .

والحديد قليل فى ألمانيا ، وهى من أجل ذلك تعتمد على حديد السويد واللورين .

والصناعة غير مركزة فى مكان واحد ، وإنما هى موزعة على الجهات جميعاً . . .

وربما كانت المنطقة الشرقية المجاورة لبولندة هى الجهة الوحيدة التى تخلو من الصناعة .

المجال الحيوى

كانت ألمانيا فى السنوات التى سبقت عام ١٩٣٩ ترى أن أراضيها قد ازدحمت بالسكان إلى درجة الاختناق وأنها من أجل ذلك فى حاجة ماسة إلى التوسع .

وازدحام السكان لفظ مرن ، وهو يتوقف إلى حد كبير على الطريقة التى تستغل بها الأرض ، وهل هى الرعى أو الزراعة أو الصناعة .

فالصين ، وهى منطقة تقل كثافة السكان فيها عن ألمانيا أكثر حاجة من ألمانيا إلى مساحات جديدة يتنفس فيها السكان . ذلك أن أكثر من ٤٠ ٪ من سكان ألمانيا يشتغلون بالصناعة . ولا يحتاج هؤلاء إلى أرض تزيد عن المساحات التى تقوم عليها المصانع التى يعملون فيها والمدن التى يقيمون بها والطرق التى تربط بين هذه وتلك . ثم إن الألمان الذين يعملون فى الزراعة لم يصلوا بعد إلى درجة الازدحام التى تدعو إلى الاستزادة من الأراضى التى يعملون فيها .

ولم يؤد ابتلاع النمسا وأراضى السوديت وبوهيميا وضمها إلى أملاك ألمانيا إلى التخفيف عن السكان لأنها كألمانيا عبارة عن أراضى مأهولة بالسكان وليس بها أماكن خالية حتى يمكن تعميرها .

ويمكن أن نفسر حاجة الألمان إلى أراض جديدة بأحد أمرين :

١ — بأنه محاولة تبرر بها ألمانيا دعواها فى استعادة مستعمراتها السابقة .

٢ — بأنه وسيلة تبرر بها محاولاتها فى ضم مساحات جديدة من أوروبا إلى أراضيها .

ولكن يدحض هذين الادعاءين أن ألمانيا كانت تشجع زيادة النسل . هذا إلى أن المستعمرات التى ملكتها ألمانيا كانت نفاية المستعمرات وكانت تتألف من :

الكمرون ، وتوجولاند ، وأفريقية الجنوبية الغربية ، وتنجانيقا ، وجزء من نيوغينيا ، وبعض المجموعات الجزرية فى المحيط الهادى .

وهذه جميعاً من المستعمرات التى لا تجذب المستعمرين ، وهى باستثناء تنجانيقا لا تلائم العناصر البيضاء .

وما كانت تساهم به المستعمرات الألمانية فى الاقتصاد الألمانى كان ضئيلا جداً بحيث لم يزد عن ½ ٪ من مجموع التجارة الخارجية لألمانيا . . .

ورغم ذلك فقد كان هذا القدر القليل يسد حاجة ألمانيا من السيسل وقصب السكر ونصف حاجتها من الحديد والكاكاو وجوز الهند والفوسفات ، كما كان يزودها بكميات قليلة من زيت النخيل والفول السودانى والبن .

وليس من شك فى أن ألمانيا كانت ترغب فى أن تضم إلى أراضيها بعض جهات من شرق أوروبا أكثر مما كانت ترغب فى هذه المستعمرات ، ومما يدل على ذلك أن هتلر أعلن فى مؤتمره الحزبى فى سنة ١٩٣٦

أن منطقة الأورال بما فيها من موارد الثروة .

ومنطقة سيبريا بما فيها من غابات لا حد لها :

ومنطقة أكرانيا بما فيها من مناطق إنتاج القمح .

إن هذه جميعاً إذا قدر لها أن تدخل فى نطاق الأراضى الألمانية فان ألمانيا ستغرق فى خضم الخيرات .

وقد كان هدفه من غير شك أن يوسع الحدود الألمانية بحيث تبتلع مساحات واسعة من الأراضى الأوروبية والآسيوية .

ولم يكن ضم أراضى السوديت والنمسا وتشيكوسلوفاكيا إلى الوطن الألمانى إلا تنفيذاً لتلك السياسة .

الحرب الأوروبية الثانية

ليس من شك فى أن ألمانيا وهى فى سبيل تحقيق برنامجها السياسى فى ضم دانزج والممر البولندى إلى أراضيها قد صدمت عندما وقفت القوات البولندية فى وجهها فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وأعلنت عليها الحرب كل من بريطانيا وفرنسا .

وكانت أمنية ألمانيا أن تخضع لسلطانها بلاد القارة الأوروبية والبلاد الآسيوية الغربية ، وبهذا يتوفر لديها من الموارد ما يؤهلها لتحدى قوة بريطانيا البحرية ومعها قوة الولايات المتحدة الأمريكية ، وتحقيق الأحلام والآراء التى كان هوسهوفر ينادى بها .

ولكى تتحقق لألمانيا هذه الأمنية رسمت سياستها بحيث لا تحارب إلا فى جبهة واحدة هى الجبهة الغربية ، وفى سبيل هذا اشترت رضاء روسيا بثمن غال جداً هو السماح لها بالاستيلاء على أكثر من ثلث الأراضى البولندية ، وإطلاق يدها فى ولايات البحر البلطى . ولكن ألمانيا فى الحرب الأوروبية الثانية أخفقت فى تنفيذ سياستها إخفاقها فى الحرب الأوروبية الأولى ، ولقيت نفس المصير الذى لقيته فى الحرب الأولى .

ما بعد الحرب

لقد نالت ألمانيا فى أعقاب الحرب الأوروبية الثانية من تفكير الساسة ما نالته فى أعقاب الحرب الأوروبية الأولى ، وكانت غاية هذا التفكير هو اتخاذ الوسائل التى تكفل إخضاع ألمانيا إخضاعاً تاماً حتى يمكن الاحتفاظ بالسلام العالمى لأطول مدة ممكنة .

وكان من بين الآراء التى أبداها الساسة هو تقسيم ألمانيا إلى عدد من الولايات يكون لكل منها استقلال ذاتى .

ومنها أيضاً تقسيم ألمانيا تقسيما عرضياً إلى قسم سهلى فى الشمال وقسم جبلى فى الجنوب وإلى هذا الأخير يمكن ضم النمسا .

ولم ينل أى من هذين الاقتراحين تأييداً كاملا ، وأخيراً اتفق الرأى على تقسيم ألمانيا بين الدول العظمى الأربع وهى روسيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بعد أن يسلخ جزء كبير من أراضيها الشرقية ويضم إلى بولندة .

وقد صحب هذا التقسيم أن خضع الجزء الشرقى من ألمانيا (ألمانيا الشرقية) للسوفيت وأصبحت سياسته متفقة مع سياسة الاتحاد السوفيتى ، أما الأجزاء الثلاثة الباقية فقد خضعت لإدارة مشتركة وأطلق عليها مجتمعة اسم (ألمانيا الغربية) واتجهت فى سياستها اتجاهاً غربياً يتفق وسياسة الكتلة الغربية التى تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا .

وقد نجم عن هذا التقسيم أن انتقل السكان فى ألمانيا من جهة إلى أخرى على النحو التالى :

أولا — عاد إلى ألمانيا كثير من الألمان الذين كانوا يقيمون فى ولايات البحر البلطى ، كما عاد إليها كثير ممن كانوا يقيمون فى أوكرانيا وغاليسيا . وقد بلغ عدد الذين شملتهم هذه الحركة نحواً من ٦٠٠ ألف ، وكانوا جميعاً من الزراع ، وقد أقاموا فى أراضى بولندة التى خضعت لألمانيا .

ثانياً — هاجر من ألمانيا خلق كثيرون ، وكان من بينهم مليون يهودى طردوا من ألمانيا ، ومن الأراضى التى احتلتها ألمانيا قبل سبتمبر سنة ١٩٣٩

